المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 14

رقم الإداع : 1228 . 2013

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم
السياسية و العلاقات الدولية

The Algerian Journal of Political Studies

Volume VII
Number 1I
December 2020

المجلد السابع
العدد الثاني
ديسمبر 2020

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 14

رقم الإداع : 2013 . 1228

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم
السياسية و العلاقات الدولية

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

The Algerian Journal of Political Studies

Volume VII
Number 1I

المجلد السابع
العدد الثاني

ديسمبر 2020

- **المدير ومسؤول النشر:**
البروفيسور. مصطفى صايج.
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **رئيس التحرير التقني:**
السيدة: بن بوزيد هجيرة.
مديرة المكتبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

•الهيئة الاستشارية

أ.د.مختار مزراق.....رئيس جامعة الجزائر -3
أ.د.عبد السلام بن زاوي.....مدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والاتصال -الجزائر
أ.د.سعود صالح.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د.شوشة عبد الغني.....مدير المركز الجامعي تمنراست
.د.أعراج سليمان.....عميد كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر -3
أ.د.عبد الحميد بوديا مراد.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.جون ماركو.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.أحسن بشاني.....رئيس اللجنة العلمية لقسم السياسات العامة.
أ.د.علي ربيج.....رئيس اللجنة العلمية لقسم العلاقات الدولية.

•العنوان:
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون الجزائر.

الإيداع القانوني: 1228-2013
الترقيم الدولي ISSN : 0294-2353
الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN : 6480-2600
الهاتف: 07 01 23 23 (0) 213+

أعضاء الهيئة العلمية للتحكيم

اسم ولقب المحكم	المؤسسة الأصلية
أ.د. عبد الوهاب بن خليف	جامعة الجزائر 03
أ.د. بن عنتر عبد النور	جامعة باريس 08. فرنسا
أ.د. مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د. سي بشير محمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د وليد عبود محمد الدليمي	جامعة بغداد. العراق
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار. العراق
د. قحطان حارث	جامعة تكريت. العراق
د.محمد جبر السيد عبد الله جميل	جامعة المدينة العالمي فرع القاهرة. مصر
د. فيصل فرحي	جامعة كيباك. كندا
د. عقيلة دبيشي	جامعة باريس 8. فرنسا
د. يوسف عبد الواحد سليمان	وزارة التربية. مصر
د. خالد صلاح حنفي محمود	جامعة الإسكندرية. مصر
د. شبانة أيمن	جامعة القاهرة. مصر
د. جمال دلح	جامعة القاهرة. مصر
د. حسن محمد أحمد محمد	جامعة أم درمان. السودان
د. خيدر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لوراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. ربيج علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. العاقل رقية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مغراوي لقمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هارون مليكة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. تاحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بوزورين نجوى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. أوعشرين وسام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بن طبيبل درية	جامعة الجزائر -3
د. شيخاوي سليم	جامعة الجزائر – 3
د. قاسمي سعيد	جامعة تمنراست
د. لطاد ليندة	جامعة الجزائر – 3
د. مغيش كنزة	جامعة الجزائر -3
د. عمروش عبد الوهاب	جامعة بومرداس
د. فوكة سفيان	جامعة خميس مليانة
د. خياري لطفي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. زياني صالح	جامعة باتنة
د. لعروسي رابح	جامعة الجزائر – 3
د. محمد شريف فتحي	جامعة الجزائر -3
د.خالد يعلاوي	المدرسة الوطنية العليا للصحافة والاعلام
د. نبيل بويبية	جامعة 20 أوت سكيكدة
د. مناصر جمال	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د. أمين بلعيفة	جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل

الافتتاحية

انتهى عام 2020 ولايزال العالم العربي يعيش فترة الانحطاط والانقسام السياسي، حيث تعرف مجتمعاته أكبر تدمير وتفتيت، وذبح الوطن من الوريد إلى الوريد بإذكاء فتة الطائفية والمذهبية واللعب على وتر الهويات التي تعايشت لقرون من الزمن، وكل ذلك كان بسبب التدخلات الخارجية وبشرعنة عربية رسمتها جامعة الدول العربية، عندما استنجدت بالدوائر الاستعمارية التقليدية والنيوكولونيالية للتدخل باسم حماية الديمقراطية وحقوق الانسان، وللأسف الكثير من تلك الدول لم تكن أفضل حال من الأنظمة العربية الاستبدادية التي كانت قائمة، فالشعوب العربية في بلاد الرافدين والشام واليمن السعيد وليبيا عمر المختار أضحت تعيش كوارث إنسانية تشهد التقارير الأممية التي تقدم سنويا ودوريا على أنها من أبشع الكوارث الانسانية التي عرفتها البشرية في القرن العشرين، بالرغم من أن لهذه الدول من الموارد والجغرافيا والديمغرافيا ما تحصن بها ذاتها ومحيطها العربي الحضاري الذي حلمت به الشعوب العربية طيلة نصف قرن من الزمن على أن أرض العرب أوطاني من الشام إلى تيطوان، وحلم بناء الأمن القومي العربي ضد العدو الصهيوني الذي احتل الأراضي العربية في فلسطين، الجولان ولبنان،،، وضاع الحلم العربي مع المبادرات العربية المتكررة للدفاع العربي المشترك، وحلم بناء الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، وأضحى عدو الأمس حليف اليوم باسم عمليات توحيد الأديان السماوية، فأقيم التطبيع العربي-الصهيوني من الخليج إلى المحيط الأطلسي، تاركا آلام وأمال الشعوب العربية في حلم عودة القدس إلى الفلسطينيين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات الشام، والشتات العربي والعالمي إلى ديارهم في يافا، الضفة الغربية والقدس.

وبنفس القدر شهدنا في نهاية 2020، أكبر تحالف عربي-صهيوني بين احتلالين توسعيين، الاحتلال الصهيوني والاحتلال المغربي للصحراء الغربية، باسم صفقة القرن التي تبناها الرئيس الأمريكي المنتهية عهدته، دونالد ترومب، حيث تم ترسيم التطبيع المغربي-الصهيوني مقابل الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء الغربية، وصدق من قال:" الاحتلالين ينامان في فراش واحد لكن بأحلام متشابهة، أن نبني الجدارات لنعزل الشعبين الفلسيطين والصحراوي عن عائلاتهما وأراضيهما".

البروفيسور مصطفى صايج
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مسؤول النشر

الفهرست

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
01	التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي : دراسة حالة ليبيا رضا كشان. جامعة 20أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)،	06
02	أزمات الدولة في العالم العربي مبروك ساحلي. جامعة أم البواقي (الجزائر) حسان سبسي. جامعة أم البواقي (الجزائر)،	32
03	المجتمع المدني في الجزائر ، وعملية التحول الديمقراطي محمد مجدان . جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر),	52
04	ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات و التداعيات –دراسة في تأثيرات التحولات السياسية مابعد 2011م طاهر أميرة. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر) بونيف سامي محمد. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر),	78
05	الرهانات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الروسية في ظل جائحةcovid-19 جديد خميس. جامعة باجي مختار عنابة كلية الحقوق (الجزائر)، قلاتي نور الايمان. جامعة باجي مختار عنابة كلية الحقوق (الجزائر),	99
06	دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز المصلحة الوطنية في إفريقيا-كينيا أنموذجا- حسين قـــــوادرة. جامعة أم البواقي (الجزائر),	126

التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا

Foreign intervention in internal Arab affairs and its implications for Arab national security: a case study of Libya.

كشان رضا

جامعة 20أوت 1955 سكيكدة (الجزائر). kechaneredha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020 /12/07 تاريخ القبول: 2020/12/13 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

لا تزال المنطقة العربية تشهد كثير من الضّغوطات التي تكون أحيانا في شكل تدخل مباشر من قبل الدّول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها في المنطقة ولو كان ذلك بطرق غير شرعية ، وبهذا فقد تعرّض الأمن القومي العربي للعديد من الهزّات والتّحديات نتيجة التدخل المباشر في شؤونها الدّاخلية ؛ ممّا أدّى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية في تلك الدول بشكل مقلق للغاية ، وتعد دولة ليبيا من أكثر الدول العربية التي شهدت عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب التّدخلات الأجنبية التي فُرضت عليها بحجّة إيجاد حل للأزمة ، ولكن مع زيادة التّدخل الأجنبي زادت الأمور تعقيدا وفشلت الأطراف السياسية اللّيبية في إيجاد حلول عاجلة لهذه الأزمة الخطيرة ، وهذا ما أدّى إلى إطالة أمد الأزمة، وبهذا أصبحت ليبيا من الدّول الفاشلة في منطقة المغرب العربي.

كلمات مفتاحية: الأمن القومي العربي، التدخل الأجنبي، ليبيا، تداعيات، الاستقرار السياسي والأمني.

Abstract:

The Arab region is still witnessing many pressures, which sometimes come in the form of direct intervention by foreign countries that are looking for a guarantee and security of their interests in the region, even if by illegal means, Thus, Arab national security has been subjected to many shocks and challenges as a result of direct intervention in its internal affairs, This exacerbated the economic, security and political problems in these countries

in a very worrying manner, The state of Libya is one of the most Arab countries that witnessed political and security instability due to foreign intervention imposed on it under the pretext of finding a solution to the crisis, However, with the increase in foreign intervention, matters became more complicated, and the Libyan political parties failed to find urgent solutions to this dangerous crisis, This is what prolonged the crisis, and thus Libya became one of the failed states in the Maghreb region .

Key words:
Arab national security, foreign intervention, Libya, implications, political and security stability.

المؤلف المرسل: رضا كشان

المقدمة :

إنّ المتتّبع لما يحدث من تطوّرات أمنية وسياسية في الدّول العربية يلحظ أنّ هذه الأخيرة ما فتئت تشهد حالات من عدم الاستقرار إلى جانب تفشي الفوضى والقلاقل والاضطرابات الأمنية في بعض منها على غرار دولتي ليبيا وسوريا ، وهما من أكثر الدول العربية التي عرفت انفلاتا أمنيا خطيرا ، وإذا تأمّلنا في أسباب هذا الانفلات الأمني لألفينا أنّ التّدخل المباشر لبعض الدول الغربية والأجنبية كان السّبب الرئيس – مع العلم أنّه هناك أسباب أخرة يمكن إدراجها ضمن الأسباب الداخلية – في تفاقم الوضع الأمني في تلك الدول ، وفي هاتين القضيتين بالذات استبانت كثير من المغالطات والتلاعبات التي كانت تتّخذها الدول المتّدخلة في الشّؤون العربية مثل نشر السّلم والأمن الدوليين ، وحماية حقوق الإنسان وإيجاد حلول سلمية وآمنة لما تشهده البلدان العربية، لكن الواقع يثبت عكس ذلك تماما وانظُر مثلا كيف تلاعبت الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا بالقرارات الحاسمة المتعلّقة بإنهاء الأزمة الأمنية والسّياسية في سوريا .

وقل مثل ذلك عن دولة ليبيا فقد كانت سياسة الكيل بمكيالين من الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا من بين الأسباب التي أدّت إلى تأجج الصّراع بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ، كما كانت سببا في تأخّر وفشل الحلول المقترحة من جانب الليبيين أنفسهم ، والحاصل أنّ الأمن القومي في الدول العربية شهد- نتيجة التدخل الأجنبي -عدّة تحدّيات خطيرة ممّا جعلها من أكثر الدول استهدافا من قبل الجماعات الإرهابية والدول التي لها أطماع في ثروات وخيرات هذه الدولة، وذلك بحكم أنّ الدول العربية – ومنها دولة ليبيا -هي أغنى دول العالم بلا أدنى شك.

وبهذا يظهر أنّ الأمن القومي في الدول العربية تأثّر فعلا بمسألة التّدخل الأجنبي بقطع النظر عن الأسباب الدافعة للتّدخل في شؤون الدّول العربية ، ومن هذا المنطلق نقول إنّ مسألة التّدخل الأجنبي يمكن اعتبارها أهم التّحديات الأمنية التي شهدتها الدول العربية منذ القرن التاسع عشر تقريبا ، فالتّدخل الأجنبي في الدول العربية له تاريخ طويل وممتد ، ولكن المصالح والمآرب لم تتغيّر قيد أنملة ؛ بل هي باقية على حالها ، وربّما لا نغالي إذا قلنا أنّ سبب خراب الدول العربية هي الدول الغربية والأجنبية المتدّخلة في

شؤون الدول العربية ؛ فقديما كان الاستدمار هو أحد أنواع التّدخل المباشر في الدول العربية بينما نجد اليوم مظلّة حقوق الانسان والحريّات السياسية هي المظلة التي تخفي ورائها الدول الأجنبية أطماعها في الدول العربية مقرّرة بذلك المبدأ الشّهير الغاية تبرّر الوسيلة ، وهذه إحدى صور وأشكال الإمبريالية الجديدة في ثوبها الإنساني المزعوم .

إشكالية الدراسة:

باستقراء تاريخ التّدخل الأجنبي في الدّول العربية وما آلت الأوضاع الأمنية والسياسية عقب ذلك؛ فما هي إذن أبرز تداعيات وتجليات التّدخل الأجنبي على مسألة الأمن القومي العربي وبخاصة في دولة ليبيا كونها أكثر الدول العربية تضررا من التّدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية والمحليّة ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي أبرز الأسباب والتّداعيات التي جعلت الدول الاجنبية تتدخل في الشأّن العربي بما فيها ليبيا؟.

2- إلى أي مدى أسهم التّدخل الأجنبي في زعزعة أمن واستقرار الدول العربية؟.

3- ما هي أبرز الأسباب التي أدّت إلى تعثّر مبادرات الصُلح والاتّفاق بين الأطراف اللّيبية المتنازعة ؟.

4- كيف يمكن تصوّر المستقبل السياسي والأمني لدولة ليبيا في ظل تنامي التّحديات الداخلية والخارجية؟ وكيف سينعكس ذلك على دول الجوار؟.

الفرضيات:

1- التّدخل الأجنبي في الشّأن العربي أدّى إلى زعزعة الأمن القومي في أغلب الدّول العربية كما كان سببا في عدم تحقّق الوحدة العربية في شتّى المجالات.

2- سعي الدّول الأجنبية لتحقيق مصالحها في الدول العربية هو المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية لتلك الدول ما جعل إيجاد حلول عاجلة للأزمات الأمنية التي تشهدها بعض الدول العربية ضرب من الخيال وبخاصة الأزمة اللّيبية والأزمة السّورية ، وذلك بسبب تعارض الرؤى والحلول.

المنهج المستخدم :

بخصوص المنهج المستخدم في هذه الدراسة ، فقد استعنا بالمنهج الوصفي التّحليلي الذي حاولنا من خلاله توصيف ظاهرة التّدخل الأجنبي في الوطن العربي وما ترتّب عن ذلك من تداعيات وانعكاسات على الأمن القومي العربي ، كما تمّ الاستعانة كذلك بمنهج دراسة حالة الذي من خلاله قمنا بتسليط الضّوء على الأزمة اللّيبية وكل ما يتصل بها من تطورات ومستجدات، قاصدين من وراء ذلك معرفة آثار التّدخل الأجنبي على حل الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتها بعض الدول العربية بعد أحداث الرّبيع العربي ، وهذا حتّى يتسنّى لنا معرفة خلفيات أيّ تدخل أجنبي مهما كان سبب التّدخل.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السّابقة والأسئلة المتفرّعة عنها وللتّحقق من صحّة أو عدم صحّة الفرضيات المستخدمة قمنا بتجزئة وتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة ، حيث تناولنا في المحور الأوّل بعض من الأسباب التي دفعت الدول الأجنبية للتّدخل في الشّأن العربي بما فيها دولة ليبيا ، أمّا في المحور الثاني فقد تعرّضنا فيه لأثر التّدخل الأجنبي على مسألة الأمن القومي العربي ، بينما تطرّقنا في المحور الثالث إلى واقع الأمن القومي في دولة ليبيا ، وفي المحور الرّابع والأخير قدّمنا بعض الحلول التي يمكن من خلالها التّوصل لحل نهائي للأزمة اللّيبية ومن ثمّ تعزيز الأمن القومي بشكل مستدام في هذه الدولة.

المحور الأوّل: أسباب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية

المتأمّل فيما يحدث على السّاحة الدّولية وبخاصة في الدّول العربية يدرك أنّ كثير من الدول قامت بخرق القاعدة الشّهيرة والمبدأ المتعارف عليه في القانون الدولي والعلاقات الدولية وهو مبدأ "**عدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدول**" ، ويعد هذا المبدأ أكثر المبادئ التي أُثيرت بشأنها العديد من النقاشات والجدالات بخصوص مصداقية هذا المبدأ على أرض الواقع ، لكن في الغالب كما أشرنا إلى ذلك آنفا أنّ كثير من القوى والفواعل الدّولية قامت بخرق هذه القاعدة أو المبدأ ، وهذا ما يجعل كثير من المتتبّعين لما يحدث على السّاحة الدّولية يدرك بلا أدنى شك أنّ هذا المبدأ منذ أن تمّ اعتماده وهو يشهد كثير من التّجاوزات سواء كان ذلك بشكل عمدي ومقصود أو بشكل غير عمدي ، ولذا سنحاول التعرّف في هذا المحور على الأسباب التي تدفع بعض الدول لخرق هذا المبدأ الذي بلغ شهرة فائقة بين فواعل المجتمع الدولي، وكذا مؤسّسات المجتمع الدولي سواء المحلية منها أم الدّولية .

وعلى العموم يمكن تقسيم أسباب التّدخل في الشّؤون الداخلية للدول العربية إلى أسباب سياسية ، وأسباب اقتصادية ، وأسباب استراتيجية عسكرية وهو ما سنوضحه كالآتي:

أوّلا: الأسباب والدوافع المتعلّقة بالموقع الاستراتيجي للدول العربية (أسباب جغرافية)

لا يختلف اثنان على أنّ الدول العربية تتمتّع بمواقع استراتيجية مهمّة جدا ؛ فضلا عن امتلاكها لثورات معدنية وباطنية هائلة الأمر الذي جعلها تتعرّض بين الحين والآخر لكثير من التّهديدات الخارجية والّضغوطات السياسية التي تمارسها بعض الدول الحاملة للواء الزعامة العالمية ، وقد كان للموقع الجغرافي التي تتمتع به أغلب الدول العربية –في كثير من الأحيان – سببا إمّا في احتلال بلد من البلدان العربية ، أو للتّدخل في شؤونها الدّاخلية ، ونظرا لعجز الدول العربية عن مواجهة هذه التّهديدات فإنّها لا تلبث أن تستلم للأمر الواقع وتصبح بعد ذلك دولة تابعة لغيرها ، وهنا تفقد الدولة سيادتها الداخلية وقدرتها على رسم سياساتها بشكل انفرادي .

وعلى العموم وحتّى لا نخرج عن السّياق العام لموضوع بحثنا تكمن أهمية الموقع الجغرافي للدول العربية من خلال إشرافه على مسطحات مائية هامة ومضايق هامة ممّا جعل الدول العربية تحتل مكانة بارزة في الحركات التّجارية العالمية ، ويطلق على أراضي الدول العربية ب : "**الجسر الأرضي العظيم** " لأنّه يربط بين أهم قارات العالم وهي القارة الأفريقية والقارة الآسيوية والقارة الأوربية ، حيث يصل مضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، كما يعد مضيق باب المندب أقرب المضائق العربية إلى خط الاستواء [1]، ونفس الشّيء يقال عن قناة السويس التي تعد من أهم الممرّات المائية في العالم منذ قديم ، كما تعد مركز عبور لحركات التّجارة العالمية وبذلك فهي تحتل مكانة جد هامة على السّاحة الدولية ، ونحن لسنا بصدد سرد أهم المميّزات الجغرافية للدول العربية فهي أوضح من شمس النهار لكن القصد من ذلك هو التّنبيه على أنّ الجانب الجغرافي والموقع الاستراتيجي للدول العربية هو الذي يجعل منها محط أطماع كثير من الدول التي ترغب في نهب خيراتها وثرواتها.

ونجد مثلا منطقة الخليج العربي مثلا كغيرها من الدول العربية تتميّز بموقع جغرافي استراتيجي فضلا عن احتواء أراضيها على العديد من الثّروات النفطية ، وهذا ما جعل –كما أشرنا إلى ذلك سابقا–

منطقة الخليج العربي محل أطماع العديد من القوى الأجنبية الراغبة في في تحصيل الثروة الاقتصادية ومختلف الثروات المعدنية والباطنية ، بل أكثر من ذلك صارت منطقة الخليج العربي محور تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية ، وكذلك من مميّزات منطقة الخليج العربي أنّها تتوّسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التّجارية التي تربط أوربا بالشّرقين الأدنى والأقصى ، كما تحتوي منطقة الخليج في جوفها على أكبر نسبة احتياطي من النّفط العالمي ، وهذا ما دفع القوى الكبرى للتنافس على هذه المنطقة [2] ولو تطلّب ذلك خلق مشاكل متعدّدة بغية التّدخل في حل تلك المشاكل وهي فرصة مواتية تتخذها الدّول لنهب خيرات تلك الدول بأقل كلفة وبأقل جهد ممكن.

ومن جهة أخرى وفي ذات السياق أوضح الدكتور علي ابراهيم مطر أنّه منذ اكتشاف النفط في البلاد العربية- بحكم الجغرافية الخصبة لتلك الدول- أصبحت هذه البلاد محلاّ للصراع الدّولي من أجل السّيطرة على الثروة لاسيّما أمام الدول الغربية المتنامية لمصادر الطاقة والانتاج التي بدأت تتّسع وتمتد عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد أدرك قبل ذلك الغرب أهمية الموقع الجغرافي التي يتمتّع به العالم العربي ووفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة وثرواته النفطية التي يمكن أن تزوّد الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بها من دون أن تضطر لاستخدام مخزونها من النفط ، لذلك فقد بذلت جهودا كبيرة ومتواصلة لتحجيم قدرات العالم العربي واضعافه في شتى مناحي الحياة ، وفي هذا الصّدد فقد كشفت وثيقة سريّة بريطانية آنذاك على تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال قوات محمولة جوا للسّيطرة على حقول النّفط الرئيسة في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية[3].

ومجمل القول هو أنّ الموقع الجغرافي كان ولا يزال يشكّل عاملا من عوامل التّدخل في الشّؤون الداخلية للدّول العربية ، فمنذ فجر التاريخ والدول العربية تتعرّض للعديد من الاعتداءات والضّغوطات من قبل الدول التي لها أطماع ومصالح في تلك المنطقة ، وربما قد لا نغالي إذا قلنا إنّ الموقع الجغرافي للدول العربية كان السّبب الأوّل في احتلال كثير من الدول العربية من قبل الدول الأوربية على وجه الخصوص واليوم يتكرّر نفس السيناريو في العديد من الدول العربية على غرار سوريا وليبيا والعراق وغيرها من الدول التي هي ضمن السّياق العام لمخططات الدول الكبرى.

ثانيا: الدوافع و الأسباب الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية فعلا حلقة مهمة في استراتيجيات التدخل الأجنبي ومحركا أساسيا لتوجيه تلك السياسات والاستراتيجيات ، كما تعد المحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السّياسية على المستوى الدولي ، فالدوافع الاقتصادية غالبا ما تكون السّبب الرّئيس في قيام الحروب والتّدخل في شؤون الغير ، فالحصول على الموارد وتأمينها بشكل مستدام يعد من الدوافع الرئيسة لتدخل القوى الأجنبية في الشّؤون الداخلية للدول ، ففي قديم الزمان كانت الموارد الزراعية (القمح ، الشعير ، الذرة ، الباقوليات...الخ) سببا لتدخل دول في شؤون دول أخرى فقد كانت مادة "**التوابل**" مثلا السّبب الرّئيس لتدخل البرتغال في "**أندونيسيا**" ، وبعد اكتشاف المعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على الدول التي تمتلك تلك المعادن ممّا جعل احتمال التدخل كبير في هذه الدول بغية التّحكم في استغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول المتدّخلة[4].

وما من شك أنّ لكل دولة أجنبية متدخلة في شؤون الدول العربية لها مصالح اقتصادية حيوية متعدّدة تجعلها تحرص كل الحرص على تأمين هذه المصالح خاصة في ظل تنامي الصّراع بين الدول الكبرى حول المنافع الاقتصادية (و. م .أ وروسيا مثلا)، بحيث تجد كل دولة تبدل كل ما في وسعها لحماية مزيد من الموارد الاقتصادية الموجودة بتلك الدول، وقد ظهر هذا جليّا في أكثر من دولة شهدت تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية ، وخير مثال على ذلك هي دولة ليبيا التي أصبح يتصارع عليها كثير من الدول من أجل تحصيل أكبر قدر من المنافع والعوائد الاقتصادية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وتركيا ، وقد أصبح هذا الصّراع جلي لكل متتبع للشّأن اللّيبي ، بحيث أصبح لا يخفى عن كل مهتم بالشأن الليبي حدّة الصراع بين تلك الدول على تأمين أكبر قدر من الثروات اللّيبية وبخاصة النفط الليبي .

وقد أكد الدكتور ناجي "عبد الباسط هدهود" الخبير الاقتصادي ووكيل معهد البحوث والدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق أنّ المنطقة العربية شهدت صراعات دولية أكثر من أي منطقة في العالم وما ذاك إلاّ لامتلاكها لثروات طبيعية هائلة والتي تعد في الغالب محرّكا أساسيا لاقتصاديات الدول ، وأضاف نفس المصدر أنّ من أهم هذه الثروات البترول ، المياه ، والمعادن وغيرها من الثروات التي تهم

الدول الصّناعية التي لها اقتصاد قوي ، ولذلك فقد زادت حدّة الصّراع بين الدول الغربية مع زيادة حاجاتها لهذه الثّروات ، ويضيف الدكتور ناجي عبد الباسط قائلا : إنّ الصراع بين الدول الغربية والكيانات الاقليمية على الوطن العربي هو صراع قديم يتجدّد في مراحل مختلفة بحسب المصالح المتجدّدة [5]، وأنّ هذا الصراع يهدف إلى جعل الدول العربية سوقا رائجة للبضائع والمنتجات الغربية بامتياز ، وهذا حتّى تبقى تابعة لهذه الدول المهيمنة على السّوق الاقتصادية الدولية .

واستخلاصا لما قاله الدكتور ناجي عبد الباسط هدهود يمكن أن نقول أنّ العامل الاقتصادي يعد فعلا محرّكا أساسيا لسياسات الدول الغربية المتّدخلة عادة في شؤون الدول العربية بحيث يجعلها تحرص دائما على أن تكون حاضرة بقوة في الأحداث السياسية التي تجري في العالم العربي وذلك تحت حجج كثيرة أبرزها نشر السلم والأمن الدوليين وإشاعة العدل بين المواطنين ، ولكن الواقع أنّ تأمين الموارد الاقتصادية وبخاصة النفط هو فعلا من بين الأسباب التي تدفع الدول المهيمنة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحديد مواقع النفوذ والسيطرة بتلك الدول.

ثالثا: الدوافع والأسباب الانسانية

في الحقيقة هناك موقفين بشأن التدخل الإنساني فهناك موقف يرفض جملة وتفصيلا حق التّدخل الانساني في شؤون الغير ، وهناك موقف آخر يدعم التّدخل الانساني في شؤون الغير ويتزعم هذا الموقف روّاد النزعة الانسانية الذين ينادون بإجازة أي تدخل انساني إذا كان القصد منه وقف الاضطهاد والمعاناة التي ترتكب في حق الأفراد والأقليّات داخل الدول ، وتطبيق هذا الحق يخضع لشروط يجب احترامها ، وفي هذا الصّدد يرى الفقيه القانوني "أوبنهايم" oppenheim في كتاباته المعنونة بفكرة الرّأي العام الدولي أنّ : "التدخل الإنساني يكون في حالة اضطهاد مواطني دولة من الدول (هذا هو الشرط الرئيس الذي يبيح التدخل حسب هذا الفقيه) بتعرّضهم لمعاملة تخالف مبادئ الانسانية، وللرأّي العام العالمي وظيفة حث الدول الكبرى للتّدخل بغية إقامة نظام قانوني متحضّر قائم على أسس إنسانية داخل الحدود الإقليمية للدول المختصة إقليميا ، في حين يرى الفقيه القانوني "أرنتز" arntz أنّ: "التدخل الانساني يكون مشروعا في حالة انتهاك السّلطة لحقوق الانسانية بتفاقم اللاعدل والقسوة التي تترك جرحا

عميقا في عادتنا وحضارتنا ، وفي نفس السّياق دائما يرى الفقيه القانوني "ستيوال" stowell جواز التّدخل إذا كان رعايا الدولة يخضعون لمعاملة قاسية وحكم جائر يتعدّى الحدود المألوفة حتّى تنعدم العدالة التي بواسطتها يستمر في الحكم[6].

والملاحظ أنّ الأسباب الإنسانية للتدخل تكون في الغالب ذريعة أو سبب غير مباشر لتحقيق مصالح الدول المتدخلة وليس الجانب الإنساني هو الدافع للتّدخل ، ولم يكن يوما الجانب الإنساني الدافع الرئيس للتّدخل في الدولة التي تعاني من عدة مشكلات كالظلم والقهر والاضطهاد ، وعادة ما تلجأ الدول إلى ذريعة التّدخل الانساني حتّى لا يوصف تدخلها بأنّه اعتداء على الغير ، أي في الغالب يتم تسييس مثل هذه القضايا لصالح أغراض دنيئة يُتستر عليها تحت عدة أغطية سياسية وقانونية وإنسانية .

ولو تأمّلت في حال الدول العربية التي عرفت تدخلا مباشرا –كسوريا وليبيا –من قبل بعض الدول الأجنبية لأدركت أنّ آخر اهتمام الدول المتدّخلة هي الجوانب الإنسانية وإحقاق الحق كما يدّعون زورا وباطلا ؛ بل قد ثبت تورطهم – أي الدول المتدخلة –في تأجيج الصّراع بين الأطراف المتنازعة في تلك الدول ، وهذا حتّى تتمكّن الدول المتدخلة من فرض منطقها على الدول المستضعفة ويسهل عليها نهب خيراتها وثرواتها ، وقد أصبح التنافس بين الدول الكبرى والمهيمنة على الدول التي تشهد قلاقل أمنية محموما ومعلنا بحيث لا يخفى على ذي لب نوايا الدول المتدخلة في شؤون الدول العربية التي تشهد عدم استقرار سياسي وأمني.

وعلى كل تتعدّد أسباب التدخل في شؤون الدول العربية لكن المؤدى واحد والغرض واحد وهو إضعاف هيبة الدول العربية وكذا إضعاف سيادتها والحيلولة دون إحداث تكامل ووحدة بين الدول العربية في شتّى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها من المجالات الحيوية التي لا تزال تشكل تحديّا للعديد من الدول العربية الشقيقة ، إذ قد واجهت الدول العربية كثير من التحديات التي حالت دون تحقيق تعاونا وتكاملا مستداما لاسيّما من قبل الدول التي تحرص دائما على نهب خيرات الدول العربية ،وفي مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا ، إيران ، تركيا ، ولا تزال هذه الدول تضغط وبشدّة على كثير من الدول العربية من أجل تنفيذ

أجنداتها السّياسية وإلاّ مارست حق التّدخل المباشر تحت العديد من الدواعي والحجج والذرائع التي هي أوهى من بيت العنكبوت.

المحور الثاني : أثر التّدخل الأجنبي على الأمن القومي في الوطن العربي

يواجه الأمن القومي العربي –نتيجة للتدخل الأجنبي– في بعض الدول العربية وبخاصة في المرحلة الرّاهنة العديد من التّحديات والمخاطر والمهدّدات الرئيسة والتي أثرت سلبا على حاضر ومستقبل الأمن القومي العربي بشكل عام ، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل وأسباب نذكر منها ما يلي [7]:

1– يتمثل في عامل التّدخلات الإقليمية الخارجية ، وهذا النوع من التّدخلات يحمل خصوصية خطيرة تميّزه عن التّدخلات الخارجية الدولية ، فالتّدخلات الإقليمية تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التّوسعيّة الجغرافية وبسط النفوذ – الأجنبي– على حساب السّيادة الوطنية للدول العربية ، وفي هذا الصّدد تستخدم النزعات المذهبية والطائفية والاختلافات الإثنية والعرقية وسيلة لدعم سياساتها التّدخلية التوسعية في الوطن العربي، كما أنّها تغذّي دور الجماعات والأحزاب غير الحكومية أو الميليشيات المسلّحة بحيث تستخدمها بغية النيل من سيادة واستقرار الدول العربية لاسيّما بعد حدوث ما يسمّى بالرّبيع العربي إلى جانب تدهور الحالة الأمنية والسياسية في كثير من الدول العربية مع العلم أنّ التّدخل الأجنبي كان له دور كبير في تأجيج أحداث الربيع العربي وتدهور الوضع الأمني لدى كثير من الدول العربية لاسيّما في كل من تونس ومصر وسوريا وليبيا .

2– اعتماد أغلب الدول العربية في تعزيز أمنها القومي على عنصر الدّعم الأجنبي والضمانات الأمنية والدّفاعية الخارجية ، وقد كان هذا من ضمن الأسباب التي أدّت إلى تدخل الدّول تلك الداعمة للأمن القومي العربي في شؤونها الداخلية ممّا انعكس ذلك سلبا على أمنها الوطني وعلى الأمن الإقليمي العربي كذلك ، ويا للأسف رغم ما حصل من تدهور أمني خطير في كثير من الدول العربية لا تزال بعض الدول العربية تعتمد بشكل كلّي أو جزئي على الدّعم العسكري واللوجستيكي من الدول الغربية ممّا جعل الوضع الأمني يشهد كثير من التوترات والانزلاقات الخطيرة التي مازالت تداعياتها مستمرة ليومنا هذا ، والحقيقة التي لا يمكن إخفائها أنّ الدول الأجنبية لا تقدّم في الحقيقة دعما إلاّ في مقابل مصالح مضمونة من قبل

الدولة التي تطلب الدعم العسكري وكأنّها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- بغض النظر عن الأسباب التي تدفعها إلى ذلك- توقع على شهادة فقدان سيادتها بشكل تدريجي وهذه من أخطر تداعيات التّدخل الأجنبي في الوطن العربي.

3- الضّغط الذي تمارسه الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الغرب على الدول العربية لتحقيق مصالحها المتعدّدة من خلال حمل الدول العربية كدول الخليج العربي على التّخلي التدريجي عن التزاماتها السياسية والمالية (الدعم المالي) حيال النظم العربية التي تعارض أو تتجاوب مع التّوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقة كسوريا ، وما تشهده من تطوّرات داخلية ومما يعكسه موقف الجامعة العربية ودولا عربية بعينها تجاه الأزمة ، وما حصل من احتلال دولة العراق سابقا من قبل الولايات المتّحدة الامريكية وتقسيم السودان إلى دولتين داخل دولة واحدة ، والتّدخل العسكري في ليبيا ، وهذا ما جعل الدول العربية تعجز عن إيجاد حلول للأزمات الأمنية التي تمر بها بعض الدول العربية ، وهو ما جاء على لسان نبيل عربي الذي شغل منصب أمين عام للجامعة العربية حيث صرّح بأنّ الجامعة العربية أصبحت عاجزة عن إيجاد حلول للأزمات العربية في إطار البيت العربي[8].

4- عودة القوى الاستعمارية الغربية وتدخلّها في الشّأن العربي وإن كان النظام العربي قد حقّق نجاحا إلى حد ما من خلال تقديم يد العون والمساعدات لكثير من الدول العربية لنيل استقلالها إلاّ أنّ بداية الألفية شهدت عودة قوية للمتغيّر الخارجي والذي كان له أثرا واضحا على تدهور الأمن القومي العربي ممّا جعل كثير من الدول العربي تتهاوى وتفقد سيادتها وأمنها القومي على غرار العراق وسوريا[9].

وعلى العموم فإنّ من أكبر تداعيات التّدخل الأجنبي في الدول العربية هي هشاشة الوضع الأمني في أغلب الدول العربية ، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي نتيجة بروز العديد من الخلافات والصّراعات السياسية التي تسبّبت فيها الدول المتدخّلة في شؤون الدول العربية ، فضلا عن فقدان بعض الدول العربية لسيادتها ، ومن ثمّ أصبحت تلك الدول غير قادرة على اتّخاد قرارتها بشكل انفرادي وبمعزل عن الضّغوطات الأجنبية التي تمارسها عليها الدول المتدخلة .

والمتأمل في الواقع العربي بعد الاحتلال (التدخل المباشر) الأمريكي للعراق يدرك أنّ النظام العربي الجماعي تعرّض لهزّة عميقة وخطيرة ومرّ بظروف عصيبة غير مسبوقة ، فقد تمكّن الاحتلال الأمريكي من فرض هيمنته وسطوته على العالم العربي مستغلا اقتصادها ومسخرّا طاقاتها البشرية لصالحه ، وما ترتب عن ذلك من تعميق لدرجة التّخلف والتّدهور والتّشردم ومن ثمّ حدوث انزلاقات أمنية خطيرة في معظم الدول العربية ، فضلا عن خلق العقبات التي تحول دون قيام أي مشروع تنموي مستقل أو أي محاولة جادة من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة أو جزئية من خلال إضعاف الأمة العربية ودفعها نحو خلافات وصراعات قد تفضي في الأخير إلى نشوب حروب طائفية وأهلية —وهو ما حدث بالفعل في العراق وسوريا والعراق– [10]، مع السّعي إلى ترسيخ ثقافة الانهزامية لدى الشّعوب العربية ممّا أدّى في النهاية إلى إضعاف القومية العربية التي كانت أكبر حلم لبعض القادة والزعماء العرب المتحمّسين للوحدة العربية .

ولم يعد يخفى على أحد أنّ التّدخلات الأجنبية في الشّأن الداخلي العربي بحجّة حماية الشّعوب العربية من استبداد الحكام العرب تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أطماع الدول المتدخلة إلى جانب تمزيق الدول العربية وتفتيت وحدتها ، وكان من أخطر التّدخلات هو التّدخل الأمريكي الأوروبي الذي قدّم مساعدات عسكرية ولوجيستية لحركة داعش وبعض التيارات السياسية التي تمّ عسكرتها على أياديهم ، وكذلك التّدخل الرّوسي الرّامي إلى الحفاظ على النظام السياسي السوري للإبقاء على سلامة مصالحها وقواعدها البحرية في سوريا ، كما كان للتّدخل الإيراني الأثر السّيء على الأمن القومي العربي بحيث تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل ملفت وخطير ، وهو تدخل أصبح يأخذ شكل التّدخل الطائفي الذي يأخذ أبعاد التّمدد الشّيعي إلى عمق الوطن العربي [11] ، ويظهر بعض من ذلك من خلال الدّعم الكبير الذي تقدّمه إيران لجماعة الحوثيين وحزب الله — وهما في الحقيقة امتداد شيعي تابع لإيران– من أجل تحقيق أهداف توسعية واستراتيجية في المنطقة العربية ، وعلى كل فقد حاولت كثير من الدول استغلال ثورات الربيع العربي للتّدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول العربية بغية تحقيق مصالحها ومآربها في المنطقة [12] ، فضلا عن دعم الجماعات الإرهابية من قبل تلك الدول بغية زعزعة استقرار الدول

العربية ، وهذا ما حدث بالفعل في أكثر من دولة حيث شهدت بعض الدول العربية تزايد لنشاطات الجماعات الإرهابية بين حين وآخر بحسب الظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها كل دولة.

المحور الثالث : واقع الأمن القومي الليبي عقب التدخل الأجنبي

ممّا لا يختلف فيه اثنان أنّ الوضع الأمني بدولة ليبيا عرف عدّة تحديّات خطيرة نتيجة التّدخل الأجنبي في الأزمة اللّيبية – التي هي في الأصل مشكل داخلي تطوّر إلى أزمة أمنية إقليمية ودولية- بحيث شهدت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011 تدهورا أمنيا خطيرا وبسبب ذلك انتشرت الفوضى في مختلف أرجاء ليبيا ، كما أصبحت عملية تأمين الحدود الليبية من أكبر التّحديات التي تواجهها ليبيا وحتّى دول الجوار ، وهذا ما جعل من ليبيا مركزا مهما لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود إلى جانب عمليات المتاجرة غير المشروعة بالوقود والبضائع ، كما أصبحت ليبيا منطقة لتسليح ومرور الشّبكات الإرهابية التي باتت تشكّل خطرا على المناطق المجاورة وعلى العالم بأسره [13]، وفضلاعن ذلك فقد تشرذمت مؤسّسات الدولة[14] وأصابها الخور والضعف ، هذا ما أدّى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا [15]، كما زادت حدّة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وأصبحت الحلول السّلمية للأزمة الأمنية بليبيا أشبه بالمستحيل .

والملاحظ أن التّدخل الأجنبي الذي كان يحرص منذ البداية على تهيئة الطريق من أجل حماية مصالحه بليبيا قد ترك عدّة آثار وتداعيات خطيرة على الأمن القومي الليبي بشكل خاص وكذلك على الأمن الإقليمي لدول الجوار بصفة عامة ، وبهذا فقد أخذت الأزمة الليبية منحى تصاعديا خطيرا نتيجة كثرة المتدّخلين وبسبب كذلك تضارب مصالح الدول المتدخلة ممّا زاد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية في ليبيا لسنوات طويلة كما يبدو لكل متخصّص في المجالات الأمنية والاستراتيجية .

وإضافة إلى ما سبق ساعد التّدخل الأجنبي في ليبيا على فتح الباب على مصراعيه لإثارة صراعات ونزاعات قديمة من جديد ، وذلك من خلال تأجيج الصّراع وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الأمر الذي رسّخ الانقسام في صفوف الليبيين وأوجد واقعا جديدا على أرض الواقع ، وهذا ما

سيجعل من المصالحة الاجتماعية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا أمرا صعبا للغاية رغم أهمية المصالحة الاجتماعية وضرورتها لإعادة إعمار ليبيا من جديد وبناء الدولة والمجتمع في آن واحد[16].

ولقد أفضى –كذلك– التدخل الاجنبي في ليبيا إلى تحويل هاته الأخيرة إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي – أي فرض سياسات بعينها على دولة ليبيا– من قبل الدول المتدخلة كتسهيل إجراءات الاستثمار أو إعفائهم من الضرائب المفروضة على التبادل التجاري أو غيرها من التّسهيلات المتعلّقة بالتّجارة أو الاستثمار بصفة عامة– وهذا بدوره يفتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية والميليشيات المسلّحة [17]، وقد كان لهذه الجماعات دور كبير في تدهور الأمن القومي اللّيبي نتيجة الأنشطة الإجرامية التي اضطلعت بها – ولا تزال– الجماعات المتشدّدة والمتطرّفة والتي انتهزت فرصة الاضطرابات الأمنية في ليبيا لممارسة أعمالها الإجرامية في ليبيا وعلى دول الجوار وكذا في دول السّاحل بصفة عامة .

وعلى كلّ فالأزمة الليبية تحوّلت – بسبب التدخل الأجنبي– إلى حروب بالوكالة وساحة للصّراعات على ثروات البلد خاصة النفط كصراع شركتي توتال total وأيني وبرتيش بتروليوم إلى جانب مطامع تركيا في غاز شرق المتوسط حصّة ليبيا الأمر الذي جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعقد اتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية بقيادة فايز السراج وهي اتفاقية لنهب الثروات الليبية بمزاعم ترسيم الحدود الليبية التركية رغم البعد الجغرافي بين البلدين ،وقد كان للدّعم التركي للميلشيات المسلّحة التابعة لفايز سراج دورا رئيسا في تردي الوضع الأمني وحالة الفوضى في طرابلس ، كما تسبّب دعمه لهذه الجماعات في عرقلة جهود الجيش اللّيبي لتحرير العاصمة من الميليشيات وغيرها للاستحواذ على الكعكعة الليبية[18]، وهو ما زاد من تعقيد الوضع الأمني في ليبيا بل امتدّ ذلك إلى دول الجوار التي تضرّرت كثيرا من تدهور الوضع الأمني في ليبيا .

والمتتبع لتطورات الأزمة الأمنية اللّيبية يدرك أنّ الأزمة اللّيبية عرفت تطوّرا ملحوظا حيث زادت حدّة ودموية الصّراع بين الأطراف المتنازعة لاسيّما بعد التّدخل الأجنبي في هذه الأزمة بدعوة إيجاد حلول سلمية وآمنة لهذه الأزمة . إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيش حالة من انعدام للمؤسّسات الأمنية

والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرّفة التي وجدت في دولة ليبيا مرتعا خصبا لتكثيف نشاطاتها الإرهابية والإجرامية سواء داخل ليبيا أو خارجها ، كما شكّلت ليبيا بيئة جاذبة ومشجعة لتنظيم" داعش " الذي وجد وفيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفرّ إليها خلال عملياته الإرهابية ، وهو ما شكل تهديدا على الأمن القومي الإقليمي لدول جوار ليبيا (مصر، الجزائر، تونس ، السودان) الأمر الذي زاد من التّعقيدات الأمنية في المنطقة [19] وهذا ما خلق عدّة مشاكل أمنية وعسكرية على دول الجوار .

وبالجملة يمكن أن نلّخص واقع الأمن القومي في ليبيا بعد التّدخل الأجنبي في عدّة نقاط رئيسة وهو ما سنوضحه كالآتي:

1- تدهور الوضع الأمني في ليبيا بسبب تعذّر الوصول إلى حلول سلمية مرضية لجميع أطراف النّزاع ، وما من شك أنّ الأزمة اللّيبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا ، وهذا ما شجّع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخطّطاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب العربي بالثوار اللّيبيين كما تسلّل عدد آخر إلى الأراضي التّونسية بغية القيام بأعمال إجرامية وتخريبية هناك ، ويظهر أنّ هذا التّنظيم يبحث حتما عن الاستفادة واستغلال الظروف المتاحة لتنمية وتطوير أنشطته الإرهابية في منطقة المغرب العربي [20] .

2- زيادة حدّة الخلافات السياسية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ويرجع ذلك للتّدخل الأجنبي حيث نجد أطراف تدعم خليفة حفتر وعلى رأسهم روسيا وأطراف أخرى تدعم "فايز السراج "وعلى رأسهم تركيا ، وهناك فريق ثالث يتذبذب في مواقفه فتارة تجده يدعم فايز سراج وتارة أخرى تجده يدعم في الخفاء "خليفة حفتر" فهي تدور حيثما دارت المصلحة ويمثل هذا الفريق دولة فرنسا ، وقد كان لهذه المواقف والتّدخلات الأجنبية دور كبير في صعوبة إيجاد حلول سلمية للأزمة الأمنية الليبية ، والحقيقة التي يجب أن تُذكر في هذا المقام هو أنّه لو كاف الخلاف بين الأطراف المتنازعة خلافا داخليا لأمكن ذلك من إيجاد حلول مرضية لجميع الأطراف ولكن الدول المتدخلة أعملت سياسة فرّق تسد لتحقيق مصالحها خاصة

فيما تعلّق بالنفط ومشتقاته فهو اللاّعب الأساسي في المعضلة الأمنية اللّيبية منذ بداية الحرب الأهلية هنالك.

ومن ثم فقد كان التدخل الاجنبي سببا في تأجيج الخلافات بين مكونات الشعب الليبي –لاسيّما الطرفان المتنازعان على السّلطة – وزيادة حدّة الصّراعات القبلية والطائفية وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بمعنى أنّه – أي التّدخل الأجنبي في دولة ليبيا الشّقيقة— نفذ أجندته الانقلابية بأياد عربية وداخلية ، وهذا يدل أنّ هناك عوامل داخلية تساعد دائما في التّدخل الأجنبي وانهيار البنى التّحتية للدول وهو ما حدث بالفعل في دولة ليبيا[21] ، وهذا بدوره قد ساهم في انتشار وتمرّكز الجماعات الإرهابية في الأراضي الليبية ممّا انعكس سلبا على الأمن القومي والإقليمي خاصة على دول الجوار التي هي في غنى عن هذه التّحديات والانزلاقات الامنية الخطيرة.

3- صعوبة تأمين الحدود اللّيبية من المخاطر المحتملة حيث أدّى سقوط نظام القذافي – عقب التّدخل الأجنبي- إلى نشوء وبروز أزمة دائمة وتتعلّق أساسا بمشكلة بضبط وحماية الحدود اللّيبية التي تمتد إلى 4300 كلم [22] ، وقد نتج عن ذلك زيادة المخاوف من احتمالية أن تصبح ليبيا مصدر تهديد للأمن الإقليمي والمصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الجوار، وهذا الذي جعل دول الجوار ترفع جاهزية جيشها وتستنفر جميع قواتها تحسبا لأي طارئ لاسيّما بعد أن عرفت الحدود الليبية عدة تجاوزات وخروقات كتهريب الأسلحة وتسلّل الجماعات الإرهابية عبر الحدود الليبية . ومن ثمّ فقد أصبحت الحدود الليبية تشكل عائقا من عوائق تعزيز الأمن القومي والإقليمي لجميع الدول التي تربطها حدود مع دولة ليبيا ، ولا تزال هذه المشكلة قائمة إلى اليوم وهذا يجعل تخوّفات حدوث مشكلات أمنية تزداد يوما بعد يوم خاصة بعد التّدخل التركي في ليبيا .

4- تعثّر وفشل مبادرات التّكامل المغاربي التي لا تزال طموحا مشروعا تمليه الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيشها بلدان المغرب العربي ، ولا شك أنّ التدخل الأجنبي في الأراضي اللّيبية الغرض منها هو تأجيج الخلافات بين الدول المغاربية وإدخالها في صراع دائم ، وما ذلك إلاّ لتبقى الدول المغاربية في مشكلات متواصلة تحول دون تحقيق تكامل مغاربي ، وفي ظل الأزمة التي تعيشها دولة ليبيا

تبقى احتمالية إقامة تكامل مغاربي ضعيفة جدا خاصة إذا أضفنا إليها مشكلة الصّحراء الغربية التي تزيد من تعقيد عملية التّكامل والاندماج بين دول المغرب العربي .

ويجمع خبراء في المجال الأمني و والمجال السياسي على أنّ الأزمة الليبية وتعقيداتها الحالية قد أصبح تمثل أكبر تحد للاتحاد والتكامل المغاربي ويرون أنّ الدول المغاربية من خلال اتحادها مدعوة اليوم للقيام بدور محوري في حل النزاع اللّيبي لاسيّما أنّ مواقفها تبدو متقاربة جدا حيال هذه الأزمة ، وهي تقريبا على نفس المسافة بين طرفي النّزاع في طرابلس وبنغازي مع اختلاف طفيف أحيانا في بعض الرؤى والحلول[23]، لكن الدول المتّدخلة في القضية الليبية تحاول دائما زرع فتيل الفتنة والفرقة بين الدول المغاربية خشية أن تتوحد وتشكل تكتلا إقليميا قويا في شتّى المجالات وبخاصة في المجال الاقتصادي والمجال الأمني ، وهذا أمر يرفضه الغرب جملة وتفصيلا .

المحور الرّابع : سبل تعزيز الأمن القومي ليبيا (رؤية في بعض الحلول والآفاق)

رغم قتامة المشهد السياسي والأمني في ليبيا ورغم كثرة التّحديات المتعدّدة الجوانب التي يعيشها الشّعب الليبي قاطبة هناك بعض الحلول أمام الأطراف الليبية المتنازعة بإمكانها أن تكون مخرجا لما تشهده دولة ليبيا ، ولتكون بداية للإعمار والّتشييد من جديد في عانت كثيرا من ويلات الحرب الأهلية ، وفيما يلي نقدّم هذه الحلول :

1- تنظيم انتخابات رئاسية : لا شكّ أنّ عزل الرّئيس السّابق معمر القذافي عن عرش الرّئاسة والحكم قد ترك فراغا دستوريا خطيرا الأمر الذي أدّى إلى زعزعة استقرار المؤسّسات السياسية والأمنية في ليبيا ، ومنذ ذلك وليبيا تشهد كثير من الخلافات بشأن من يحكم ليبيا وهو ما أدّى إلى صعوبة حسم الخلافات بشأن خليفة معمر القذافي، كما أدّى إلى تصدّع النظام السياسي في ليبيا ومن ثمّ حدوث عدّة قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية جعلت ليبيا دولة فاشلة وغير مستقرة.

ومن ثمّ كان لزاما للخروج من هذه الأزمة ترتيب انتخابات رئاسية لسد الفراغ الدستوري الذي أدّى إلى زوال الدولة المركزية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل قطع الطريق أمام الدول الأجنبية التي باتت أطماعها في ليبيا تزداد يوما بعد يوم ، ولا شك أنّ الخاسر الأكبر ممّا يحدث في ليبيا هو الشّعب الليبي الذي عانى كثيرا من الفراغ الدستوري وترهل المؤسّسات الأمنية والسياسية ، فالشّعب الليبي أصبح اليوم ينشد الاستقرار السياسي والأمني أكثر من الاستقرار الاقتصادي لشدّة ما عاناه في فترة ما بعد القذافي . ولذلك فإنّ منصب رئيس الجمهورية يعد منصبا حسّاسا لا يمكن التّنازل عنه بتاتا ، ولذلك تحرص كثير من الدول الأجنبية لتأخير وتعطيل الانتخابات الرّئاسية حتى يتسنّى لها أخذ النّصيب الكاف من الكعكة اللّيبية التي تنافست عليها كثير من الدول.

ولذلك فقد تفطّنت الجزائر لهذه الحيلة ودعت على لسان رئيسها إلى تنظيم انتخابات رئاسية في ليبيا في أقرب الآجال بغية الخروج من الأزمة وغلق الباب أمام الدول الأجنبية التي عبثت في أراضي وخيرات الشّعب الليبي . وفي ذات السّياق كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إحدى التّوصيات التي نصّت عليها مخرجات وقرارات مؤتمر برلين في الجزئية السّادسة وعشرين التي صادق عليها رؤساء وفود الدول الست

عشرة (16) التي شاركت في هذا المؤتمر ، كما أكّدت التّوصيات أنّ الفترة الانتقالية تكون من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرّة ونزيهة تنظّمها وتشرف عليها لجنة وطنية مستقلة وذات مصداقية[24] . وهذا في الحقيقة يؤكّد على أهمية خيار الانتخابات الرّئاسية فهناك إذن شبه إجماع على أهمية تنظيم انتخابات رئاسية في ليبيا لكن هناك بعض الاختلافات حول آليات وكيفية تنظيم الانتخابات والوقت المناسب لها وهذا ما أدّى ربّما إلى تعطيلها وتأجليها لوقت لاحق.

2-إنهاء التحالفات مع الدول الأجنبية وجعل الازمة الليبية مشكل داخلي يحل في الداخل:

إنّ أوّل خطوة يجب أن يقوم بها الناشطين السياسيين في ليبيا بما في ذلك الأطراف المتنازعة على السّلطة هو جعل الخلافات السياسية شأنا داخليا ومنع الدول الأجنبية من التدخل في إيجاد حلول لهذه الأزمة خاصة أنّه تبيّن من خلال الواقع تضارب آراء الدول المتدخلة في الشّأن اللّيبي بخصوص الحلول الأنسب لخروج ليبيا من أزمتها التي طال أمدها ، هذا إن لم يكن التّدخل في حد ذاته سببا في تعثر مبادرات الصُّلح والسّلام بين اللّيبيين أنفسهم .

إنّ مصالح الشّعب الليبي والمؤسّسات السياسية والأمنية الليبية تتضارب حتما مع مصالح الدول الأجنبية المتدخلة في الشّأن الليبي ومن ثمّ كان من الأجدر منذ الوهلة الأولى جعل الخلاف الليبي شأنا داخليا لا يحق لأيّ دولة مهما كانت نيّتها التّدخل في حل هذه الأزمة ، وقديما قالوا ما حكّ جلدك مثل ظفرك ، وهذا يصدق على حال وواقع الأزمة الليبية فلن تحل هذه الأزمة إلاّ إذا التف اللّيبيين حول طاولة النقاش وبحثوا بجد وحزم عن الحلول الناجعة للخروج من الأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا منذ سنوات ، والغريب أنّ الدول الأجنبية على غرار فرنسا لم تسمح لأي دولة بالتّدخل في مشكلاتها الداخلية التي عرفتها خلال فترة ماكرون فيما بات يعرف بمظاهرات السترات الصفراء وفي ذات الوقت تدعو إلى التّدخل لحل أزمات الدول على غرار ليبيا سوريا لبنان ...الخ ، وهذه أسوء تناقضات الدبلوماسية الغربية التي تدّعي إحقاق الحق وإبطال الباطل .

ولقد أكّدت على أولوية حل المشكلة الليبية من الداخل أغلب دول الجوار وبخاصة الجزائر ومصر وكذلك تونس وقد بذلت هذه الدول كل ما في وسعها للتّوصل لحلول داخلية للأزمة الليبية تفاديا لكثير

من المشكلات الأمنية والسياسية التي تسبّب فيها التدخل الأجنبي ، ولذلك فقد ازدادت الحاجة أكثر من أيّ وقت مضى للبحث عن حلول سلمية لما تشهده ليبيا خشية تصاعد الأزمة وتعقدّها أكثر فأكثر خاصة مع تزايد عدد الدول المتدّخلة في هذه الأزمة التي باتت من أكبر القضايا التي عجزت هيئة الأمم المتّحدة من إيجاد حلول سلمية لها .

3- تكثيف التّعاون مع دول الجوار أكثر من غيرها : والحقيقة أنّ دول الجوار لاسيّما الجزائر وتونس ومصر والسودان تجمعهم بدولة ليبيا العديد من أسباب التّكامل والاندماج كالدين واللّغة والتاريخ كما أنّها لهم تقارب كبير من حيث القدرات الاقتصادية ولذلك فإنّ ضرورة التّعاون مع دول الجوار لحل الأزمة الليبية من منطق المصالح الإقليمية المشترك لهو أفضل بكثير من التّعاون مع الدول الأجنبية والتي لا تربطها حدود جغرافية أو دينية مع ليبيا ، ونقصد بذلك دول الغرب بصفة عامة والتي لا يهمها إلاّ المصالح الشّخصية البعيدة كل البعد عن الأبعاد الانسانية والاجتماعية التي يجعلونها في كثير من الأوقات غطاء لتبرير تدخلهم غير المشروع في ليبيا .

وتتأكّد ضرورة التّعاون مع الدول المجاورة لليبيا خاصة أنّ دول الجوار – لدولة ليبيا- جدّدت دعمها لتسوية مسار التّسوية الأممية في ليبيا ، وفي ذات السّياق أجمع وزراء خارجية كل من الجزائر وتونس ومصر على ضرورة تقديم الدّعم لليبيا ومساعدتها للخروج من أزمتها الرّاهنة وذلك من خلال وضع خارطة طريق تخرّجها من أزمتها التي طال أمدها ، وكذا من خلال مساعدتها على إجراء انتخابات نزيهة ، ثمّ إنّ استمرار التنسيق والتعاون بين دول الجوار الليبي وبخاصة الجزائر وتونس ومصر يسهم في منع أي تدخل أجنبي في ليبيا ، وهذا هو المقصود من الدعوة إلى تكثيف التعاون مع دول الجوار دون غيرها من الدول ، وفي هذا الصّدد أكّد وزراء خارجية كل من الجزائر ومصر وتونس ضرورة تكثيف التّعاون والحوار بين الدول الجوار الليبي سنعكس إيجابا على فرص إيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية لاسيّما مع تمتاز به الدول الثلاث – أي مصر والجزائر وتونس- من ثقل عربي عربيا وإقليميا ودوليا وينظر إليها المجتمع الدولي على أنّها أطراف مهمة لأيّ تسوية مرتقبة في ليبيا [25]، وهذا ليس بغريب لكون هذه الدول أكثر من عانت من الأزمة اللّيبية خاصة مع الحدود التي تربطها بليبيا .

4- تقديم المصالح العليا على المصالح الضيّقة والمحدودة بين الاطراف المتنازعة في ليبيا:

لو تأملنا في أسباب تأجيج الصّراع في ليبيا لألفينا أنّ أحد أسباب تطوّر الصّراع والاقتتال في ليبيا هو تقديم المصالح الضيقة على المصالح العليا للبلد بل كان هذا التفكير أصلا موجودا – أي التفكير في المصالح القومية للبلد- لما تجرأّت بعض الأطراف لليبيا للاستنجاد بالدول الأجنبية لحل الأزمة الليبية مع العلم أنّ الدول الأجنبية هي من تسبّبت في هذه الأزمة كما أسلفنا ، ولذلك يجب نبذ الخلافات الفردية والجماعية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وتقديم المصالح العليا- حماية البلد من الأطماع الخارجية، منع تقسيم ليبيا كما حصل مع السودان وهذا الاحتمال ممكن خاصة مع تزايد عدد المتدخلين في الشّأن الليبي ، ولو حصل أن اتّفق الليبيين على تقديم المصالح العليا للبلد فهذا يعد بداية حل الأزمة الليبية وما بعده سيكون لا محالة أقل خطورة من هذه الجزئية البالغة الأهمية .

الخاتمة :

إنّ أهم ملمح نخلص به من خلال هذه الدراسة هو أنّ التّدخل الأجنبي كان له فعلا عدة تداعيات على الأمن القومي العربي خاصة الدول التي عرفت أحداث الربيع العربي كليبيا وتونس وسوريا ومصر ، وبغض النّظر عن الأسباب الداعية للتّدخل في شؤون الدول العربية فإنّ المقصد هو واحد وإن تمّ التستر عليه وهو نهب خيرات الدول المتدخل فيها وإضعاف الوحدة العربية حتّى تصبح الدول العربية غير قادرة على مواجهة التّحديات التي تتعرّض لها كل دولة على حدة وحتّى تصبح مسألة الأمن والدفاع مشترك عسيرة جدا من حيث التّطبيق ، وهذه أحد أسرار ومقاصد التّدخل الأجنبي في الدول العربية وإن لم يتم الإعلان عن ذلك صراحة .

وإذا ألقينا نظرة على واقع الأمن القومي في الدول العربية نجد أنّ أغلب البلدان العربية ما انفكّت تعاني من عدّة مشكلات أمنية وسياسية واقتصادية نتيجة تصاعد وتيرة الخلاف والشقاق بين المسؤولين السياسيين ، وهذا ما حرصت على تنفيذه الدول المناوئة للمصالح العليا للبلدان العربية ، ونقصد بذلك الدول الأجنبية المتدخلة في شؤون الدول العربية ، ولا تزال سياسة فرّق تسد تعمل عملها في أغلب الدول العربية وهي سياسية إمبريالية استدمارية الغرض منها إسقاط ما تبقّى من الدول العربية ولاسيّما الجزائر ،

مصر ، السعودية فهذه الدول تعد الأجنحة القاعدية للدول العربية مع التّسليم بأهمية باقي الدول العربية ، وفي الحقيقة أنّه منذ اتفاقية سايس بيكو والدول الغربية تبذل كل ما في وسعها لمتزيق وحدة الدول العربية ولم يهدأ بال تلك الدول لحد السّاعة حتى تمزّق الدول العربية الواحدة تلو الأخرى ، فالدول الغربية تريد أن تجعل من الدول العربية دولا فاشلة حتى تنعم بخيراتها وحتى تسود الفوضى والاضطرابات الأمنية في تلك الدول وهذا ما يجعل تلك الدول (الدول العربية – تستنجد عنوة واضطرارا بالدول الغربية وهذه في الحقيقة حيلة من حيل التّدخل الأجنبي في قضايا العالم العربي).

إنّ المتمعن فيما يحدث داخل ليبيا خاصة بعد إسقاط النظام القذافي يدرك لا محالة أنّ الدول الأجنبية لا تدّخر وسعا لجعل ليبيا مستنقعا للدماء وساحة للاقتتال الطائفي ومرتع خصب للجماعات الإرهابية لتكثيف أعمالهم الإجرامية في ليبيا ، فالخاسر الأكبر إذن من التدخل الأجنبي في ليبيا هو الشّعب الليبي الذي بات ينشد الأمن والأمان نتيجة ما عاناه خلال السنوات التي مضت ، فالصورة القاتمة التي يعيشها الليبيون تؤكّد بما لا يدع مجال للشّك أنّ الحل في ليبيا يجب أن يكون داخليا وأن يتمّ بين الليبيين أنفسهم أمّا بدون ذلك فيمكن القول إنّ ليبيا ستظل ساحة لتأجيج الصّراعات السياسية الضيّقة ، وقد يفضي ذلك إلى تأخير عملية السّلام والبناء في ليبيا إلى أجل غير مسمّى وهذا ما يخشاه الشّعب اللّيبي خاصة في ظل تخاذل بعض السياسيين الليبيين واستسلامهم للضّغوطات الأجنبية .

وبالجملة يمكن أن نقول إنّ التطورات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية تستدعي تضافر الجهود ووضع اليد في اليد من أجل إبطال جميع الحيل التي تسعى إليها الدول المتدخلة بمزاعم هي أوهى من بيوت العنكبوت ، ويبقى أن ننبّه أنّ أمام الدول العربية عدّة تحديات أبرزها ضعف القدرات العسكرية وأنظمة الدفاع العربية ولذلك يجب إعادة النّظر في طرق الدفاع المشترك لرد أي هجوم محتمل لاسيّما أنّ الدول العربية تملك من أسباب القوّة ما لا تملكه غيرها وهذه نقطة مهمّة يجب الاستثمار فيها واستغلالها لصالح الدول العربية .

وفي الأخير نؤكّد أنّ الحرب على ليبيا هي ليست على الدولة فحسب بل أنّها تمس كلّ الدول العربية المجاورة لليبيا فهي –أي الدول المجاورة لها– كذاك مهدّدة بزعزعة أمنها واستقرارها ، وما إشعال فتيل

الحرب بين المغرب والصحراء إلاّ خير دليل على انّ المغرب العربي كلّه مهدّد بفقدان أمنه من خلال اصطناع مشكلات سياسية وأمنية بين تلك الدول حتّى تصبح تلك الدول غير قادرة على مواجهة كل التّهديدات الأمنية المحيطة بها من كل جانب ، ولذلك يجب التفطن لذلك وعدم الانزلاق في متاهات هي في الأصل مقصودة ومخطّط لها من قبل الدول الغربية.

قائمة المراجع:

1-عليان محمود عليان ، الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصاديا وعسكريا ، مجلة شجون عربية الإلكترونية ، 02نوفمبر 2016.

2-حشوف ياسين ، منطقة الخليج العربي : المكانة والبعد الجيو استراتيجي دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد19، جوان 2018،ص ص346-347.

3-علي ابراهيم مطر ،النّفط العربي في الاستراتيجية الأميركية وتأثيره على الأمن العربيّ دور الثروة النفطية في تهديد أمن الدول العربية ، منشورات مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2020/01/25.

4-زردومي علاء الدين ، "التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)،2013/12/20، ص ص38-39.

5-أحمد هجرس وآخرون ، صراع القوى الخارجية على الثروة في العالم العربي له مبرراته، جريدة اليوم، السعودية، 28جوان 2012.

6-الجوزي عز الدين ، "حماية حقوق الانسان عن طريق التدخل الانساني : استرجاع للقانون الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، جمعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر ، قسم الحقوق ، 2015، ص ص 96، 98.

7-عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الأمن القومي العربي في خطر.. والحلول مؤجلة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13903 ، 21 ديسمبر 2016.

8- خليل إبراهيم حجاج وآخرون ، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد40، العدد02، 2013، ص285.

9-طلال صالح بنان، تحديات تواجه الأمن القومي العربي ، صحيفة العين الإخبارية الإمارات ،2020/1/9

10-عائشة بن زغدة ، " أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية : دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 01، قسم العلوم السياسية ، 2019/2018، ص268.

11-عز الدين حسين أبو صفية، الأمن القومي العربي في مهب الريح: صحيفة أمد للإعلام فلسطين،2016/05/16.

12-Mohammad Salim Al-Rawashdeh,arab national security(dimentions ,perceptions,challenges,risks and futur srategy,saudi journal of human ties and social sciences 2019,p70

13-زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :دراسات مغاربية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ن قسم العلوم السياسية، 2013/2012، ص142.

14-Mohamed aljarh, security challenges and issues in the sahelo-saharan region the libya perspective, Bamako Office, 2016.p05

15-Walter Morana, The osce and the Libyan Crisis Challenges and Opportunities for Comprehensive Security in the Mediterranean, security and human rights (2020) 1-16,pp,01-02.

16-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، "المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،لبنان، العدد 11، اكتوبر 2017، ص ص37-38.

17-نفس المرجع، ص44

18-جبريل العبيدي، ليبيا وأزمة القراءات الخاطئة، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 14084 ، 07 ديسمبر 2019.

19-إبراهيم حادي، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الامن الوطني الجزائري ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 09، العدد02، سبتمبر 2018، ص ص 443-444.

20-أحمد إدريس ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي ، منشورات مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد 06، سبتمبر 2011، ص02.

21-محمود عبد الحفيظ الشيخ، " ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق ، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد71، 2015، ص ص36-37.

22-فرحاتي عمر، سليماني مباركة ، التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد05، جانفي 2016، ص55.

23-محمد أحمد القابسي ، "المغرب العربي الأزمة الليبية وكلفة الاتحاد"، صحيفة العربي الجديد،، الجزائر، 19فبراير 2020.

24-أيمن سلامة ، انتخابات ليبيا ومخاض الديمقراطية العسير ، صحيفة سكاي نيوز العربية، 16نوفمبر 2020.

25-يونس بورنان، "اجتماع جوار ليبيا يجدد دعمه للتسوية الأممية للأزمة " صحيفة العين الإخبارية، الإمارات العربية المتحدة،2018/05/22.

أزمات الدولة في العالم العربي

The crisis of the state in the Arab world

مبروك ساحلي[1]، حسان سبسي [2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، sahli.mabrouk@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، sebsi.hacen@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/11/26 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص: يهدف المقال إلى تشخيص أزمات الدولة في العالم العربي من جميع جوانبها وأبعادها التاريخية. وقد تم التركز في توصيف هذه الأزمات على ثلاثة مستويات: السياسي حيث جرى الحديث عن تسلط الدولة واستبدادها واستنزاف ثرواتها، والاقتصادي حيث فشلت سياساتها التنموية التي أدت إلى مزيد من الإفقار وغياب العدالة الاجتماعية، والاجتماعي حيث هيمنت سيادة الطائفية والإثنية والقبلية على سلوك الدولة .

كلمات مفتاحية: الدولة، الأزمات، العالم العربي.

Abstract : The Article aims to diagnose the state Crisis in the Arab world in all its aspects and historical dimensions. It has been the focus of the characterization of these crises on three levels: political, where there was talk of state coercion and dictatorship and the depletion of its resources, and economic terms of development policies which have led to the further impoverishment and absence of justice, and social terms dominated rule of sectarian, ethnic and tribal state behavior failed.

Key words: state, Crisis , Arab World**.**

المؤلف المرسل: مبروك ساحل

1. مقدمة: نشأت الدولة الحديثة في العالم العربي في ظل ظروف تاريخية عامة كانت غاية في الإستثنائية والخصوصية والتنوع، إذ لم تولد الدولة القطرية العربية ولادة واحدة موحدة، ففي بعض الحالات كانت الدولة أو ما يشبهها موجودة أصلا وجاء الاستعمار ليعززها ويقوي من سلطانها، أو لينقضها ويستبدلها بمؤسساته، وفي حالات أخرى كانت مؤسسات وأجهزة الدولة مفروضة بطريقة فوقية على مؤسسات المجتمع المدني من جانب القوى الاستعمارية، وحتى مرحلة ما بعد الاستقلال جرى الحفاظ على معظم الشكليات الموروثة من الحقبة السابقة، دون تغيير يتناسب وحجم الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية من أجل تغيير ثوري في الأسس والآليات، ولذا صدق توصيف بعض الباحثين لها بأنها نظم أو دول ما بعد الاستعمار تأسيسا على ملاحظة امتدادها المؤسسي والقانوني لتلك التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية.

كما تمر الدولة في العالم العربي بالرغم ما حققته من إنجازات، بأزمات يشتد خناقها عاما بعد عام، بعضها مهدد بالتفتت الداخلي (منها ما تفتت مثل السودان)، وبعضها عرف الإجتياح الأجنبي (العراق، اليمن، سوريا، ليبيا)، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي (مصر، الجزائر)، وبعضها عرف التطرف الديني أو الطائفي (العراق، و لبنان) وهي جميعا تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة، كما تشكو جميعا من التبعية لهذه الفجوة الأجنبية أو تلك، ولأن هذه الأزمات متزامنة ومتداخلة وحادة فإننا نطلق لفظ "الأزمة" على حالة الدولة القطرية الراهنة في العالم العربي.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد وتحليل واقع أزمات الدولة القطرية في العالم، من خلال تجزئة الأزمات الى أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المجتمع المدني أزمة غياب العدالة التوزيعية، أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع، ومامدى تأثيرها على مستقبل الدولة الوطنية.

الإشكالية: تواجه الدولة في العالم العربي أزمة في ذاتها وفي أدائها وأفعالها. وما نحاول النظر فيه الآن هو تحديد أزمات الدولة العربية، وانعكاساتها على مستقبل الدولة الوطنية.

فرضية الدراسة: هذه الإشكالية مقترنة بفرضية أساسية فحواها:" **إن الدولة في العالم العربي ستعرف المزيد من التجزئة و انهيار سيادتها طالما ظلت تعاني الأزمات نفسها، ولم تسعى للإصلاح الشامل".**

منهجية الدراسة:اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى المنهج دراسة حالة، وعلى المقترب النظمي.

خطة الدراسة: تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور تشكل في الأساس أزمات الدولة القطرية العربية، وهي على النحو التالي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المجتمع المدني، أزمة غياب العدالة التوزيعية، أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع (الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة)

2. أزمة الهوية: تعرف الهوية على أنها تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعددة، بعضها اختياري (مثل العقيدة)، وبعضها الآخر مفروض عليهم (مثل السلالة أو الجنس)، وليست الهوية الذاتية وحدها هي العامل المهم، بل من المهم أيضا رأي المجتمع بها (قبولها أو رفضها)، ويتسم محتوى هوية الجماعة بأنه بناء اجتماعي (فلا سؤال في هذا الخضم عن أصلة أو منشأه). فهي الشعور بالانتماء لجماعة والإحساس الإيجابي نحوها (مثل الهوية القومية)، ويشير هذا إلي مشاعر الاقتراب والفخر بالجماعة لكونه فرداً منها، وقد يتضمن ذلك الشعور بالفوقية والأفضلية أو الانتماء الأعمى (أي أنه وطني صائباً كان أم خاطئا).(القصاص 2006، ص4)

وتتضمن الهوية القومية في شكلها الطبيعي (العضوية في الأمة)، ومعناها الإخلاص الكامل من جانب الفرد لوطنه، ويتضمن هذا البناء الوطني المكسب والخسارة، وعليه فإن البعد المعياري يتألف من القيم والأفكار الرئيسية التي تميز الوطن بوضوح عن غيره، مثل التحرر والذاتية وتعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال الهوية الوطنية الأمريكية هوية مدنية وليست عرقية أي أنها تقوم علي العادات والتقاليد المألوفة.(طعيمة 1989، ص35)

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة"، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد. بحيث يكون ولاء

الفـــرد قبليـــا أو لغويـــا أو عرقيـــا، هـــو المشـــكل لتوجهـــه السياســـي والمهـــيمن علـــى ســـلوكه الاجتماعي.(وهبان2000، ص20)

نشـأت أزمـة الهويـة في أغلـب دول العـالم الثالـث في سـياق عمليـة التنميـة، فعنـد تبـني التغـيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي، دفع أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة، وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة، وأصبحت أزمة الهوية بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به، ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري. وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد.(رعد 2002، ص62)

كما خلص التقرير النهائي لمشروع استشراف العالم العربي، إلى القول بأن الدولة في العالم العربي تنازعها عند ولادتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة: الوطنية والقومية والدينية، وكان من شأن كل اختيار أن يركز بشكل ضمني أو صريح على أي من الهويات الثلاث، أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدولة القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تخلق"هوية وطنية" اصطدمت بمشاعر قطاع كبير من مواطنيها، الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جماعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الإسلامية، ثم اصطدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها. أما الدولة التي اختارت الهوية العربية كهدف نهائي، فإنها اصطدمت بمشاعر تكوينات أثنية، غير عربية (الأكراد في العراق، القبائل جنوب السودان)، كما اصطدمت بدول قطرية أخرى كانت وطنيتها القطرية اختيارا نهائيا لها.(حسيب 1988، ص ص 533-543)

3. أزمة الشرعية. تدعم شرعية أية الدولة، بشرعية النظام السياسي القائم فيها، وقد تتأذّى صورتها من فقدان النظام السياسي ذاك شرعيته. غير أن ذلك التلازم بين الشرعيتين لا يتعدى نطاقه الكمي والخارجي، ولا يفرض النظر إليه بما هو تلازم تكويني. ذلك أن شرعية الدولة، وإن عظمت حجما بشرعية النظام السياسي فيها، لا تتوقف على شرعيته وجودا أو عدما، فقد تقوم دولة في نطاق مجتمعي-سكاني وتتمتع بالشرعية من دون أن يتمتع النظام السياسي فيها بالشرعية عينها، وهذه حال الدول الوطنية الحديثة التي قامت في أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، كتعبير عن إرادة أمم وجماعات اجتماعية، ولم تقم فيها نظم سياسية تتمتع بالشرعية الحديثة (الديمقراطية) إلا بعد ردح طويل من الزمن،

وفترة من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وقد تكون الدولة شرعية ونظامها السياسي على نحوها ثم يصيب تطورها طارئ تنقلب به أحوال ذلك النظام، فيقوم آخر بديلا منه في التكوين والماهية مفتقرا إلى الشرعية أو منقضا عليها إن هو أتى من طريقها، و تلك مثلا: حال النظام النازي في ألمانيا، والفاشي في ايطاليا، ونظام فرانكو في اسبانيا، وسالا زار في البرتغال...الخ. (عبد الاله 2011،ص303)

لقد إجتهد كثير من العلماء في محاولات تقديم تصور دقيق لمفهوم الشرعية وتحديده، وقد أكدوا أن شرعية النظام تتشكل عند الحد الذي يشعر به المواطنون أن هذا النظام صالح ويستحق تأييدهم وطاعتهم. وعبر عن ذلك ابن خلدون بقوله:".. اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة وكأن المبايع يعاهد الأمير على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شئ من ذلك، ويطيعه فيما يكفله به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري...".(محمد 2006،ص171)

وفي السياق نفسه جاءت مقاربة ماكس فيبر لمفهوم الشرعية على أساس أنها ذات مصادر ثلاثة هي: التقاليد، والزعامة الكاريزماتية، والعقلانية القانونية. (عبد الله 2001،ص160-175)

أما ديفيد ايستون فيقسم مصادر الشرعية إلى ثلاثة أنماط هي: أولها المكون الشخصي ويذهب هنا إلى أبعد من الكاريزمية في نمط فيبر ليضم الحاكم القومي، وثانيها الإيديولوجي الذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير، وثالثها الهيكلي ويرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق إجراءات مقبولة. (محمد 2006،ص 172)

وفي تحليله السياسي يرى كارل دويتش أن الشرعية المؤسسية أو ما اسماه بالبنيوية أو الدستورية، فإنها تقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الدستوري ومضمونه أن السلطة تستمد شرعيتها لأنها قامت وفقا لمبادئ الدولة الدستورية والسياسية. وعنصر التمثيل وهو بأن تقوم الشرعية على إقناع الرعية بأن السلطة تمثلهم. والعنصر الثالث هو الانجاز أي أن الشرعية لا تبدأ أو تقوى إلا من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحققها السلطة للمجتمع.(حمد أحمد 1990،ص180-184)

وتشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وهي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام (عبد الجليل 2002،ص130)، كما تحدد أيضا و بشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها.

فقد واجهت الدولة العربية القطرية منذ ولادتها، قواعد أزمة بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها. شهد فيما مضى بعض الأقطار تجربة الدولة قبل الحديثة، مثل: الدولة النهرية المركزية، والدولة المخزينة (مصر و المغرب وتونس واليمن و عمان). وقد امتدت هذه إلى حقبة الاختراق الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ثم يمكن القول إن شرعية الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال في هذه الأقطار كانت وما زالت مقبولة من مواطنيها. ولكن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في بداية القرن العشرين، أو بعد ربعه الثاني(بلدان الخليج والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا)، أي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه، وبخاصة عند التكوينات الأثنية التي لم تدمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة في هذه الأقطار، ومع ذلك يمكن القول أن استمرار هذه الدولة القطرية لعدة عقود، قد جعل منها حقيقة واقعة ومقبولة، حتى وان كانت غير مرضي عنها من قبل أغلبية المواطنين.(سعد الدين وآخرون 2005،ص334-335)

ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من جهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية (وبخاصة لبنان)، والظرفية (مثل بعض بلدان الخليج واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه، وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة منذ استقلالها. وبهذا المعنى، يمثل هذا الوضع عنصرا رئيسيا فيما نسميه أزمة الدولة القطرية في العالم العربي وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي المزيد من تقليص الحريات الأساسية، وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية مثل ما حدث في سوريا. وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تفوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وفتحت الباب واسعا أمام تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو بإستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية. (سعد الدين وآخرون 2005،ص335)

وتقوم شرعية الدولة الوطنية الحديثة على عنصرين مترابطين: تمثيل الأمة وسلطة الشعب. كما لا تكون الدولة شرعية إلا متى قامت على مبدأ سلطة الشعب، أي على المبدأ الذي يسلم بأن الشعب هو مصدر السلطة، بصرف النظر عن الكيفية التي يفوض بها تلك السلطة إلى غيره. (عبد الإله 2011،ص307) أما إذا انتقلنا قضية الشرعية في العالم العربي فنجد أنها تفتقر إلى العنصرين السابقين فهي لا تمثل الأمة كاملة، ولا تمثل سلطة الشعب.

كما وضعت مؤسسة صندوق دعم السلام The Fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreig Policy معايير ومؤشرات للدولة الهشة تقوم على أساس معايير إجتماعية، واقتصادية و سياسية و عسكرية على إثرها يتم تحديد قائمة تنازلية للدول التي تشهد انعدام الاستقرار وضعف السيادة الوطنية، حيث أنه كلما ابتعدت الدولة من الرقم (1) قل نصيبها من عدم الاستقرار وضعف سيادتها. والجدول رقم يوضح اثر أزمة الشرعية على استقرار وسيادة الدولة في العالم العربي، حيث حصلت أغلب الدول العربية على نقاط مرتفعة، فقد احتلت سوريا المرتبة الأولى 10/10 (صنفت سوريا في تقرير2016 ضمن الدول الهشة) تلتها بعد ذلك السودان ب 10/9.8 ليبيا 10/9.5، مصر 10/8.4.

الجدول رقم (01): يوضح أثر مؤشر الشرعية على استقرار وسيادة الدولة العربية

الدولة	مؤشر الشرعية	الدولة	مؤشر الشرعية
سوريا	10	الجزائر	7.8
السودان	9.8	لبنان	7.8
ليبيا	9.5	الكويت	7.4
اليمن	9.4	الامارات	6.9
العراق	9.2	المغرب	6.8
مصر	8.4	تونس	6.7
موريتانيا	8.2	عمان	6.5
السعودية	8.1	الاردن	6.4
البحرين	8.0	قطر	6.3

المصدر: The Fund for Peace , 2016, P.19-22

4. أزمة المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني اهتماما من قبل المحللين والمفكرين بفضل ربيع المجتمعات 1989، حيث أرادت هذه المجتمعات الشرق أوروبية أن تصبح مجتمعات مدنية. وشكل المدني أداة مفاهمية لمصطلح حقوق الإنسان، ومن أجل تحطيم النزعة الشمولية التي سيطرت في نظام الدولة الاشتراكية. وفي نظر هؤلاء المحللين أشارت هذه النزعة إلى ابتلاع الدولة للمجتمع، وسيطرة السياسي على اللاسياسي في حياة الفرد، وتدمير كل ما هو عفوي ومستقل عن الدولة.

ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني انطلاقا من الجانب المؤسسي والجانب المعياري. الأول يشير إلى منظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجمعيات مهنية وجمعيات طوعية. بينما الثاني يعني الالتزام بالتسامح وبالحل السلمي للخلافات. وفي نظره اعتبار المجتمع المدني يجب أن يكون دائما من خلال العلاقة بينه وبين الدولة. لأنهما أمران مترابطان. ومن هنا أطروحته "المجتمعات ضعيفة ودول ضعيفة"، بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي. (جوني 2006،ص183-184)

كما شهدت تنظيمات المجتمع المدني تطورا ملحوظا في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأرجع البعض سبب ذلك إلى عوامل عدة منها: (ثناء 2005،ص383)

1- زيادة معدلات التعليم.

2- تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة في معظم دول العالم العربي.

3- زيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي النفطية وغير النفطية خلال مرحلة الطفرة النفطية.

4- وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من دول العالم العربي حتى وان هذا التفاوت في درجته ومداه من حالة إلى أخرى.

5- تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي، مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها فأسهم في ظهور العديد من التنظيمات التطوعية لملأ الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده، في إطار اتجاهها للتخفيف من التزاماتها

الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتمحورة حول التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

إن المجتمع المدني في العالم العربي يشهد محاولة تسييسه من طرف المجتمع السياسي وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي، سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا إلى نشاط أو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية والسلطة المطلقة تقود المجتمع برمته إلى الانهيار.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في العالم العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ " دولنة "المجتمع.

وكان من نتيجة تعميم هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أي من المجتمع المدني، تدمير الدول التقليدية التي كانت قائمة في البلاد وانهيار النظام السياسي تماما. وسبب هذا الانهيار هو إخفاق هذه الدول، من منظور القيم التي كانت تحركها والوسائل التي كانت تملكها في ضبط هذا التيار التغييري المتواصل في بنية المجتمع المدني، وبروز القوى الجديدة الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعرف كيف تتعامل معها، مما أدى إلى تفاقم التناقضات الكبرى التي لم يكن لديها القدرة على السيطرة الفعلية عليها.(حسن 2006 ،ص184) فأهتز المجتمع المدني اهتزازا شاملا في أقل من قرن وتغير من النقيض إلى النقيض. لكن ذلك لا يعني أن المجتمع المدني العربي قد أصبح مجتمعا عصريا، كما لا يعني أيضا أن ما حصل هو نشوء بنية مزدوجة تتعايش فيها أنماط أساليب الإنتاج والتنظيم والتفكير القديمة والحديثة، وتتصارع دون أن يؤثر واحدها في الأخرى".. إن حصل هو انهيار شامل لمنطق واشتغال النمط المدني القديم، وإفساد عميق لآليات العمل واشتغال النمط المدني العصري ببنيان يختلف عن البنيان الذي عرفته المجتمعات الصناعية الغربية، كما يختلف كليا عن البنيان التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي...". (حسن 2006،ص184)

يتصف هذا النمط الجديد للمجتمع المدني العربي المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة في ظل الاستعمار، بصفات هي: عدم الثبات والتقلب السريع، وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي،

وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها التي تتوزع بين الإنتاج والاستهلاك والطلب والعرض، والمعنوية التي تعبر عنها الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان. فيرى برهان غليون أن المجتمع المدني يعاني من الارتهان الذي يعني إن البنيان المدني الراهن هو تجسيد لحالة الفصام التاريخي النابع من انعدام السيطرة على المصير والتحكم بالذات. هذا الفصام الذي يعيشه المجتمع المدني يعني انعدام التوازن الداخلي وفقدان الوعي السليم والمطابق بالذات وبالواقع الموضوعي الخارجي معا، وهي القاعدة التي يقوم عليها الانفصال التاريخي بين الدولة والمجتمع المدني نفسه.(حسن 2006،ص184)

إن الدولة تسيطر على عموم النسيج الاجتماعي وتخضعه من خلال تحكم إداري كلي يجري بموازاته منع أية محاولة من قوى خارجها لتجنيد المجتمع، فتمنع تشكل أبنية مستقلة للتعبئة العمودية والتي يمكنها أن تخرج عن نطاق مراقبة الدولة. تلك الحالة التي يعبر عنها بدولنة المجتمع. تلك الخصائص لا يمكن اعتبارها نتاجا لقوة ذاتية في الدولة، بل العكس، فربما يكون مردها ضعف الدولة لهذا يصبح التدخل لإبداء صورة قوة غير حقيقية. الأمر الذي يجعل الأبنية المجتمعية ومنها منظمات المجتمع المدني، تتجنب الدولة، أو تسير خلفها. والدولة هي من تموله ماليا وتخطط له وظائفه. (غسان واخرون 1989)

أما من الناحية الاقتصادية فإن الدولة تمارس من التدخل الاقتصادي ما تمارسه الدولة في العالم العربي، قد قلصت من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة سياسيا وماليا وإداريا. فالنظام الاقتصادي الذي شيدته الدولة القطرية لم يكن يسمح بنمو فاعل وحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن الدولة، التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في الاقتصاد، بل في عملية بناء المجتمع المدني نفسه الذي تفترض المعطيات النظرية أن لا تتدخل الدولة في عملية نشوئه. ونجد الدولة هنا حاولت الالتفاف على المفهوم، بالتزامن مع سحب نفسها من النشاطات الاقتصادية لصالح شخصيات اقتصادية مرتبطة بقدر ما بالدولة، سمح لها باستخدام مؤسسات الدولة لأغراضهم الخاصة. (فواز، 1997،ص 105)

5. أزمة غياب العدالة التوزيعية: من أهم المفاهيم التي تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات المجتمع، هي أزمة التوزيع والحرمان الاقتصادي، والخلل الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وأزمة

التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الأقاليم. (علي دين و ونيفن 2010،ص31)

ولاشك في أن أهمية العدالة التوزيعية ترجع أساسا إلى كونها وثيقة الإرتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد المدخل لتلبية المطالب التوزيعية، وهي بالطبع جوهر العملية السياسية بإعتبارها عملية تخصيص السلطوي للقيم.(ثناء،ص306)

إن القرارات السياسية هي قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لنوع معين من القيم على حساب قيم أخرى، أما عملية تخصيص فتتضمن معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تمتلكها من قبل، مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا.

ومن خلال متابعتهما للعلاقة بين سوء توزيع الثروة من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية في أكثر من خمسين دولة خلال فترات تراوحت بين (10-20 سنة)، وجد بيرسون وتابيليني أن زيادة نصيب الخمس الأغنى من السكان بمقدار 0.07% بمقياس تفاوت الدخل، يؤدي إلى تراجع في متوسط النمو الاقتصادي بنحو 0.5%، كما استخلص اليسينا ورود ريك من خلال دراستهما للعلاقة بين نمط توزيع الأراضي الزراعية، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1985 في نحو 70 دولة، أن ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع ملكية الأراضي الزراعية بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7% سنويا.(محمد 2005،ص 212)

وفي حالة وجود مشكلة عدم العدالة التوزيعية، فإن ذلك يعني أن هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر، ويأتي هذا الخلل من مصدرين: **أولا** النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية. **وثانيا:** عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى. وهنا نصبح أمام الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في أسس التوزيع.(محمود، 1980،ص 236)

أما في العالم العربي من خلال ملاحظة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، يمكن القول أن ثمار معدلات النمو المرضية التي حققتها أغلب هذه الأقطار خلال العقود الماضية لم توزع بصورة عادية. فعمليات النمو تجري على نحو يزيد فيه دخول الفقراء بمعدل أبطا بكثير من المتوسط، ومحصلة هذا الاتجاه أن الظلم يزداد ولا ينقص وهو نمط يستمر في أغلب الظن ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول. وانتهى أحد الباحثين من دراسة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط البلدان الشرق أوسطية نتيجة مماثلة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة بصفة عامة، فإن وجود دخول الفقراء لم تتغير كثيرا، وبالتالي فإن مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيرا.(محمد 1981،ص 40-71)

وإذا نظرنا إلى درجة تركز على الدخل في بعض البلدان العربية، يمكن القول إن فئة 5% في قمة التوزيع تستحوذ على 20% من الدخل، كما هو الحال في مصر والسودان، وتزيد تلك النسبة لتصل إلى 24% في حالة تونس، وترتفع إلى أكثر من 34% في حالة لبنان، من جانب أخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة في الجزائر لوجدنا بأن الفجوة بين الاثنين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 يبين أن أفقر 10% من سكان الجزائر لا تتحصل سوى على 2.8% من الدخل الوطني، و20% من الفقراء تتحصل على 7%، بينما 20% من أغنى الناس تتحصل على 42.6% وكذلك 10% من أغنى الجزائريين تتحصل على 26.8% من الدخل الوطني، ناهيك عن إحصائيات السنوات الأخيرة حيث أن الفجوة بين الأغنياء وأفقر الفقراء في اتساع كبير ومستمر.(البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004، ص 190)

ومن ناحية أخرى، يمكننا القول أن فئة العشرين بالمائة في قمة التوزيع تستأثر بصفة عامة بحوالي نصف الدخل أو أكثر، كما تشير إلى ذلك بيانات مصر والسودان، في حين أنها تزيد على ذلك في حالة تونس ولبنان، غير أننا نجد في المقابل فئة 30% الوسطى تحصل على نسب أعلى في مصر والسودان. أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع ونعني بها فئة 50% في أسفل التوزيع. فإن نصيبها من الدخل لا يتجاوز 20% في حالة مصر والسودان، في حين تنخفض تلك النسبة في حالة تونس ولبنان إلى 17% فقط.

الجدول رقم(02): اللامساواة في الدخل والاستهلاك في بعض الأقطار العربية

الدولة	سنة المسح	النصيب من الدخل أو الاستهلاك في المائة				مقاييس عدم المساواة		
		أفقر 10 %	أفقر 20 %	أغنى 20 %	أغنى 10 %	أغنى10%إلى أفقر10%	أغنى 20%إلى أفقر20 %	معامل جيني(ب)
الأردن	1997	3.3	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
تونس	1995	2.3	5.7	47.9	31.8	13.8	8.5	41.7
الجزائر	1995	2.8	7.0	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
مصر	1995	4.4	9.8	39.0	25.0	5.7	4.0	28.9
المغرب	1998-1999	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
اليمن	1998	3.0	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
موريتانيا	1995	2.5	6.4	44.1	28.4	11.2	6.9	37.3

(أ) توضح البيانات النصيب من الدخل الاستهلاكي الخاص لأغنى مجموعة إلى ذلك الخاص بأفقر مجموعة.

(ب) دليل معمل جيني يقيس اللامساواة على التوزيع الكلي للدخل أو الاستهلاك، تمثل القيمة الصفرية المساواة الكاملة، وتمثل قيمة 100 عدم المساواة الكاملة.

المصدر:

(United Nations Devlopment Program .2001 .182)

وهناك أشكال أخرى من عدم العدالة التوزيعية تعرفها الأقطار العربية، تتمثل في التفاوت في توزيع الدخول بين الحضر والريف، وكذلك التفاوت داخل كل من الريف والحضر في مجال الخدمات والمرافق الأساسية، كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء. فالمؤكد أنه في العديد من البلدان العربية تتركز أغلب هذه الخدمات في المدن، وتتدهور، بل لا توجد أحيانا في الريف، وفي بعض أحيان المدن الكبرى، مثل القاهرة والجزائر وتونس والدار البيضاء، ويظهر ذلك بوضوح في الأحياء الهامشية العشوائية التي تشكل أحزمة للفقر تحيط بالمدن الكبرى.

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أيضا إخفاق العديد من النظم العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين، وهي تضم في الأساس فئات الأقل دخلا. ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة حول المؤشرات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)، مثل متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري، ونسبة السكان الذين لا تبلغهم المياه النقية إلى إجمالي السكان ومتوسط عدد الأشخاص في الحجرة في المدن، ونسبة الوفيات الرضع لكل ألف من المواليد، وعدد الأطباء والأسرة في المستشفيات لكل ألف من السكان، والنسبة المئوية للذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى أجمالي السكان، ونسبة البطالة والمقنعة إلى إجمالي قوة العمل.(ابراهيم 1988، ص 245)

الجدول رقم (03): يوضح أثر أزمة التوزيع على استقرار وسيادة الدولة العربية

الدولة	مؤشر أزمة التوزيع	الدولة	مؤشر أزمة التوزيع
سوريا	7.4	الجزائر	5.4
السودان	7.6	لبنان	5.8
ليبيا	5.8	الكويت	4.4
اليمن	8.4	الامارات	3.9
العراق	7.5	المغرب	6.4
مصر	6.2	تونس	5.1
موريتانيا	7.0	عمان	4.3
السعودية	5.5	الاردن	5.6

البحرين	4.8	قطر	4.9

المصدر: The Fund for Peace , 2016, P.19-22

وخلاصة القول، إن تعثر النظم العربية في حل المشكلة التوزيعية يرجع في الأساس إلى نمط التنمية الذي اتبعته هذه النظم، والأساليب التي اتخذتها من أجل تحقيق العدل الاجتماعي وتعكس هذه الإشكالية طبيعة تحولات السلطة والمجتمع في العالم العربي، وطبيعة التحالفات السياسية والطبقية المسيطرة على جهاز الدولة، ومدى ارتباطها بمصالح المواطنين وقضاياهم.

من خلال القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف السياسي في النظم العربية، يلاحظ أن أعمال العنف التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال، سواء اتخذت شكل إضرابات أو تظاهرات، قد ارتبطت أساسا بقضية العدل الاجتماعي، إذ تبلورت بصفة أساسية حول المطالبة بتحسين الدخول والأوضاع الاجتماعية والصحية.

كما أن العنف الذي مارسه الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية وبعض القوى اليسارية في أغلب الأقطار العربية ارتبط في جانب منه بالاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته. ولعل هذه القوى عبرت عن مطالب قطاعات عريضة من مجتمعاتها، ربما لا تمتلك القدرة على التعبير عنها بشكل صريح ومباشر. كما أن العنف الذي مارسته الأقليات في بعض البلدان العربية ارتبط في جانب منه بقضية العدالة التوزيعية في الثروة والسلطة.

6.أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع (الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة): الطائفية اليوم هي من أكثر المصطلحات شيوعا في الأوساط الفكرية والإعلامية العربية، غير أنها وفي الوقت نفسه من أقلها تحديدا، ذلك أن الطائفية سواء كمصطلح أو ظاهرة مجردة لم تحظ بالاهتمام الوافي في الأدبيات العربية على كثرتها. فهذه الأدبيات غالبا ما تركز على دراسة حالة بعينها دون التعمق كثيرا في الأبعاد النظرية، فضلا عما تمثله الطائفية من شأن معقد ومركبٍ تتداخل فيه المصطلحات والمكونات والمتغيرات مثلما تتداخل فيه الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية.(أحمد 2014، ص 16)

لذا فإن التحديد الواضح للمفهوم ومحاولة إرساء مثابات دالة على طريق تأسيس منهج لدراستها وتحليلها، تعد ضرورة عملية ومتهجية على جانب كبير من الأهمية، وهو ما يتطلب فك التداخل بين

المصطلح وبقية المصطلحات المقاربة له، ثم تحديد مصطلحي الطائفة والطائفية إضافة إلى محاولة تفكيك الظاهرة للكشف عن مكوناتها ومتغيراتها وبيان آثارها وتجلياتها في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

يمكن تعريف الطائفة تعريفا تصاعديا متعددا، من حيث هي ظاهرة مركبة من تكوينات ومستويات متعددة، بما هي ظاهرة ثقافية – إيديولوجية ابتداء، وظاهرة اجتماعية – اقتصادية تاليا، ثم بما هي ظاهرة سياسية أخيرا. وليست هذه المستويات الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض ولا هي متعاقبة في الزمان، بل إن أشكالا من التداخل بينها، والتزامن، تفرض نفسها، وعلى نحو قد يتعسر معه رؤية بعد واحد منها بمعزل عن غيره من الأبعاد. عن ما تنطوي عليه من تركيب وتشابك في التكوين لا يقبل التبين إلا متى أعدنا البنية المتمفصلة العناصر إلى وحدتها التكوينية الأولى.(عبد الجبار2006،ص 12)

أما في المجتمع العربي لا يستطيع أحد أن ينكر أن الطائفية بجميع مقوماتها وآلياتها موجودة فيه، وأن العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بوجود تضامن أو الانتماء المناقض للولاء الواحد للدولة أو النامي على هامشه وبمعزل عنه، بما في ذلك ظواهر من نوع استمرار هذا النظام أو ذلك، أو تفجر بعض النزاعات الشاملة أو الجزئية على اتساع العالم العربي.(برهان 1990، ص 17)

وعلى الرغم من سعي البلدان العربية لتبني نموذج الدولة القومية الحديثة بشكلها وحدودها ومؤسساتها وبعض آلياتها، والذي من خلاله أرادت بعض النخب الحاكمة أن تتدرج في عملية التحديث، متجاوزة الأشكال التقليدية للاجتماع السياسي، وفي مقدمتها وأهمها الطائفية والقبيلة فإنه وبعد مرور عقود طويلة على تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة العربية، أثبتت الطائفية أنها عصية على الاقتلاع، وأنها ومازالت حجر الأساس في التشكيل الاجتماعي داخل كثير من البلدان العربية.(علي 2011، ص183)

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لم يكن هذا الواقع معاشا بالدرجة نفسها في مختلف الأقطار العربية، لأنه مرتبط بخصوصيات كل دولة.(عبد الوهاب 2010، ص34) فالمشهد الطائفي في بلدان الخليج العربي له طابع وملمح مميز، فمثلا البحرين تمثل نموذجا لبلد منفتح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنية. وتمثل الكويت نموذجا لبلد فيه انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثلة سياسيا بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات الطائفية. فيما تمثل المملكة العربية السعودية نموذجا لبلد منغلق سياسيا وفي أقلية شيعية تسكن منطقة إستراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو من التهميش وانعدام التمثيل السياسي. إلى ذلك

تضم البلدان الثلاثة أكبر تكتل شيعي في بلدان الخليج العربي عدا العراق. وهناك تاريخ من التوتر والصدام بين الشيعة ونظم الحكم فيها بدرجات مختلفة خاصة البحرين والسعودية، وفيه الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والسعودية تميزا اقتصاديا ضدهم، فإن هذه الشكوى غير موجودة في الكويت، التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري. (شحاتة 2011، ص 34-38)

الخاتمة: ينفرد نمط الدولة في العالم العربي في انه اتخذ طابعا مشوها تحت تأثير أساليب النقل المشوه لنماذج وأنماط الدولة الحديثة، وارتبط هذا التشوه بالبنى الاجتماعية والاقتصادية فترك كل منها أثره في الأخر. وبات الكل يعكس حالة الأزمات التي تعاني منها الدولة العربية، الأمر الذي ترك أثره في تشكيل سمات الدولة في الأقطار العربية، والتي تشكل محددات أساسية لدورها، وأصبحت هذه الأزمات مشاكل تعيق إشكالية دورها فتؤشر مساره بحيث قاد في ما بعد الاستقلال إلى تحكم الدولة في المجتمع والاقتصاد معا. وعمق من أزمتها وادخلها في حلقة لا فكاك منها من التخلف والتأخر المولدين لذاتهما.

خلاصة القول ، أن هذه الأزمات مرتبطة ببعضها البعض، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة عربية إلى أخرى، مهددة سيادتها ومستقبلها و تعبر عن حالة طارئة تتعرض لها الدولة و يجب أن تتجاوزها للوصول إلى دولة قوية تقوم على الشرعية العقلانية، واضحة الهوية، متكاملا داخليا. تستطيع تحقيق التوزيع العادل ، وتتجاوز الولاءات الأولية .

قائمة المراجع:

- أحمد، وهبان،(2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- إبراهيم، العيسوي،(1980)." تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء"، في، مصر المعاصرة. القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- أحمد، وهبان،(2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- غليون، برهان،(1990). نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة. بيروت،المركز الثقافي العربي.
- غليون،برهان،(2003). المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط.3. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– ثناء فؤاد، عبد الله،(2005)."آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، في: الاستبداد ونظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– جوني، عاصي،(2006). نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول. فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

– خير الدين، حسيب،(1988). مستقبل الأمة العربية: التحديات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– حسن لطيف، كاظم الزبيدي،(2006). الدولة ومستقبل التنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي.عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

– حمد محمود، آل محمود،(1990). البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق. المنامة، دار الرازي.

– خير الدين حسيب.(محررا)،(1988). مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– رشدي، أحمد طعيمة،(1998). الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس. القاهرة، دار الفكر العربي.

– سعد الدين، ابراهيم، وغسان سلامة، وعبد الباقي الهرماسي،(2005). المجتمع والدولة في الوطن العربي، في : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– عبد الجليل، علي رعد،(2002). التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط.1.ليبيا، دار الكتب الوطنية.

– علي دين، هلال، ونيفن مسعد،(2010). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– غسان، سلامة، وجياكومو، لوشياني، وآخرون.1989. الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– فواز، طاربلسي،(1997). تعقيب في: الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– محمد فايز، فرحات،(2005). "الآثار الاقتصادية للفقر"، في :الفقر في الوطن العربي. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

– محمود، عبد الفضيل،(1980)." أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، 1960-1975". في: أنماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975، ج2، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

– رشدي أحمد، طعيمة،(1998). الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس، القاهرة، دار الفكر العربي.

– عبد الجليل، علي رعد،(2002). التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط.1. ليبيا، دار الكتب الوطنية.

– هشام، جعيط،(2008). الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. تر: محمد المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. (تاريخ النشر الأصلي 1984).

– إبراهيم، حسنين توفيق،(1988). "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة 1952-1987". المستقبل العربي 11.

– شحاتة، محمد ناصر،(2011). "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 -2008) دراسة مقارنة". مجلة المستقبل العربي. (387)،33-51.

– عبد الله، مسفر الوقداني، (2010). " إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية. م 18 (1) : 147-192.

– عبد الوهاب، بدرخان،(2010). "الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات". مجلة الشؤون العربية. 144.

– علي اسعد، وطفة.2002. "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصر"، المستقبل العربي، 282.

– محمد، القطاطشة،(2006)." مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، مؤتة للبحوث والدراسات، م21(03)، 167- 202.

- **المداخلات:** الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)،(تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛

– أحمد علي، محمد الفلوجي.(13 -15 سبتمبر 2014). مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفيّة. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.

– مهدي محمد، القصاص.(14-2005/03/16.). الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية". ورقة بحثية قدمت في الندوة حول: التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف. المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا.

– البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2004). تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية عفي عالمنا المتنوع.

– Elias, H.Tuma. Autumn 1980. The Rich and the Poor in the Middle East". Middle East Journal, 34.

– The Fund for Peace.(2016) , Fragile States Index 2016, 22/07/2016. www.fundforpeace.org

– United Nations Devlopment Program (UNDP).2001 Human Developmen Report.

المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي

Civil Society in Algeria & Democratic Transformation Process

محمد مجدان

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، medjden.mohammed@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/04 تاريخ القبول: 2020/11/24 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

تقوم هذه الدراسة بتحليل مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة ظهوره وتطوره، بالإضافة الى دوره في عملية التحول الديمقراطي، والتي تبرز من خلال عمليتي التنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وكذا علاقته بالنظام السياسي في الجزائر. ثم يتم تناول الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجه هذا المجتمع المدني في القيام بدوره. وأخيرا يتم تناول وسائل دفع المجتمع المدني وتدعيمه لكي يقوم بدوره على أحسن وجه.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعا هاما، مرتبطا بنجاح الديمقراطية، وهو مساهمة المجتمع المدني في ذلك، انطلاقا من الاستفادة من تجارب دول اخرى سبقت الجزائر. ولكن رغم هذا، فان المجتمع المدني في الجزائر ظل يواجه عدة صعوبات وعراقيل منعته من القيام بدوره.

لهذا تنتهي هذه الدراسة، إلى أنه لكي يلعب المجتمع المدني دوره في عملية التحول الديمقراطي، لابد من تحقيق شروط وإيجاد أرضية مناسبة لذلك بتوافر مجموعة من الوسائل: ثقافية–اجتماعية، واقتصادية، وقانونية –سياسية، تدعم هذا الدور وتدفعه.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديموقراطي، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، النظام السياسي.

Abstract :

This study is analysing the concept of civil society ، in general ، and in Algeria in particular ، by looking at its emergence and evolution ، & its role in the democratic process ، which can be seen in its role in the political socialization ، & in the political participation، in addition to its relation with the political regime in Algeria . The study also analyses the difficulties & the obstacles that are confronting the civil society in Algeria . Finally, the study presents these means which can help the civil society in Algeria to be more effective and dynamic in playing its role properly .

The importance of this study arises from the fact that it is treating an important subject which is linked to the success of democracy , that is the role of civil society in Algeria in this process. But unfortunately، this civil society is facing many difficulties and obstacles which prevent it from playing its role .

As a result the study concludes that in order that the civil society in Algeria plays this role perfectly، some necessary conditions : socio- cultural , economic، & politico- legislative ، have to be achieved .

Key words : civil society , democratic transformation , political socialisation , political participation , political regime .

المؤلف المرسل: مجدان محمد

1- مقدمة : ليس هناك أدنى شك في الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم ، وذلك لأنه يعتبر من الفواعل الأساسية في هذه العملية ، فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين و النظام السياسي ، وذلك بتحويل انشغالاتهم ومطالبهم إليه ، إذ بواسطته يتم الضغط على هذا النظام للحصول على تلك المطالب، والاهتمام بتلك الانشغالات، و تحويلها إلى سياسات عامة و قرارات ، يستفيد منها الجميع .

كما أن للمجتمع المدني تأثير مباشر على المواطنين أنفسهم في ميادين الحياة المختلفة، لأنه الأقرب إليهم و بالتالي فبإمكانه فهم سلوكاتهم ومواقفهم إزاء أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية ... الخ .

للمجتمع المدني كذلك تأثير على قرارات النظام السياسي المختلفة، ومنها عملية التحول الديمقراطي كما ان النظام السياسي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره الشريك الاساسي له في صناعة القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع.

و أخيرا فإن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في ضمان تثبيت و احترام مبادئ الديمقراطية و ضمان حقوق الانسان و الحريات العامة في المجتمع واحترامها .

والجزائر تعتبر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني وبدوره، من خلال حثها وتشجيعها على إنشاء الجمعيات على اختلاف أنواعها وتنوع نشاطاتها. وما التشريعات المختلفة حول الموضوع إلا دليلا واضحا على هذا الاهتمام وذاك التشجيع.

كما أن المجتمع المدني في الجزائر هناك من يعتبره مهما، من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات والتغييرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إلى البروز والتحقق. بالإضافة إلى دوره في المحافظة على التوازنات العامة داخل الدولة، خاصة في الظروف الصعبة والاستثنائية التي مرت بها البلاد. كما تظهر هذه الاهمية للمجتمع المدني في الجزائر في تناوله والاهتمام به دائما في الخطابات الرسمية، وفي المجال الإعلامي كذلك، حيث أصبح عاملا مهما يعول عليه في كثير من الأمور الهامة ومنها العملية السياسية، وعملية التحول الديموقراطي.

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى أي مدى لعب المجتمع المدني في الجزائر دورا في عملية التحول الديمقراطي فيها؟ وتتفرع عن هذا السؤال الأساسي مجموعة من الأسئلة الفرعية: ما هو مفهوم المجتمع المدني عامة، وفي الجزائر خاصة؟ ما هي الصعوبات والعراقيل التي ظلت تواجه المجتمع المدني في الجزائر للقيام بدوره؟ وماهي وسائل دفع ودعم دوره هذا؟

للإجابة على هذه الأسئلة ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إماطة اللثام على دور المجتمع المدني في الجزائر ، من خلال التعرف على مفهومه عامة وعلى أهم مؤسساته ، ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر : ظهوره والدور الذي لعبه ويلعبه في الساحة السياسية الوطنية : في عملية التنشئة السياسية ،وفي المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التي ظلت تربطه بالسلطة السياسية في الجزائر، وذلك من أجل معرفة الدور الذي لعبه ويلعبه في عملية التحول الديمقراطي فيها. ثم يتم التعرض للصعوبات والعقبات التي ظل يواجهها هذا المجتمع المدني، والتي أعاقته عن القيام بدوره هذا. وأخيرا سيتم تناول تلك الوسائل التي من شأنها العمل على تدعيمه ودفعه لكي يقوم بهذا الدور كما ينبغي.

2- مفهوم المجتمع المدني،والمجتمع المدني في الجزائر

The concept of civil society & the civil society in Algeria

سيتم في هذا المحور التعرف على مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة ، بتناول تعريفه و نشأته بالإضافة إلى مكوناته و مؤسساته. ثم يتم تناول المجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة : ظهوره والاهتمام به .

2 .1- المجتمع المدني : المفهوم العام Civil society : general meaning

إن مفهوم المجتمع المدني يعد من بين أكثر المفاهيم عرضة للنقاش والخلاف ، فليس هنالك اتفاق حول مفهومه ،لأنه مصطلح غامض و مرن في نفس الوقت ، و خاضع لعدة تفسيرات والتي

قد تكون متناقضة أحيانا ، و ذلك حسب رأي المفكر والمرجعية التي ينطلق منها ، وكذلك بسبب الاختلاف الكبير بين ما يمكن إدراجه ضمن إطار المجتمع المدني و ما لا يمكن

وإذا ما تم استعراض تاريخ ظهور و نشأة المجتمع المدني، فإن جذوره ترجع إلى أرسطو، الفيلسوف اليوناني، الذي قام بتقسيم الدولة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الغنية جدا، الطبقة الفقيرة جدا، والطبقة الوسطى، ولكل طبقة دورها في المجتمع، والذي يتفاوت من طبقة لأخرى(1) .

إلا أن المجتمع المدني لم تتبلور معالمه ولم تتضح مظاهره ، إلا في القرنين 18،17، وقد ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطور الفكر السياسي في أوربا، وبظهور نظرية العقد الإجتماعي هناك ، و كذلك بعد انتقال المجتمع الأوروبي من النظام الإقطاعي الزراعي، إلى النظام الرأسمالي التجاري الصناعي، و ما نتج عن هذا الإنتقال من صراعات على جميع الأصعدة : فكرية، اجتماعية، سياسية واقتصادية،و غيرها كانت بداية لتشكل المجتمع المدني وبلورته(2) . كما كان لنجاح الثورات السياسية هناك الدور الكبير في تشكل المجتمع المدني وظهوره بشكل أوضح، بدءا بالثورة الهولندية في بداية القرن 17 ، والثورة البريطانية (1641-1688) ، فالثورة الفرنسية (1785-1815) ، و الثورة الألمانية في منتصف القرن 19. هذه الثورات نقلت المجتمع الأوروبي من مجتمع مسير تبعا لنظرية الحق الإلهي وقوانين الطبيعة ، إلى مجتمع مدني متحضر ، يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية(3) .

ولهذا فإن المفكرين الغربيين قد اتفقوا على اختلاف توجهاتهم، على أن المجتمع المدني مر بمرحلتين: في الأولى ، كان الناس يعيشون تبعا لقوانين الطبيعة،و هي الحالة التي سبقت دخول الإنسان في المجتمع وتسمى حالة طبيعية . و في الثانية ، انتقل الإنسان للعيش داخل المجتمع ،في ظل قيود و قوانين يخضع لها الجميع ، و التي تم وضعها تبعا لعقد اجتماعي بين الناس(4) .

و إذا عدنا إلى إعطاء تعريف للمجتمع المدني ، فنجد أن هناك تعاريف متعددة في الفكر الغربي:

- فقد عرفه (Hygel) بأنه : "تلك الأنظمة و الأنشطة التي تقوم على أساس التعاقد بين الأفراد خارج إطار العائلة أو الدولة ".

- و عرفه (Stephen Dilo) بأنه : "أشكال من الجمعيات يطلق عليها غالبا مجموعات طوعية، توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة ، ينضم إليها المواطنون طواعية ،وتعمل ضد سلطة الحكومة المركزية"(5)

- وعرفه (Dominique Collas) بأنه : "تلك الحياة الإجتماعية، وخاصة الحياة العامة المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بهم،والتي تضمن من خلال ذلك ديناميكية اقتصادية،ثقافية و سياسية(6) .

- و عرفه (Wright Jordan) بأنه : "مملكة تقع بين الدولة و الأسرة ، و تقطنها منظمات منفصلة عن الدولة ، إذ تتمتع بالإسقلال الذاتي في تعاملها معها ، وتتشكل من مجموعة من الأفراد يهدفون إلى حماية مصالح و قيم معينة"(7) .

هذا ومن المتعارف عليه أن المجتمع المدني يتكون من عدة مؤسسات أهمها :

1.2. 1- الجمعيات Associations : هي تعبير سياسي و اجتماعي ، يخص مجموعة من الأفراد ينضمون لبعضهم طواعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة في إطار حدود معينة . و تختلف الجمعيات باختلاف اهتماماتها و مصالحها ، منها المهنية، الخيرية، الإنسانية ، الدينية ، العلمية ، و الرياضية.. وغيرها(8) . و تغطي هذه الجمعيات جل مجالات الحياة و نشاطاتها المختلفة . كما تعتبر أداة للأفراد لتوظيف معارفهم واستغلال وسائلهم من أجل تطوير النشاطات التي يهتمون بها .

2.1.2 – النقابات Trade Unions : هي مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد بهدف الدفاع عن مصالحهم المهنية . وهي تعتبر من بين أهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني، إذ أن الكثير منها قاد عديدا من الإصلاحات ضد بعض الانظمة التسلطية والاستبدادية في العالم، كنقابة تضامن في بولونيا في بداية الثمانينات، والتي أسقطت الحكومة الشيوعية هناك. كما تساهم النقابات في صيانة الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد، و الوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي أو ديني أو عرقي ...أو غير ذلك . ومن أمثلة النقابات نجد: نقابات العمال عامة، ونقابة الأطباء، المحامين، المهندسين و المعلمين ...الخ(9)

3.1.2-المنظمات الغير حكومية Non-governmental organisations : و هي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة و القطاع الخاص ، مستقلة عن الدولة ، وليس لها أهداف تجارية ،

وتتكون من مجموعة من الأفراد ، يسعون للتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها ، و هدفها تحقيق الإتصال بين الأفراد و الجماعات على النطاق العالمي . ومن أمثلتها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي كثيرة جدا من أن تحصى .

4.1.2 –الأحزاب السياسية Political Parties : رغم أنها ليست من المجتمع المدني ، بل هي من المجتمع السياسي ، لأن ما يميز المجتمع المدني، ليس استقلاله عن الدولة فقط ، بل و استقلاله عن السياسة أيضا . كما أن الاحزاب السياسية تسعى الى السلطة ، بخلاف منظمات المجتمع المدني .ولكننا أدرجناها هنا ، بسبب دورها الهام في تنشيط المجتمع ، فنشاطها لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات والسعي نحو السلطة فقط ، بل تهتم كذلك بعملية الرقابة على الدولة ، و تحقيق المشاركة السياسية ،و تكريس التنشئة السياسية و الإجتماعية ، و المطالبة بترقية حقوق الإنسان واحترامها ، و العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والمطالبة بحرية الرأي و حرية التعبير ، إلى غير ذلك من النشاطات الهامة في المجتمع .

هذا ويتكون المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته، من مجموعة من المبادئ التي تعتبر أصيله في تكوينه و هي:

أ- قيام مؤسسات تنتمي إلى الدولة ، و تعكس مصالح المواطنين واهتماماتهم في مختلف الميادين ، وتتمتع بنوع من الإستقلال الذاتي في النشاط و اتخاذ القرارات في مجال اختصاصها .

ب- ضمان حق المواطنين في المعارضة الفكرية و السياسية، و هذا ما يدعم الولاء للمجتمع ككل و ليس لجهة اخرى محددة كالقبيلة أو العشيرة ... الخ ، خاصة في حالة تناقض المصالح و تضاربها .

ج- كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وقوي نشاطها ،كلما ضعفت قوة الدولة على ممارسة التسلط والضغط على المواطنين ، لأن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الدولة و المواطن ، و ذلك لأن الفرد لا يتعامل مع الدولة كشخص منفرد ،و لكن يتعامل معها داخل جماعة أو مؤسسة أكبر منه ، تقدم له نصيبا من المساندة و الحماية .

2.2- المجتمع المدني في الجزائر Civil society in Algeria

عرف الميدان السياسي في الجزائر مفهوم المجتمع المدني بوضوح في النصف الثاني من القرن الماضي،و قد احتضنت بعض القوى السياسية و الإجتماعية ، هذا المفهوم بسهولة ، و تبنت أطره التنظيمية الجديدة ، و خطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية و الحزبية بعد وضع دستور 1989، الذي سمح بإنشاء الجمعيات. حيث يشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات و الحقوق في المادة 33 من هدا الدستور ، إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية، على الحقوق الأساسية للإنسان. كما يشير إلى أن الحريات الفردية و الجماعية مضمونة . وتظهر هذه الحقوق بصورة واضحة في نص المادة 41 ، من هذا الدستور التي تنص على أن حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن . كما وضع هذا الدستور مادة خاصة للتفرقة بين الجمعية والحزب السياسي ، و هي المادة 42 المتعلقة بالحق في إنشاء الأحزاب .

و بعد إقرار دستور 1989 ، فقد تم إصدار قانون الجمعيات ، رقم 90/31 في 4 ديسمبر 1990، والذي عرف الجمعية في المادة 2 بأنها : "إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ،و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون و معنويون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح ،كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع مهني ، إجتماعي ، علمي ، ديني ، تربوي و ثقافي على الخصوص(10)

كما نص القانون العضوي رقم 12/06 الصادر في 15جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات على ذلك . و عرفت المادة 2 منه الجمعية بكونها "تجمع أشخاصا طبيعيين او معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا، و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي

و العلمي و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني" (11).

من خلال هذه الإشارات والتعريفات التي أتى بها المشرع الجزائري في مختلف قوانين الجمعيات ، يظهر أنه قد هدف إلى تقديم تعريف للجمعية ، لتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين .

ثم جاء التعديل الدستوري في 7مارس 2016 والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير،و أن إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للمواطن. كما نصت المادة 54 منه على أن حق انشاء الجمعيات مضمون ، و أن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية(12)

من هذا كله يتبين أن جميع هذه الإصلاحات و التشريعات ، جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي و الإجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية ، من خلال تحقيق الإستقرار السياسي و التنشئة السياسية ، و تنشيط المشاركة السياسية .

هذا من الناحية القانونية . و لكن من الناحية الفعلية فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد من وراء تعامله مع موضوع المجتمع المدني وحثه على إنشاء الجمعيات والأحزاب لتحقيق هدفين اساسين هما :

1-امتصاص غضب المواطنين،بسبب تدهور مستوى المعيشة، التي ازدادت سوءا من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات .

2- زيادة إحكام قبضته على الأوضاع العامة في البلاد ،حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى سلم السلطة كما كان من قبل ،بواسطة وضع استراتيجية تمكنه من إنهاء هيمنة الحزب الواحد ، وتحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه .

3- دور المجتمع المدني في الجزائر في عملية التحول الديمقراطي

Role of civil society in Algeria in the democratic transformation process

يمكن رؤية هذا الدور في ثلاث أمور أساسية :في عملية التنشئة السياسية ، وفي ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية ، وأخيرا في علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة .

3. 1- دورالمجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية

Role of the civil society in the political socialisation process

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر في التعبير عن اتجاهات المجتمع ، وتحقيق التعبئة السياسية ، و اختيار النخب السياسية و تدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية ، زيادة على نشر الثقافة السياسية، وتحقيق التكامل

السياسي. و هنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية، وخاصة دور الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية، و ذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال عقد الاجتماعات و المؤتمرات ، و تنظيم دورات التدريب السياسي ، و نشر البرامج و الاراء السياسية في صحفها و منشوراتها . فالأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات للتنشئة السياسية ، حيث تقدم للمواطنين معلومات ومعارف سياسية متنوعة ، كما انها تعمل على تعبئتهم للمشاركة السياسية و كذا التصويت في الانتخابات ، او التعبئة وراء أفكار وبرامج سياسية معينة .

غير انه يلاحظ ان دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ، ظل محدودا ، وخاصة فيما تقوم به الاحزاب السياسية من تعبئة و تدريب وتحضير لنخبها ، هذا بسبب ضعف البرامج و الحملات التي تقدمها ،او ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها . و هذا يعني عجز في عملية التنشئة السياسية. و يرجع هذا العجز الى هيمنة مرشحي السلطة على الاحزاب السياسية او احتوائها ، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 مثلا ، عرفت عدة تحالفات حزبية و جمعوية اتخذت مواقف مدعمة و مساندة للرئيس بوتفليقة ، و هذا يدل على ضعف الاحزاب و المنظمات و على عجزها ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها ، والتي عملت على اختراق جل الجمعيات و احتوائها، و الضغط على الاحزاب السياسية (13)

و اذا كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات، تبين درجة الدور التعبوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من اجل تنشئة الافراد سياسيا ،فإنه يلاحظ امتناع المواطنين وعزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية، ففي انتخابات 2012 التشريعية مثلا ، كانت نسبة المشاركة 42.26 %، بل و يرى البعض ان نسبة المقاطعة فاقت 80 % (14)

و هذه النسب المتدنية في الانتخابات ، و قلة اهتمام المواطنين بها ، تعتبر انعكاس حقيقي لظاهرة امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات ، و بالتالي تعني عجز مؤسسات المجتمع المدني على زرع المبادئ و القيم السياسية ، و نشر الوعي السياسي ، و تعبئة المواطنين و تحسيسهم و تنشئتهم سياسيا . و حتى الاقبال الضعيف هذا ، لم يكن دافعه اسم الحزب وبرنامجه ، و انما كان العروشية و العلاقات الشخصية

للمترشحين ، و يرجع هذا إلى فقدان الثقة بين المواطنين و الاحزاب . كما يدل هذا الامتناع ، على عجز الاحزاب السياسية على تقديم البديل عن النظام ، فهي في نظر الكثيرين تسانده ، و تمشي في ركابه .

و من جهة اخرى، و بما ان التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ،الا ان الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني ظلت دائما ذات نشاطات ظرفية او موسمية متقطعة تظهر فقط في المناسبات الانتخابية ثم تنسحب و تختفي(15)

كما يعود ضعف دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر، الى طبيعة علاقته بالنظام السياسي،التي ظلت قائمة اما بتبعيته له او بتحالفه السياسي معه،مما جعل التعبئة الجماهيرية و الحملات الانتخابية غير متوازنة ، و ذلك لان المجتمع المدني ظل مستغلا من قبل النظام لدعم مرشحيه ، فيقوم بتعبئة المواطنين من خلال المؤتمرات و الحملات الدعائية والإعلامية ، ليس كأداة للمشاركة الفعلية ، بل كأداة لمساندة قراراته و اختياراته .

و هكذا فان تبعية المجتمع المدني للنظام الحاكم ، أثرت على حياديته و استقلاليته ، و على أداء ادواره الحقيقية عامة ، و في التعبئة الجماهيرية و التنشئة السياسية خاصة .

2.3- دورالمجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية

Role of the civil society in sustaining the political participation culture

إن المشاركة السياسية ، تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين ، او كجماعات او كأحزاب سياسية ، او كعناصر ناشطة سياسيا . و في هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها ان تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية ، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية ازاء القضايا و الاهداف العامة للبلاد، من خلال تنشئتهم و توعيتهم كما أسلفنا(16)

و اذا ما تم استعراض مساهمة منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الجزائر في السنين الاخيرة ، فانها قد تمثلت في :

- الانتخابات التشريعية لماي 2012 ، و التي عرفت مشاركة 44 حزبا ، تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني ، و كانت نسبة المشاركة 43.14 % .

– الانتخابات المحلية (البلدية و الولائية) ، لنوفمبر 2012 ، عرفت مشاركة 44 حزبا بالإضافة الى الاحرار . و كانت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 44.27% (مقارنة ب.96. 43 % في 2007) . اما انتخابات المجالس الولائية ، فقد عرفت مشاركة 52 حزبا + الاحرار . و كانت نسبة المشاركة 84 .42% (مقارنة ب 26 .43 % في 2007 ، و التي شارك فيها 24 حزبا فقط) .

– الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . كانت نسبة المشاركة 71 .50% ، وقادت الى جدل حاد في الطبقة السياسية و المجتمع المدني ، بين مؤيد و معارض لترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة نظرا لحالته المرضية ، حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86 من الدستور الخاصة بعدم الترشح بسبب العجز و لكن المجلس الدستوري رفض ذلك .

– الانتخابات التشريعية لماي 2017 ، و عرفت مشاركة 55 حزبا + الاحرار . اما نسبة المشاركة فوصلت الى 55 .38% .

– الانتخابات المحلية لنوفمبر 2017 ، و شهدت مشاركة اكثر من 50 حزبا ، ووصلت النسبة الى 46.86% في البلدية ، و 96 .44% في الولاية(17)

ما يلاحظ بالنسبة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، انها كانت كبيرة ، و يظهر ذلك في مشاركة عدد لا باس به من الاحزاب السياسية في مختلف الانتخابات التي جرت ، الا ان نتائج هذه الاحزاب كانت منخفضة جدا، و ذلك بسبب سيطرة حزبي النظام :جبهة التحرير الوطني ،و التجمع الوطني الديمقراطي . اما مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات ، فقد كانت هناك مقاطعة كبيرة لهم مقارنة بعدد المسجلين منهم، و هذا يدل على عجز مؤسسات المجتمع المدني على غرس المبادئ و القيم السياسية ونشر الوعي ، و تعبئة الافراد ، وتحسيسهم و تنشئتهم سياسيا، للاهتمام بمثل هذه الامور، و كذلك عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم .

اذن رغم محاولات الاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني توسيع المشاركة السياسية ، الا انها لم تكن كما ينبغي،لان نشاطاتها ظلت مناسبتيه، كما انها لم تكن تملك قوة التأثير على المواطنين لترسيخ ثقافة سياسية من اجل تنشئة سياسية . كذلك نظرا لعجز هذه الاحزاب على تأطير المواطنين و توجيههم

مما ادى الى انقطاعهم عن المشاركة السياسية، خاصة في الانتخابات . كذلك بسبب تبعية المجتمع المدني للسلطة السياسية الممثلة في التحالفات السياسية في الانتخابات ، او التعبئة الغير متوازنة للافراد . كل هذا ادى الى عدم امكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية.

لكن رغم هذا فان المجتمع المدني في الجزائر أصبح بعد ذلك اكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل، عندما كان يسود الركود والتهميش ، و حتى و ان اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات و المآخذ التي ظلت عالقة به ، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية و الدعم المطلق للسلطة في الانتخابات ، طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية ، او كان الامر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها و احتوائها ، او حتى اقصاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره. ان هذه الحركية للمجتمع المدني، و بصرف النظر عن خلفياتها و سلبياتها ، يمكن اعتبارها شيء ايجابي في اطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكفلها الدستور الجزائري . وربما هذه الحركية جاءت كذلك في سياق ما شهدته الساحة العربية ، فيما سمى بالربيع العربي ، و كذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية ، دون وصاية السلطات الحاكمة . يضاف الى هذا قرب موعد الانتخابات الرئاسية في افريل 2019 ، والتي فرضت على المجتمع المدني ان يكون له موقف ، و ان يثبت وجوده في الساحة(*18*).

وقد ظهرت هذه الديناميكية للمجتمع المدني في المظاهرات (الحراك) الخاصة ضد ترشح بوتفليقة للعهدة *الخامسة* لهذه الإنتخابات منذ 22 فبراير 2019 . وقد استطاعت هذه الحركية إجبار النظام على إلغاء العهدة الخامسة وتأجيل انتخابات 18 أفريل 2019 ، ثم استقالة بوتفليقة قبل نهاية عهدته الرابعة . والأمور خضعت لتطورات متلاحقة بالإتجاه نحو انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 .

3.3- علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالنظام السياسي

Relation of the civil society in Algeria with the political regime

كما أشير آنفا فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد في تعامله مع موضوع المجتمع المدني وتشجيع إنشاء الجمعيات والاحزاب السياسية ، إلى امتصاص غضب المواطنين واستيائهم ، بسبب تدهور الأحوال

المعيشية ، والتي ازدادت تفاقما . كما قصد إحكام قبضته على الوضع العام ، حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى هرم السلطة . ورغم ما عاشته الجزائر من هدوء نسبي ، مقارنة بالدول العربية ، الا ان هذا لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر و الاحتجاج ضد النظام في كثير من جهات الوطن، وفي كثير من المرات، تعبيرا عن الوضع الاجتماعي السيء ، و عن الظلم ، و استنكارا لمختلف مظاهر الفساد وغير ذلك من المشاكل .

و قد استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية من هامش الحرية الذي يكفله الدستور الجزائري ، لكن هذا الهامش عادة ما كانت تملؤه اما تنظيمات طلابية متعددة ، تخضع لهذا الاتجاه السياسي او ذاك ، و اما نقابات هي في بعضها غير قادرة على الحركة . بالاضافة الى ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني تحولت الى لجان دعم و مساندة للرئيس بوتفليقة وللنظام القائم في مختلف القضايا المطروحة ، و هذا ما يثير مسألة الاستقلالية التي تعتبر من الامور الاساسية في موضوع المجتمع المدني(19) .

كما استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية ، كما أشير آنفا من انعكاسات الربيع العربي الحركية ، و خاصة بعد رفع السلطات الجزائرية لحالة الطوارئ التي كانت تحظر مثل هذه النشاطات وتمنعها .

و من أهم هذه النشاطات الاحتجاجية قبل الحراك ،الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019 ، نذكر على سبيل المثال ، التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة ، و التي ظهرت مباشرة بعد اعلانه الترشح لهذه العهدة في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014 . و من أهم هذه التنظيمات حركة "بركات"، التي قامت بتنظيم احتجاجات متواصلة امام الجامعة المركزية بالعاصمة ، منها احتجاج ضخم يوم 14 مارس 2014 ، و الذي ضم كثيرا من الفئات الاجتماعية غلبت عليها النخبة المثقفة من اعلاميين و سياسيين واساتذة جامعيين و موظفين(20) . كما نظم اساتذة الجامعة وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة يوم 12مارس 2014 .

و أهم المبررات التي أعلنتها هذه التنظيمات الإحتجاجية لهذه العهدة نجد :

1- حالة الجمود السائدة في مختلف القطاعات : الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية والإعلامية، الذي ميز اداء المؤسسات الحكومية و كذا المعارضة . و يظهر هذا خاصة في التضييق في المجالين السياسي

و الاعلامي ، بالاضافة الى الفوضى في الاداء الاقتصادي ، رغم تحسن الحالة المالية للدولة آنذاك زيادة على الفساد المستشري في كثير من قطاعات الدولة ، حتى وصل الى المؤسسات الهامة فيها ، كشركة سوناتراك ، ووزارة الأشغال العمومية وغيرهما(21)

2- حالة اليأس و الاستياء التي هيمنت على فئات كثيرة من الشعب، بسبب الوضع الإجتماعي والإقتصادي المزري ، وبسبب خوصصة المؤسسات و الاملاك العمومية بطريقة مريبة ، و عدم وجود برنامج اقتصادي واضح و دقيق ، بالاضافة الى تكريس و تدعيم الجمود ، بالمحافظة على نفس الوجوه في المناصب العليا دون تغيير ،رغم إجراء انتخابات شكلية ، التي اصبحت فقط وسيلة لتقوم النخب الحاكمة بتجديد نفسها بنفسها، و كسبها الشرعية بواسطة طرق تتكرر مع كل موعد انتخابي شكلي(22)

3- يضاف إلى هذا الانتقادات الكبيرة التي وجهها السيد اليمين زروال ، الرئيس السادس للجزائر في رسالة الى الشعب يوم 19مارس 2014، في ذكرى النصر حول الأوضاع العامة في البلاد ، حيث دعمت هذه الرسالة من موقف حركات المجتمع المدني الرافضة للعهدة الرابعة ، و زادتها إصرارا .

و في مقابل نشاط هؤلاء الرافضين ، هناك نشاط المؤيدين للعهدة الرابعة ، و تتمثل في جل التنظيمات الطلابية بمختلف الجامعات الجزائرية ، و التي اجتمعت بالجزائر العاصمة يوم 14 مارس 2014 ،و دعت الى ضرورة دعم و مساندة ما اسمته بمرشح "الوفاء و الاستقرار" . و هو نفس موقف منظمة الزوايا التي اجتمعت بالعاصمة في نفس اليوم ، و ضمت شيوخ الزوايا على مستوى الوطن ، و الذين عبروا عن دعمهم و مساندتهم لبوتفليقة ، بل و أعلنوا "البيعة" لعهدة رابعة . بالإضافة إلى المركزية النقابية ....وغيرها من الفعاليات .

و كانت مبررات هذه التنظيمات من هذا الدعم و المساندة ما يلي :

1- للرئيس بوتفليقة الفضل في القضاء على الارهاب ، بعد اصدار قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية مما ادى الى استقرار البلاد ، و عودة الحركية السياسية و الاقتصادية لها، و خاصة عودة الاستثمارات الكبيرة و الاجنبية منها على الخصوص .

2- عودة الجزائر الى صف الدول الهامة . و هو ما ظهر في الحركية الكبيرة التي شهدتها الديبلوماسية الجزائرية، حيث اصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مع القوى المؤثرة في العالم في كثير من قضاياه .

4- صعوبات المجتمع المدني في الجزائر،ووسائل دفع و تدعيم دوره

Difficulties of the civil society in Algeria & means of sustaining its role

في هذا المحور سيتم التعرض للصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجه المجتمع المدني في الجزائر في القيام بدوره . ثم يتم تناول الوسائل التي يجب توافرها لتجاوز هذه الصعوبات و القيام بهذا الدور كما ينبغي .

1.4- صعوبات وعراقيل المجتمع المدني في الجزائر

Difficulties & obstacles of the civil society in Algeria

على الرغم من كثرة تنظيمات المجتمع المدني التي ملأت الساحة (اكثر من 80 الف منظمة بعد صدور الدستور 1989)، الا انها بقيت غير فعالة فيما تقوم به ، اما بسبب تبعيتها للاحزاب السياسية ، او بسبب سعي الدولة لاحتوائها، و تكبيلها ، و يظهر ذلك من خلال اجراءات الاعتماد و القبول والتجديد لهذه التنظيمات ، التي ظلت مشددة وصعبة، مع تقليص نشاطات التنظيمات المقبولة منها والمعتمدة، في نشاط و هدف محصور و محدد . و هذا يعد نوع من المضايقات التي تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني و من تقليص نشاطاتها .

وعامة،يمكن تبيان اهم الصعوبات والمعوقات التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر :

1- عدم وجود ثقافة سياسية حول المجتمع المدني في الاوساط الشعبية ، اذ ظل يتنكر الكثيرون لدوره باستمرار ، لأنهم لا يعرفون أهميته ودوره في الحياة العامة ، مما دفع السلطات في احيان كثيرة الى التشكيك في بعض نشاطاته ، وبالتالي التضييق عليه .

2 - ربط تنظيمات المجتمع المدني بشخصية معينة ، أي شخصية القائد ، و ضعف مبدأ التداول على القيادة في هذه التنظيمات وخاصة الأحزاب السياسية ،إن لم يكن انعدامها .

3 – الجري خلف المساعدات و العطايا التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات ، مما ادى الى تقديم المصالح الضيقة على حساب اهداف المنظمة و ادوارها

4 – عدم وجود برامج واضحة لدى هذه التنظيمات ، و هيمنة الاعمال الارتجالية و المزاجية على قراراتها مع ضعف التنظيم و غياب الاحترافية عند الناشطين فيها ، مما جعلها عاجزة على مجابهة المشاكل التي تواجهها ، و القيام بالمهام الموكلة إليها وعلى أدوارها .

5 – عدم وجود شراكة حقيقية بين هذه المنظمات و السلطات العمومية، إما بسبب تكاسل هذه المنظمات في العمل الميداني ، من اجل الدخول في مفاوضات مع هذه السلطات ضمن شراكة مفيدة ، او بسبب عجز هذه المنظمات ، نتيجة لاحتكار السلطات الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ، وصناعة القرارات و اصدار القوانين(23)

6 – اما اكبر عائق ظلت تواجهه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، فهو خضوعها لسيطرة الدولة ، و ذلك بقيام هذه الاخيرة بفرض إجراءات وقوانين تعقد و تصعب اولا عملية انشاء هذه المنظمات ، و تعقد و تصعب عملها المحدود ثانيا اذا انشئت . كما ظلت الدولة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات ، والسيطرة عليها ، بل اكثر من ذلك ظلت تقوم بخلق تنظيمات و جمعيات مصطنعة موازية نابعة من النظام و تابعة له(24) . و هنا يمكن الإشارة الى ما كان يسمى بالمسيرات العفوية ، و تجميع الاشخاص المؤطرين لتمجيد النظام ، و الصراخ بحياة الرئيس و بقائه (لجان مساندة الرئيس بوتفليقة لعدة عهد ، وحتى العهدة الخامسة لأبريل 2019 ، والتي ألغيت بفضل قيام الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019) . كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني(25)

و لاشك ان هذه الممارسات الغريبة ، قد تركت تأثيرات سلبية على تنظيمات المجتمع المدني وعلى نشاطاتها ، حيث نجدها اما ممنوعة من النشاط ، او مقيدة بشكل كبير بمجموعة من القوانين و الضوابط.(26).

نعم ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني الناشطة في الساحة هي من صنع النظام الحاكم ، و قليل منها مستقلة ، و لكنها تتعرض لقيود قانونية و مالية صارمة و ظالمة ، و إلى ضغوطات كثيرة ، فافتقارها

لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر والاستقلالية مثلا شكل عائقا لها ، جعلها عرضة لاستغلال النظام بل ربما لاستغلال الجهات الخارجية(27)

لكل هذا نجد ان المجتمع المدني في الجزائر قبل الحراك الأخير ، فقد فاعليته و كفاءته و تحول الى مجرد ادوات يستخدمها النظام الحاكم (الدولة) للسيطرة على المواطنين ، وتضييق الخناق عليهم وعلى حريتهم(28)

2.4- وسائل دعم دور المجتمع المدني في الجزائر ودفعه

Means of sustaining the role of the civil society in Algeria

بالرغم من الصعوبات و العراقيل التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر، الا انه يمكن دعمها و دفعها للقيام باداء وظيفتها بفعالية اكبر ،و تمكينها من القيام بدورها على اتم وجه ، و ذلك بتوافر مجموعة من الوسائل : اجتماعية- ثقافية ، واقتصادية ، وسياسية – قانونية :

1.2.4- الوسائل الإجتماعية-الثقافية Socio-cultural means : والتي تعتبر هامة في نجاح المجتمع المدني في القيام بادواره عامة ، و في عملية التحول الديمقراطي خاصة . فالمجتمع المدني لا ينشط فقط بقيام مؤسسات تنظيمية مستقلة عن السلطات العمومية (الدولة) ، ما لم تسبقها ثقافة ترتكز على ضروؤة تقييد هذه النشاطات بحدود معينة عند تعاملعها مع المواطنين ، باحترام حقهم في التفكير والتعبير والتنظيم والإجتماع...الخ(28) . والعكس كلما كانت الاحوال الاجتماعية و الثقافية تعاني من انقسامات داخلية : لغوية او دينية ، او قبلية او غيرها ، كلما وجدت الاحزاب السياسية و باقي مؤسسات المجتمع المدني صعوبات في القيام بدورها الطبيعي(29) .

ولهذا يجب دعم المجال الثقافي ، لأنه يعد من الأمور المهمة المتعلقة بعملية قيام المجتمع المدني . و في هذا الصدد يبرز الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه السياسات الثقافية و الاعلامية و التربوية في المجتمع، فهن تعتبر اسس هامة للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي(30) .

و هذا الجانب الثقافي يتمثل في ركيزتين هامتين هما : العمل على نشر قيم المشاركة ، و تعميق الولاء للوطن . وحتى يتم تحقيق ذلك يجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بهذا الدور ، و هما مؤسسات التعليم و الاعلام خاصة ، كما يجب احترام الراي الآخر ، و كذا تشجيع المشاركة السياسية ، اي العمل على ترسيخ التنشئة الاجتماعية ، من خلال تعبئة الفرد ، ليؤدي ادواره داخل المجتمع ، حتى يصبح مواطنا ايجابيا ، يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية في جميع الميادين (الشعور بالمواطنة) . و من الواضح ان نشر هذه القيم،تشكل مجتمعة ثقافة المجتمع، وتعتبر اهم قاعدة في تطوير المجتمع المدني في الجزائر(31)

اذن فعالية الاحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني و مساهمتها في التنمية السياسية وفي عملية التحول الديموقراطي ، مرتبط بشكل الثقافة السياسية السائدة ، و يتحقق ذلك من خلال ثقافة المشاركة ، هذا ما يؤدي الى انضمام الافراد و إقبالهم على العمل السياسيي ، بل و التأثير في العملية السياسية برمتها و من ثم اقامة دولة ديمقراطية حقيقية و ليست شكلية(32)

و لنجاح الاطار الثقافي و الاجتماعي في دعم المجتمع المدني ، يجب تلبية مطالب الافراد و رغباتهم ، و تحقيق حاجاتهم الضرورية، و رفع مستوى الدخل الفردي، مما يجعلهم يترفعون عن الحاجات الخاصة بهم، ويسمح لهم بالاهتمام بالمشاركة السياسية ، والدخول في الاحزاب والمنظمات التي تمثل لهم وسائل للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي .

2.2.4- الوسائل الاقتصادية Economical means : اي العمل على تحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي كأساس لا بد منه لقيام مجتمع مدني نشيط . وكما هو معروف فإن فكرة المجتمع المدني تعود الى الدول المتقدمة ذات المستوى الاقتصادي العالي، الذي ساهم في تشكيل النظم الديمقراطية ، بخلاف الدول المتخلفة ، و منها الجزائر ، التي تعاني من ازمات و مشاكل اقتصادية كبيرة ، جعلها تفشل حتى الان في تحقيق نمو و تقدم اقتصادي ، يساهم في رفع المستوى المادي للمواطنين ، و يمكنهم بالتالي من الاهتمام بالمشاركة في الامور السياسية ، وبالتالي في عملية التحول الديموقراطي عن طريق إنشاء تنظيمات المجتمع المدني والإنظمام للأحزاب .

ومن المسائل الإقتصادية التي يجب أخذها بعين الإعتبار ، قضية التمويل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني و الاحزاب السياسية في الجزائر ، إذ تمنع من ممارسة أي نشاط إقتصادي أو تجاري الا في ميدان الطباعة و النشر . كما ان التمويل الخارجي ،تلفه الكثير من المخاطر و الشبهات ، كالتدخل في شؤون هذه المؤسسات الداخلية ، و توجيهها بما يحقق مصالح الجهات المانحة ، و ليس المصلحة الوطنية(33) . ولهذا يجب أن تكون هناك استقلالية مالية لهذه التنظيمات ، وأن يسمح لها بممارسة النشاطات الإقتصادية والتجارية .

إذن كلما ارتفع مستوى النمو و التقدم الاقتصاديين ، و تحسنت ظروف معيشة المواطنين ، كلما زاد اهتمامهم بالشؤون العامة ، و بالتالي يزداد نشاط المجتمع المدني في المشاركة السياسية، ويزداد دوره في التنمية السياسية ، وفي عملية التحول الديموقراطي .

و بالتالي فتنشيط المجتمع المدني في الجزائر،يحتاج الى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي،ويحصل ذلك بإعطاء دور اهم للقطاع الخاص و للمبادرات الفردية، بعيدا عن تدخل الدولة، الذي يجب ان يقتصر على تهيئة الظروف الضرورية التي تسمح للإقتصاد أن يشتغل ، وذلك بوضع القوانين و القواعد التنظيمية لهذه النشاطات الخاصة ، وتحقيق الأمن والإستقرار في البلاد، دون تدخل مباشر من طرف الدولة ، لان تدخلها المباشر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، يحد من إمكانية تشكل المجتمع المدني المستقل ومن لعب دور فعال(34)

3.2.4– الوسائل السياسية–القانونية <u>Politico-legislative means</u>(35) : و هي مجموعة المبادئ و القواعد السياسية و القانونية التي تعد الضمانات الضرورية لنشاط منظمات المجتمع المدني ، و التي يمكن حصرها في توفير إطار سياسي، يمكن مختلف هذه المنظمات من حرية التعبير عن افكارها و مصالحها بطريقة سليمة و منظمة . وتعتبر الديمقراطية احسن إطار سياسي لتطورالمجتمع المدني(36) لان تدعيم الديمقراطية هو الأساس الصحيح لقيام هذا المجتمع ، و ضمان حقوق الافراد وحرياتهم، كحق التصويت و الاختيار و حرية التعبير و حق الاجتماع ... الخ(37)

و تقوم الديمقراطية بتوفر مجموعة من المبادئ و القواعد السياسية و القانونية ،و التي يمكن حصرها في ضرورة قيام تعددية حزبية و تفعيلها، لان وجود تعددية فعلية وفعالة يعتبر من الوسائل المهمة التي يجب توفرها في الدولة التي تريد قيام مجتمع مدني نشيط وفعال ، والتي تتطلب تمكين مختلف القوى الاجتماعية و السياسية من التعبير السياسي(38)

و لتحقيق فعالية التعددية من اجل الوصول الى الديمقراطية الصحيحة ، يتطلب الأمر ما يلي :

1 – القبول بمبدأ التنوع و التعدد ، و التداول على السلطة سلميا من قبل النظام القائم .

2 – ضمان حقوق الانسان واحترامها ، باعتبارها من متطلبات تطوير و تنشيط المجتمع المدني .

3 – احترام مبدأ الفصل بين السلطات ، ووضع الحدود بين مختلف المؤسسات و أجهزة الدولة حسب الوظائف و الأدوار(39) .

4 – قيام علاقة تكاملية بين الدولة و المجتمع المدني على أسس تبنى على مبادئ المواطنة ، وسيادة القانون و دولة المؤسسات . بالإضافة الى تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية و ثمارها على الجميع وكذلك دعم دور المجتمع المدني ، لتصبح العلاقة بين الطرفين منظمة بإطار قانوني ، من اجل تحقيق نوع من التوازن والتكامل(40)

5 – ضرورة وجود وسائل تسمح بالتداول على القيادة داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها. إذ أنه كما أشير آنفا ، يلاحظ في الجزائر هيمنة الثقافة التسلطية في هذه المؤسسات . وخاصة داخل الأحزاب السياسية ، نفس الشخص القائد منذ نشأة الحزب (قضية الشخصنة) .

6 – يجب التخفيف من سيطرة و تغلغل الدولة داخل المجتمع المدني و محاولة احتوائه ، بحجة المبرر الأمني وحجة حماية النظام العام ، مما يؤدي الى التضييق على الحريات العامة و النشاطات(41) . لهذا على الدولة ان تلتزم بالحياد إزاء فعاليات المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة ، و كذلك التخفيف من الاجراءات البيروقراطية المعرقلة في التعامل معها سواء في إنشائها أو حول نشاطاتها كذلك(42).

7- ضرورة دعم الاتصال بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني ، عن طريق الوسائل الرسمية و غير الرسمية ، لتمكين فعاليات هذا المجتمع من التعبير عن نفسها ، ولذلك وجب تفعيل دور الاعلام و تنشيطه .

كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها،و تدعيم وسائل الحوار بينها و بين المواطنين ، من اجل تحسيسهم بأهمية العمل الحزبي و الجمعوي والسياسي . ولتحقيق هذا الدور يجب تعبئة وسائل الإعلام و الإتصال المختلفة كذلك حتى تلعب هذا الدور .

إذا تحققت هذه المطالب والشروط ، يستطيع المجتمع المدنى أن يلعب دوره كما يجب ، ويمكن تحقيق تحول ديموقراطي سليم ، وبالتالي الوصول إلى قيام دولة ديموقراطية حقيقية في الجزائر .

5- الخاتمة : في هذه الدراسة تم تناول دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، نظرا لانها من بين الدول التي بدأت خطوات في مرحلة التحول هذا . و هكذا تم التعرض لمفهوم المجتمع المدني بصفة عامة والمجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة . كما تم تحليل دوره في عملية التحول هذه ، و ذلك من خلال استعراض دوره في عملية التنشئة السياسية ، و دوره في عملية المشاركة السياسية (الانتخابات) و كذلك بالتعرض الى تلك العلاقة التي ظلت تربط المجتمع المدني بالسلطة السياسية الحاكمة في الجزائر . و اتضح ان وظيفة هذا المجتمع في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هامة جدا ، مثلها مثل الوظيفة التي تلعبها المؤسسات الرسمية في الدولة . هذه الأهمية نابعة خاصة من امتلاك المجتمع المدني رصيدا ثقافيا و معرفيا ، يسمح للجزائر من الحصول على فرص جديدة لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية ، نابعة من خصوصيات ومقومات المجتمع الجزائري . فالمجتمع المدني هو إنعكاس للخلفيات الاجتماعية والثقافية و التاريخية و غيرها للمجتمع الجزائري، مما يسمح له بان يكون مصدرا للعديد من الحلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه عملية التحول الديمقراطي .

كل هذا يبين العلاقة الهامة بين المجتمع المدني في الجزائر ، و بين هذه العملية الديموقراطية ، حيث ان عمل مؤسسات هذا المجتمع قائم على تنظيم مشاركة المواطنين في العملية السياسية، و كذا الوصول الى المساهمة

في صنع القرارات في مختلف مجالات حياتهم . و هذا يظهر الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر الى الامام ، وخاصة اذا سمح له بالقيام بدوره هذا ، و المتعلق بتنشيط المشاركة السياسية ، و ترسيخ ثقافة اجتماعية و سياسية ، تكون القاعدة الامامية في إقامة التنشئة الاجتماعية و السياسية .

و لكن في الجزائر ، ظلت العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية تتميز بالتبعية ، بسبب عدم ثقة هذه السلطة بمنظماته .فهي تراها مصدر تهديد لها ، مما جعلها منظمات مراقبة و مقيدة. ونتيجة لذلك ظلت فعالية المجتمع المدني في الجزائر ضعيفة جدا ، و دورها ظل محدودا ، بسبب طبيعة النظام و سياسية الهيمنة . بالإضافة إلى العوائق والصعوبات الأخرى التي ذكرت في ثنايا هذه الدراسة .

ولهذا يجب على المجتمع المدني في الجزائر ، لكي يحصل تحول ديمقراطي صحيح أن يمكن من أداء دوره و ذلك بفتح المجال امامه للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية ، لان هذه مسؤولية جميع الشركاء الاجتماعيين ، وليست مسؤولية الدولة وحدها . كما يجب ان يتم تكريس مبادئ الديمقراطية داخل هياكل منظمات المجتمع المدني أولا، خاصة فيما يتعلق بثقافة التداول على القيادة ، و العمل على تثبيت هذه الثقافة على مستوى الفاعلين داخل هذه المنظمات . بالإضافة إلى تهيئة الوسائل الثقافية – الإجتماعية والإقتصادية والسياسية–القانونية التي تعمل دعم المجتمع المدني ودفعه ليقوم بدوره كما ينبغي . وقد يكون الحراك الأخير بداية لدور كبير لهذا المجتمع المدني في نجاح العملية الديموقراطية الحقيقية في الجزائر .

6.– الهوامش والمراجع :

1 .جون هرنبرج ، المجتمع المدني ، التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2008 ، ص ص 54 ، 55 .

2 .غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، غزة ، فلسطين ، مركز دراسات الغد العربي ، 2004 ، ص 26 .

3 . المرجع نفسه ، ص 26 .

4 . محي الدين بياضي ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ، دوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011 ، 2012 ، ص ص17 ، 18 .

5 . ستيفن ديلو ، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية ، ترجمة ربيع وهبة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 .

6 . وكالة الولايات المتحدة الأمريكية ، المجتمع المدني في العالم العربي ، 2013 ، ص 7 .

7 . المرجع نفسه ، ص 7 .

8 . عمر عابد ، المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 ، 2016 ، ص ص 14 ، 15 .

9 . المرجع نفسه ، ص 14 .

10 . المرجع نفسه ، ص 45 .

11 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16.06 ، المؤرخ في 12. 01 .2012 ، يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسيمة ، العدد 2 ، في 15.01.2012 .

12 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16. 01 ، المؤرخ في 6.3. 2016 ، يتضمن تعديل الدستور ،الجريدة الرسمية العدد 14 ، في 7.3.2016 .

13 . بلال موازي الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، عدد 1 ، جانفي 2015 ، ص 148 .

14 . عزيزة ضميري ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007 ، 2008 ، ص 123 .

15 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

16 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

17 . يسعد والي ، الإنتخابات البرلمانية والمالية وعواقبها على القطب الحزبي الرائد ، ملتقى بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر2017 .

18 . عمراني كربوسة ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ، أي دور ؟ مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة بسكرة ، عدد 16 ، سبتمبر 2014 ، ص 162 .

19 . بومدين بوزيد ، حدود قوه التشريع والتغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 11 ، 2006 ، ص 64 .

20 . عمراني كربوسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

21 . المرجع نفسه ، ص 162 .

22 . المرجع نفسه ، ص 163 .

23 . بن يمينة شايب الذراع ، وضعية المؤسسات الديمقراطية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 189 ، 190 .

24 . محمد زاهي المغيري ، المجتمع المدني والدولي ، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة ، في :
http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.httml24
تم التصفح في :.2018.0818

25 . محمد مجدان ، العملية الديمقراطية في الجزائر ، الأسباب والعوائق ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر ، عدد5 ، 2014 ، ص 64

26 . أحمد منيسي ، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2004، ص 314

27 . مسلم بابا عرابي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية عدد 35 ، خريف 2007 ، ص ص 1- 24 .

28 . هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989- 1999) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام (2005-2006) ، ص167 .

29 . ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996-2008) رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009، ص 192 .

30 . فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، جانفي 1997 ، ص 297 .

31 . ياسين ربوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

32 . عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

33 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

34 . محي الدين بياضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

35 .المرجع نفسه ، ص 175 .

36 . مشري مرسي ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر ، دراسة في آلية التفعيل ، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف ، 20 أوت 2005 ، ص 16 .

37 . هشام عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

38 . المرجع نفسه ، ص 154 .

39 . أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 197 .

40 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 ،

41 . صالح زياني ، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، عدد 9 ، 2003 ، ص 80 .

42 . مشري مرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات و التداعيات –دراسة في تأثيرات التحولات السياسية مابعد 2011م –.

The migration in the Euro-Maghreb region, dynamics and repercussions - a study in the effects of political transformations after 2011

طاهر أميرة ، بونيف سامي محمد

جامعة الجزائر-3- (الجزائر)، lina.jasmine2402@yahoo.com

جامعة الجزائر-3-(الجزائر)، bounif.samimohamed@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/05/12 تاريخ القبول: 2020/11/24 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

تعود ظاهرة هجرة المغاربة نحو أوروبا الأولى لفترة ما قبل الحربين العالمتين فقد ربطت الدول الأوروبية نفسها بمستعمراتها في جنوب المتوسط، و اعتبرت هذه المناطق بمثابة قواعدها الخلفية في مواضيع التنمية و النهضة التي عرفتها في القرن الثامن عشر و التاسع عشر، و بنيت خلالها أوروبا على مقدرات هذه الدول و على جثث مواطنيها في فترة الحربين العالميتين، و مع نهاية هذه فترة الاستعمار استعانت الدول الأوروبية بسواعد المهاجرين في إعادة بناء حضارتها الراهنة .

و مع تزايد الهوة بين ضفتي المتوسط أغلقت الدول الأوروبية حدودها في وجه المهاجرين و اتجهت لسياسة أكثر انتقائية مما أدى لإبراز الوجه الآخر للحوار المتوسطي في سياق رفض حركة الهجرة بالعموم بصورة تتداخل فيها كل المتغيرات السياسية و الأمنية و الاجتماعية ،و أصبحت الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية تشكل تهديدا مباشرا للقيم الأمنية في غرب المتوسط ، و قد شكلت الأزمات السياسية في الدول المغاربية دفعا جديدا للهجرة و اللجوء في مقابل سياسات أوروبية متشددة نحو هذه القضايا ، و تهدف هذه الدراسة لتحديد أهم حركيات الظاهرة في ظل الأزمات السياسية الراهنة و أثررها على القضايا الأمنية في غرب المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ; اللجوء ; الأزمات ; التهديد الأمني ; السياسات الأمنية.

Abstract :

The migration of maghreb citizens back to the first pre-world s war which Europe have linked the European countries themselves to their colonies in the southern Mediterranean, and these areas were considered as their bases in the background of development and renaissance in the eighteenth and nineteenth century, which Europe built on the capabilities of this At the end of the colonial period, European countries used the immigrants' bases to rebuild their present civilization.

With the growing gap between the two parts of the Mediterranean, European countries closed their borders to immigrants and adopted a more selective policy. The political crises in the Maghreb countries have posed a new impetus for migration and asylum in return for tough European policies towards these issues. This study aims to identify the most important dynamics of the phenomenon in light of the current political crises on security issues in the Western Mediterranean**.**

Key words: Illegal immigration ; seek refuge ; Crises; Security threat; Security policies**.**

المؤلف المرسل: بونيف سامي محمد

مقدمة :

تعرف الهجرة في أبسط معانيها على أنها حركة انتقال الأفراد من مكان لآخر ، و تاريخيا كانت تعتبر ظاهرة طبيعية ترتبط بقضايا الندرة و الحاجات ، و بتطور الدول و تحديد في الحقبة الوستفالية و ظهور ما عرف بقدسية الحدود ، و التي أصبحت فيها الدول كيانا منفصل و مستقل عن الكيانات الأخرى و إتجهت أغلبها لما يعرف بتثبيت السكان و البنية الاجتماعية ، و لعل الفترة التي توالت بعد ذلك قد حملت إشارات إنفتاح بين الدول مع تنامي العولمة في نهاية القرن التاسع عشر ، إلا أنها إتجهت لتدابير عكسية إذ أن هذه الفترة كانت سمتها إغلاق الحدود أمام المهاجرين ، و الإتجاه للإنتقائية في أحسن الأحوال في سياسة الدول ، ويعزى هذا لتنامي النزعات الأمنية لدى الدول التي إتجهت للإغلاق على مجتمعاتها بغرض الحمائية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها ، و هذا ما ساهم في بروز أزمات الهجرة بالأخص في مناطق التي تشهد هوة بين دولها مثل الإقليم المتوسطي .

و قد أورد البرفيسور مصطفى صايج مسألة العلاقات الأوروبية الراهنة في ظل الأزمات الأمنية في مقاله رؤية حول التحديات الأمنية و الإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط التي شكلت النظرة الجديدة لهذه الظاهرة منذ أول اجتماع لمجموعة الدول التسع لغرب المتوسط بروما في 1990 م والتي أصبحت تعرف إختصار بمجموعة 5+5 فيما بعد ، فقد كان الإدراك بضرورة العمل على إقامة التعاون و الاستقرار إنطلاقا من قناعة و إلتزام هذه الدول بشمولية و عدم تجزئة الأمن"[1]، بالتالي فمسألة عدم تجزئة الأمن هي الإشكال الحقيقي في المنطقة الأورومغاربية التي لا تزال تعاني من خلل بين الجانب النظري و التطبيقي، فالأمر يتعلق بنظرات متضاربة بين أطراف غرب المتوسط على الرغم من بروز تهديدات أمنية مشتركة تم طرح قضايا الهجرة في صدارتها.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية في الموضوع في واقع الظاهرة المتنامية و التي كانت في صدارة الإهتمامات دول المنطقة لعقد من الزمن رغم إختلاف منظورات الطرفين لها ، فيراها الجانب الأوروبي على أنها تهديد أمني خطير أما الدول المغاربية فكانت ترها هامش لتصدير فائض البطالة و تخفيف أعباء الحكومة ، و مع بداية التحولات السياسية لم تعد هذه القضية تؤرق الجانب الأوروبي فقط بل أصبحت تتعداها للطرف المغاربي الذي أصبح يستقبل بدوره أعدادا هامة من المهاجرين بسبب ظاهرة الإنفلات الأمني و تزايد أعبائه في منع

الظاهرة كونها تعد منطقة عازلة ، و هو ما أثر بدوره على طبيعة تفاعلات السياسة و الأمن في المنطقة الأورومغاربية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتأسيس للفصل بين المفاهيم المتعلقة بالهجرة ككل فكل مفهوم يحمل دلالة معينة تختلف عن المفاهيم ذات الصلة ، و كذا التعريج لواقع الهجرة عموما في المنطقة المتوسطية و تطوراتها بالأخص في فترة ما بين 2011 م.

الإشكالية : ماهي تداعيات التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على حركيات ظاهرة الهجرة في منطقة غرب المتوسط ؟

و تفترض الدراسة التالي :

– تغير الأوضاع في المنطقة المغاربية يؤدي للتأثير على حركيات الهجرة في المنطقة المتوسطية و حجمها و توزيع أنماطها بشكل كبير .

منهجية الدراسة

تطلب تناول الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي الذي تم فيه توصيف الظاهرة الذي يعد أحد منطلقات تحليل الظواهر من خلال تحديد أهم مميزاتها للصول لإستنتاجات تساعد على فهم طبيعتها ، و قد تم أيضا الإعتماد على مجموعة من الإدوات العلمية و المناهج المساعدة مثل المنهج التاريخي بإستدعاء التطور التاريخي للظاهرة و تتبع مسارتها و تطوراتها التي تؤثر في طبيعة حالتها الحالية و المنهج التفكيكي التركيبي الذي يعتمد على فصل المعطيات الأساسية للدراسة من مصطلحات و أطر نظرية و إعادة تركيبها من خلال الإسقاط العلمي بين هذه الأطر و التحليل المنهجي لمركبات الظاهرة.

المحور الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، دراسة في المفهوم و الجذور.

أولا. تحديد دلالات مصطلح الهجرة غير الشرعية

من الصعب إيجاد تعريف دقيق للهجرة الغير شرعية كغيرها من مصطلحات العلوم الاجتماعية التي يصعب ايجاد تعريف دقيق لها ، و ذلك نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة للدول حول الهجرة غير الشرعية و كذا إختلاف أغراضها التي ترمي إليها ، و في التالي محاولة لإيجاد تعريف الهجرة غير الشرعية من الناحية اللغوية واصطلاحا من أجل تقريب المعنى .

أ.الهجرة لغة : الهجرة إسم مشتق من هجر يهجر أو هجران ، و يقال هاجر القوم من دار الى دار أي غادر المكان، وحاول إبن منظور ضبط المصطلح أيضا بمعنى الخروج من أرض لأرض ، و هجر الشئ يعني تركه [2]، و تعني الهجرة بصفة عامة الإنتقال للعيش من مكان لآخر بنية البقاء ، و تختلف طبيعة الهجرة حيث تكون من مدينة لأخرى داخل حدود الوطن الواحد و تسمى بذلك هجرة داخلية ، و إن كانت عابرة للحدود الدولية فتسمى هجرة خارجية ، كما تعرف أيضا على أنها إنتقال للأفراد و الجماعات من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل Place of origin إلى منطقة الإستقبال أو مكان الوصول Place of destination.[3]

أما في اللغة الإنجليزية فيبرز مصطلح Immigration المشتق من فعل Migrant و يعني الهجرة و يرمز مصطلح Immigrant للمهاجر و الذي يدل على الشخص الذي يغادر منطقة نحو منطقة أخرى.[4]

و تعرف الهجرة في القاموس السياسي بأنها تلك الحركات الدائمة لحركة الأفراد و الجماعات من مكان لآخر ، و التي تؤثر على التاريخ البشري ، أما الهجرة غير الشرعية فهي تلك الحركات غير القانونية و التي تعارض تشريعات الدول بشكل مباشر ، و قد عرفتها منظمة خدمات المهاجرين الأمريكية بأنها الهجرة العابرة للدول و التي تكسر قوانين الدول ، من خلال حركة إنتقال الأجانب دون وثائق رسمية.[5]

ب.الهجرة إصطلاحا : الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان الى أخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي وهي جزء من الحركة العامة للسكان ، و في قول آخر توصف على أنها تلك الحركات البشرية بين المناطق المختلفة و قد تكون لأسباب عديدة غالبا ما تنتج عن ظروف إقتصادية[6]، و قد أقر الإعلان العالمي للحقوق الإنسان الحرية لجميع الاشخاص في مغادرة اي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي مع دعوة الدول لعدم فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمها إلا في ظروف محدودة جدا .

و عليه فإن الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر منها هي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير منافذ المخصصة لذلك أو من منفذ مشروع ، أما تعريفها من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها بأي طريقة مشروعة او غير مشروعة ، و يعد هذا النوع من الهجرة الأشد إنتشارا في العالم بالأخص في خطوط التماس بين الدول المتقدمة و

الدول النامية ، و يشكل البحر المتوسط أكبر هذه الخطوط في صورة هوة حضارية مابين دول الشمال و الجنوب.(7)

ثانيا.دوافع و مؤشرات الهجرة غير الشرعية.

إن المقترب النظري للهجرة بشكل عام لم يعد ينطلق من منظورات الحاجة الإنسانية للحركة فقط ، بل يتعداها لأبعاد أخرى فمنها ماهو سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي و قد يجمع كل الظروف ، فالهجرة بشكل عام و أسبابها قد تحمل عدة أوجه يمكن إيجازها في التالي :

أ. مؤشر الأمن السياسي : من المؤكد أن مسألة الأمن بالأعم مطلب أساسي للإنسان ، فالتمتع بالإستقلالية و الحرية في إختيار الممثلين و الممارسة الطبيعية في الحياة السياسية جزء لا يتجزء من الأمن الإنساني ، و ترتكز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان و حريته دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكراه ، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية .

فالأمن السياسي يستند بالضرورة لمفاهيم الديموقراطية الفعالة التي تتطلب بناءات تضمن التمثيل العادل في إدارة الدولة ، و إحترام سيادة القانون و التداول السلمي للسلطة و ما عدى ذلك فهو مساس للأمن الإنساني ، و قد يدفع بحالة اللأمن التي تدل على أن لاشيئ مضمون إلا إذا تم تأمينه ، و التي تعني شرط تدبير الحماية من الإعمال العدائية ، و تنمية الحريات الحيوية للإنسان التي تجعله أكثر إنسجاما و إستقرارا في إقليميه.(08)

قد تكون معارضة أنظمة الحكم أحد أسباب الهجرة لكنها في أغلب الأحيان لا تدفع بالموجات العالية من المهاجرين ، و تقتصر في أغلبها على فئات معينة ناشطة في المجال السياسي ، إلا أن كل من الأزمات السياسية و ما تنتجه من حروب أهلية و صراعات على السلطة تدفع بالسكان للهجرة نحو أماكن أكثر أمنا ، و لعل هذا ملاحظ بشكل كبير في القارة الإفريقية التي تعاني من عدم إستقرار سياسي و تشهد حركة عالية من الهجرة منذ فترة طويلة من الزمن و ساهم في تشكيل علاقات خاصة بين دولها و المناطق الأخرى المجاورة.(09)

ب.المؤشرات السوسيو–إقتصادية : تؤكد مختلف الأدبيات الاقتصادية على دور الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد و الجماعات ، إذ يساهم التباين المستمر بين معدلات النمو السكاني و النمو

الاقتصادي في تحريك سوق العمل و تحديد مستويات البطالة ، و تمثل بالضرورة بوصلة الحركات السكانية التي تتحرك بإتجاه الدول الأغنى و الأكثر إستقرارا أمنيا و إجتماعيا.[10]

إن الأزمات الاقتصادية التي أضحت أحد التهديدات الأمنية الجديدة و التي لها إنعكاس كبير على المحيط الاجتماعي و السياسي ، إذ تظهر الإضطرابات المختلفة على إثر المشاكل الاقتصادية ما يؤثر على مسائل الأمن الإنساني ، و لعل هذا الأمر يؤدي لما يعرف بالأمن الاقتصادي الذي يقصد به التحرر من الحاجة و الفقر و التدهور الاجتماعي ، و كل ما يؤشر بظواهر اللأمن الاقتصادي ، و هذا ما يؤدي لبروز تيارات من الهجرة الدولية بإتجاه المناطق الأكثر إستقرارا من الناحية الاقتصادية .

إن العوامل الاقتصادية و تفاعلها مع العولمة من بين أبرز محركات الهجرة ، إذ أن مسألة التنمية و أثارها المرجوة أو العكسية على المعطى الاقتصادي في إقليم الدولة الواحدة ، يؤثر على إحتواء أو تزايد الهجرة حيث كلما كان لها آثار إيجابية كلما ساهمت في تثبيت السكان ، فمن وجهة نظر ميكروفردية Micro-individuel فإن دوافع الهجرة غالبا ما تكون ذاتية و ترتبط بإمكانيات تحسين المعيشة و ظروف الحياة ، أما من وجهة النظر الميكرو إجتماعية Micro-societal فهي ترتبط بتزايد الفوارق الاجتماعية في الثروات و الرفاه ، و تحدث إثرها حركية من الأماكن الفقيرة نسبيا نحو الغنية ، و يقول في هذا الصدد بيتر ستالكر Peter stalker في كتابه " عمال بلا حدود " Workers without frontiers : " إن العالم الذي يفرز رابحين و خاسرين من العولمة يجعل المهمشين في النظام الدولي يحاولون إيجاد فرص للربح و الإستفادة من المزايا الاقتصادية للعولمة عن طريق الهجرة ".[11]

ثالثا. . توصيف منطقة حوض غرب المتوسط ، الجغرافيا الواسعة و المجتمع الضيق .

أ. التوصيف الجغرافي: يعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية حيث طول اليابس من جميع الجهات و لا يسمح له بالإتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممرات ضيقة و ينقسم ظاهريا لقسمين غير متساويين في المساحة يفصلهما منطقة ضحلة تمتد من تونس لصقلية و من ثم إيطاليا و القسم الغربي يبدو في شكل مثلث قاعدته في شمال إفريقيا و قمته في خليج جنوة و يختلف من حيث التكوين عن الحوض الشرقي الذي يشمل البحر الإدرياتيكي ، و قد كان حوض البحر المتوسط تاريخيا مهدا لكثير من الحضارات المختلفة كمنبع من منابع الحضارة و تقول شاكلتون في كتابها عن أوروبا أن المستقبل أمام الحوض ليستعيد مجده بعد بداية نشاطه الملحوظ في ظل تنامي ترابط الخطوط التي تربط الأقاليم [12]

و يعد حوض البحر المتوسط أكبر حوض مغلق ذو إمتداد واسع يربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا و أوروبا و آسيا في مساحة تمتد لحوالي 3 ملايين كلم2 على شريط ساحلي يقدر ب 3200 كلم يفصل بين ضفتيه مضيق جبل طارق من جهة و قناة السويس مضيق الدردنيل و البوسفور من جهة أخرى و يبلغ طوله حوالي 334 ميل و عرض يقدر ب 814ميل ، و تشترك حوالي 22 دولة تضاف ل جزيرتي قبرص و مالطا يمكن تقسيمها لثلاث أقسام هي :

– دول شمال المتوسط تقع في قارة أوروبا و هي : فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة و الهرسك ، ألبانيا و اليونان و تركيا

– دول شرق المتوسط تقع في قارة أسيا : سوريا و لبنان و فلسطين .

– دول جنوب المتوسط و هي الدول الإفريقية المطلة على المتوسط كالجزائر و تونس و ليبيا و مصر و المغرب .[13]

تعتبر منطقة غرب المتوسط فضاء مفتوح جيوسياسيا بحيث يمتد لدول أخرى لا تطل على سواحله من منظور الدور الإستراتيجي و كذا نشاط الفواعل المتداخلة أغلب القوى الكبرى في العالم تدير بوصلتها نحو هذه المنطقة الحيوية وهذا ما يفسر الوجود الأجنبي المتنامي المنتشر في شمال إفريقيا و نحو منطقة الساحل الإفريقي المتخام لحدود المنطقة وهذا ما يعرقل مشاريع المجتمع المتوسطي الضيق كون المنطقة جزء من تجاذبات عالمية سواء كانت هوياتية أو إقتصادية أو سياسية و يضاف لذلك التباين الشديد بين ضفتي غرب المتوسط الذي يترجم منتهى التباين الاقتصادي بين الضفتين ففي الشمال الغربي دول متقدمة في كل المؤشرات المختلفة من إحصائيات الناتج الداخلي الخام و مستوى الإستثمار و هياكل الإنتاج و المالية العامة إضافة للتباين التكنولوجي و التباين في مقاييس جودة التعليم و هذه الظروف جعلت المنطقة الشمالية منطقة جذب للأفراد و رؤوس الأموال على حساب دول الجنوب المتمثلة في الدول المغاربية بالأساس الغنية بالموارد الأولية و الغارقة في الأزمات الأمنية و الصراعات البينية و النزاعات الدائمة يضاف لذلك غياب تام للحكم الراشد و مسائل التحول الديموقراطي الذي أنذر بأزمات سياسية دورية.

ب. الترتيبات الجديدة في غرب المتوسط و مسائل توزيع القوى: إن معيار الإستفادة بين دول الشمال و الجنوب من متغيرات نهاية الحرب الباردة يدل على واقع متناقض فقد أفرزت مخرجات العولمة تطورات حضارية للدول الشمال التي يقارب عدد سكانها 16% من مجموع سكان العالم ، و يتحكمون

في 80% من الإنتاج العالمي بينما يعاني دول الجنوب من الأزمات و المشاكل الاقتصادية الذين يمثل عدد سكانهم 84% و فق نصيب 16% فقط من الإنتاج العالمي ، و تزامن مع ذلك ظهور مايسمى بالفجوة الحضارية التي أثرت على عمليات الإتصال و الإحتكاكات بين الحضارات المختلفة في ظل إفرازات العولمة و الذي أصبح يتحكم في مظاهر الصراع أو التعاون كون مسألة الهوية أمر نسبي لا يمكن قياسها إلا أن مايمكن قوله أنه يزداد في ظل وجود مجتمعات ضيقة في بيئة محصورة نسبيا و لعل منطقة المتوسط هي أكثر المناطق التي توضح هذا الأمر .(14)

و قد عكس الوضع الجديد للمنطقة مجموعة من التغيرات المعقدة ساهمت في رسم معالم جديدة متناقضة الأوجه ، ففي الوقت الذي إتجهت فيه الإقليمية الجديدة أحد سمات المجتمعات الأوروبية التي تدفع لإنشاء هويات إقتصادية و سياسية و إجتماعية متناسقة كانت دول الجنوب غارقة في المشاكل الأمنية و السياسية و الاقتصادية ماخلق أزمة الهوة بين الدول االأورومغاربية التي ساهمت في زيادة حجم التناقضات يترجم حجم المتنامي لتضارب الإتجاهات و التي شبهها سمير أمين بالتخوم الحقيقية التي تترجم الحدود بين المنطقة الرأسمالية في الشمال المقابلة للعالم المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية من الغرب و روسيا و الصين من الشرق و المنطقة الجنوبية المتخمة للمناطق النامية في أمريكا الجنوبية و إفريقيا فالخط الفاصل يبدو أنه أكبر وضوحا في المتوسط تعبر عن التعارض بين شمال مسيطر و جنوب ضعيف تابع في تجسيد حقيقي للتخوم الثابتة .(15)

الواقع في المنطقة يشير لعدة أبعاد أساسية لعل أهمها الإختلافات و الإختلالات الواسعة في المتوسط حيث تتجمع كل العناصر الهوياتية التنافرة و الإختلال في مظاهر التنمية و الذي يمنح الأفضلية لذدول الشمال ، فأمن أوروبا و إستقرارها يجعلها تأخذ زمام المبادرة في المنطقة و هذا مايفسر سلسلة المشاريع التي تقودها الدول الأوروبية المختلفة المجالات و الأحادية الهدف و هو محور الأمني في ظل التهديدات الأمنية المنتشرة في غرب المتوسط .

رابعا.الهجرة في الحوارات الأورومغاربية .

إن حركيات الهجرة في المنطقة المتوسطية عموما تعكس وجهين أساسيين ، الأولى كانت إثر عملية تشجيع الدول الأوروبية للمهاجرين في حقبة الثورة الاقتصادية ، أما الثانية فهي الإغلاق الكلي للحدود أمامهم إثر عدم حاجة الدول الأوروبية للكم الهائل من المهاجرين ، في المقابل فإن دول الجنوب لم تحقق

تقدما في مجال مكافحة الظاهرة قانونيا و عمليا ، و هو ما يحمل عنصر التعارض بين تطورات الظاهرة على الأرض و دوافعها و طبيعة الرغبات السياسية لدول المنطقة .

أ.واقع الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومتوسطية : لم ترتبط الهجرة غير الشرعية بدرجة كبيرة بالدول الجنوبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (دول القوس اللاتيني) ، و إنما مست حتى دول جنوب و شرق البحر المتوسط أيضاً، وقد تم تحديد ثلاثة أصناف للهجرة غير الشرعية إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط :

- العمال المهاجرين غير الموثقين: و هم الذين لا يتناسبون مع الطلب الرسمي لليد العاملة ما يجعلهم لا يلبون الشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل.
- اللاجئون: و هم أولئك الذين يأتون بشكل رئيسي من مناطق النزاع للدول المضيفة لهم ، و لم يحصل معظمهم على أية حماية رسمية للاجئين وإنما يبقون في دولة اللجوء ، و يستمرون في التحرك نحو أوروبا بالأخص .
- المهاجرون العابرون: و هم الأفراد و الجماعات الذي لايملكون وجهة محددة ، فهم يتخذون من المنطقة طريق عبور لأماكن أخرى ، و غالبا ما تكون دول شرق و جنوب المتوسط هي مناطق العبور.[16]

ب.دول جنوب وشرق البحر المتوسط كدول عبور و وجهة : تظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير موثق أصبحت دول جنوب وشرق البحر المتوسط لدرجة كبير دول عبور وهجرة،، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول إلى أوروبا ويفشلون (إما بسبب عدم تقديم فيزا قانونية أو بسبب المحاولات الفاشلة للدخول سراً).[17]

و بالحديث عن مناطق العبور في المتوسط فإن منطقة المغرب العربي ظلت لمدة طويلة طريقا للمهاجرين ، و قد توسعت هذه الهجرة في الفترة الأخيرة إذ كانت أواخر سنة 2000 م فترة الهجرات المتواصلة سواء نحو الوجهة الأوروبية أو من الدول الإفريقية بصفتها منطقة عبور ، حيث يعتبرها المهاجرون طريق مفتوح لإوروبا ، و واقع هذه التدفقات لا يقبل الجدل إذ أن أعدادهم لا تزال غير واضحة بالأخص إنتشارهم في المنطقة الصحراوية الواسعة ، فقد نشرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سنة 2010 م تقريرا لأعدادهم حيث يقدرون بحوالي أكثر من 90 ألف مهاجر إفريقي بالجزائر و 1.2 مليون في ليبيا و

75 ألف بالمغرب في مقابل 45 ألف بتونس سنويا ، و قد تتغير خطوط سيرهم بسرعة طبقا للوضع الجيوسياسي الذي يتجه حاليا نحو ليبيا- إيطاليا ، و تراجع لعددهم في محور تونس و الجزائر – فرنسا و مضيق جبل طارق بين المغرب و إسبانيا.[18]

ج.الوضع الاقتصادي والتأثير على التوظيف في دول جنوب المتوسط : أثر التفاوت في التقدم الاقتصادي في المنطقة الأورومتوسطية خلال العقد الماضي بشكل غير متساوٍ في حركيات السكان ما بين الضفتين ، فبعد أن كانت تعبر عن حاجة إنسانية بحتة في عصور سابقة إذ أن الإنسان يتحرك وفق دوافع البقاء و الاستقرار ، فقد أصبحت تدل اليوم على مجموعة من المعطيات المتعلقة بالعيش الحضاري للإنسان وفق معطيات العولمة الاقتصادية ، و تشكل الفجوة الحضارية ما بين ضفتي المتوسط بوصلة تحركات المهاجرين الباحثين ظروف معيشية أفضل، فهي تعكس معدلات مرتفعة للبطالة جنوابا بين العمال الشباب أدت لتغذّية تدفق الهجرة المستمر في المنطقة.

ومن الواضح أن التطور الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية كان السبب الأساسي في تدفق أعداد هائلة من المهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية ، بحيث أنهم يرون في هذا التطور الحل الفوري لمشاكلهم الاجتماعية و الاقتصادية التي يعانون منها ، و ظهرت هذه الفوارق بشدة بعد بداية الأزمات الاقتصادية جنوبا في ظل تدهور سعر البترول في الثمانينيات و هو ما أدى بدوره لإنخفاض مداخيل هذه الدول و أثر على المستوى المعيشي لسكان هذه الدول ، و تزامن مع ذلك نمو الحاجة الاقتصادية الأوروبية لليد العاملة و هو ما غذى حركيات الهجرة التي أصبحت تتخذ منحى غير شرعي مع تزايد توجه الدول الأوروبية لسياسة الأبواب المغلقة و تبني معيار الإنتقائية وفق ما يحتاجه سوق العمل الأوروبي، و بذلك فإنه ينظر لمسألة الهجرة كتهديد لواقع التوازن التنموي في الدول الأوروبية .

و يعكس السجال الدائر في الأوساط الأوروبية بشأن موضوع الهجرة موقفين متناقضين ، فالسياسات الحكومية الأوروبية تسعى للموازنة بين الحاجة الأوروبية للمهاجرين و تلبية المطالب الاقتصادية ، و إحتواء التهديد الذي أصبح يشكله التغيير المحتمل في البنية الاجتماعية للدول الأوروبية ، و هو ما طرح حقيقة تتمثل في أن السياسات الصارمة و خطابات الأمننة حول مواضيع الهجرة ليست معطى ثابت فهي تخضع للبراغماتية الأوروبية حول مدى الإحتياج لليد العاملة ذات الكفاءة ، فهي تطرح إشكاليات الإنتقاء بالدرجة الأولى و ليست متعلقة بظاهرة الهجرة أساسا.

و أشار تحليل أجرته المفوضية الأوروبية بدقة إلى الشكوك حول تكامل اليد العاملة للشباب في المستقبل و حركياتها في المنطقة ، وقد ذكرت أنه سيكون هناك حاجة لأكثر من 15 مليون وظيفة إضافية في الدول الأوروبية خلال السنوات العشر المقبلة، ويزداد ذلك ليصل إلى 30 حتى 60% على غرار التوسع الاقتصادي الذي حصل من عام 2002-2007م و هو ما قد يتطور في العشرية القادمة 2010-2020م[19]، وهذه الحاجات هامة جداً بحيث أن هناك احتمال لحدوث توتر في البنية الاجتماعية في حال عدم تلبيتها، وبشكل معاكس فإن البطالة في دول الجنوب تزداد بشكل أكبر من إحتياجات دول الشمال ، لذا فإنه بالإضافة إلى تحدي إيجاد الوظائف فإن من الضروري إيجاد وظائف مرتبطة بتزايد عدد الخريجين في المنطقة، ويجعل ذلك تحدياً للحكومات المطالبة بإيجاد حل لهؤولاء كما أنه يؤثر بشكل كبير على تماسك المنطقة والاستقرار الاجتماعي وقد يؤدي أي فشل في إدارة هذا الملف إلى ازدياد في ضغط الهجرة نحو الشمال ، و هو ما يدل على أن الطلب العام للمهاجرين للطرف الأوروبي في تناقص مستمر بالمقارنة مع تزايد عامل الدفع نحو الهجرة في دول جنوب المتوسط المتنامي يشكل طردي ما ينذر بأزمات مستقبلية في إنتظار محرك فعلي لهذه الظاهرة.[20]

د.قضايا الهجرة كأحد ملفات الأمننة :

لقد كان للتحول في إدراك نوعية و مصادر التهديد الأثر البارز في عملية إدارة المخاطر لدى الدول ، فالأمر أصبح يتعدى حماية الإقليم الجغرافي فحسب ، بما يتطلب البحث عن وسائل جديدة ضد هذه التهديدات ، و لعل أغلبها تنصب في مدى إدراك الرسميين و غيرهم لها ، و قد خرجت نظرية الأمننة من رحم هذا الجدال ، إذ أن محدودية الدراسات الأمنية قبل نهاية الحرب الباردة عجلت بظهور هذا التصور بقيادة كل من أولي ويفر Ole waever و باري بوزان Barry buzan .

تعود جذور النظرية للعمل الذي قام به الباحثان حول الأبعاد الخطابية للأمن في إطار فريق العمل في مدرسة كوبنهاغن ، و قد تحمل النظرية بعض من الملامح البنائية و الواقعية إلا أنها تختلف مضمونا في بعض الإفتراضات ، فهي تتعلق بالقضايا المؤمنة لأغراض متعددة و مدى تطابق الخطابات الرسمية مع السلوك العام ، فهي تدرس كيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية ثم إتخاذها كذريعة لإستخدام التدابير الإستثنائية لحلها ، و يكمن التحدي في مدى إمكانية إقناع الجماهير بهذا.[21]

و بالحديث عن الأمننة في الدائرة المتوسطية فإن المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على أوروبا و المنطقة ككل ، فالدول المغاربية بوصفها دول مصدر و عبور أصبحت الأكثر عرضة لهذه التداعيات ، و تسعى الدول الأوروبية لإيجاد صيغ لمحاربة هذه الظاهرة مع هذه الدول ، و قد يعتبر هذا الأمر أحد المخاطر القائمة على السيادة المغاربية و تبنيها قوانين و إجراءات صارمة ضد مواطنيها بالأخص ، و هذا إستنادا للحلول الأوروبية التي تتبني فكرة إغلاق حدودها أمام المهاجرين ، فقد تبنت الدول المغاربية قوانين تجريم الهجرة غير الشرعية منذ 2008 م ، و هذا ما جعل المتوسط ساحة مواجهة ما بين القرارات الرسمية في المنطقة و الظاهرة المتنامية بالأخص داخل دول المصدر التي تعجز عن إيجاد بديل عن الهجرة ، و هو ما يتعارض بالأساس مع مطالب الدول الأوروبية التي تعتبرها مسألة أمن إستراتيجي[22]، و يعتبر مسار أمننة الهجرة المكرسة في المنظومات القانونية و القيمية لدى دول و مجتمعات أوروبا كنتجية لتغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فكونها أصبحت هاجسا أمنيا يقوم على أربعة أسباب هي :

1. إعتبار الهجرة تهديدا للأمن السوسيوإقتصادي ترتبط بأزمات البطالة و الدولة المحتكرة .
2. أنها تتعلق بالهاجس الأمني الذي يربط في مجمله قضايا الهجرة بالسيادة و الأمن القومي الداخلي.
3. إرتباطها بمسألة الأمن الهوياتي و الثقافية إثر تنامي الهواجس الديموغرافية من الآخر.
4. تعلقها بالأمن السياسي الذي يتعرض للتهديد نتيجة للرهانات السياسية المتعلقة بالمواطنة و تزايد الخطابات العنصرية .

إن مسألة أمننة الهجرة غير الشرعية بالنسبة لأوروبا قضية رئيسية ، فالنخب الأوروبية إستطاعت رفع القضية من السياسة العادية لإعتباره مهدد لأمن القارة و هويتها وقامت بالربط بين الخطاب الإجتماعي و السياسي ليولد خطاب أمني واسع عبر عنه ديدي بيغو بقوله : " أن الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا ليست ملاحظة فقط ، بل هب قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة .[23]

المحور الثاني:تداعيات الأزمات السياسية في الدول المغاربية على ظاهرة الهجرة في غرب المتوسط .

أولا. المنطقة المغاربية مابين التحولات السياسية و تحولات ظاهرة الهجرة .

أدت الأحداث السياسية والإجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 م ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام 2011 م ، وشكلت جزءاً مما أصطلح عليه إعلاميا " بالربيع العربي " إلى العديد من العواقب ، لعل أهمها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من الهيكلة السياسية التي أدت في أغلبها للصراع المسلح، و كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي و حالات الصراع المسلح و القمع السياسي المرتبط بمطالب التغيير تزايدت حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في المنطقة هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع وهي ليست أزمات إنسانية عميقة فحسب وإنما أُثرت هذه الأحداث أيضاً على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي ، و قد أدت الفوضى في المنطقة لنزوح الألاف من الأفراد نحو المناطق المجاورة و منها لأوروبا ، ففي مارس 2011 م أكد المجلس الأوروبي على أن الأولوية القادمة هي عملية إدارة الهجرة القادمة من الدول المجاورة الجنوبية ، و ظهرت مؤشرات عالية لنزوح واسع مع بداية الإنتفاضات الشعبية إذ إرتفع عدد المهاجرين الذي يتجاوز 1800 القادمين من الجنوب شهريا منذ 2011 م.[24]

و لعل أبرز المتأثرين بهذه التحولات ليبيا التي إنتقلت لحالة كارثية فمع سقوط نظام القذافي الذي كان بالأساس على الروابط القبائلية و العشارئية ، وجدت الدولة نفسها في دوامة من العنف المسلح و الإنتقامات الأهلية فقد سادت الفوضى كل مفاصل الدولة ، و فرضت الميليشيات المسلحة سلطتها على التراب الليبي وفي ظل هذه الفوضى فإن مسألة العبور لأوروبا تعد طريقا سالكا للمهاجرين ، و ما يميز ليبيا أنها تتوسط أربعة أقاليم تتميز بعدم الإستقرار و تعد من بين المناطق الطاردة للسكان ، و هي منطقة القرن الإفريقي و الساحل الإفريقي و الشرق الأوسط و المغرب العربي ، و تملك إطلالة متوسطية واسعة تجعلها منصة لتصدير المهاجرين.[25]

و إثر هذا الأمر أصبحت المنطقة المغاربية مرتعا لأكبر عدد من اللاجئين و المهاجرين ، و تعد ليبيا منشأ و مقصدا للأعداد الكبيرة منهم ، و لعل أبرز الملاحظات هو وجود أعداد كبيرة من المهاجرين من خارج المنطقة بالأخص من إفريقيا الوسطى و القرن الإفريقي ، ففي أواخر 2011 م تم إحصاء أكثر من 422000 مواطن ليبي و 768000 مهاجر غادرو البلاد بإتجاه دول الجوار الإقليمي و الأوروبي ، و يعتبر 41 % منهم بصفة لاجئ، وقد بلغ عدد المهاجرين إلى بلدان المغرب العربي حوالي 1.118.610 مهاجر في 2013 م ، و تصدرت كل من ليبيا و الجزائر أرقام إستقبال هؤولاء ليشكل المهاجرون ما يقرب 1.2 % من السكان الأصليين بالنسبة للمنطقة ككل أما بالنظر للحالة الليبية فقد بلغت نسبتهم في 2013 م 12.2 % مقارنة بالجزائر 0.7 % و المغرب 0.2% و 0.3% في تونس ، و توضح البيانات أن معظم هؤولاء هم من داخل المنطقة العربية و الدول الإفريقية المجاورة.[26]

و دون شك فإن هؤولاء إتجهوا نحو الدول المغاربية كملاذ من الحروب و الأزمات التي تعيشها دولهم بشكل دوري و يرى أغلبهم هذه المناطق محطة للعبور نحو الدول الأوروبية في ظل وجود طرق سالكة نحو الضفاف الجنوبية لأوروبا ، فالملاحظ أن المنشأ الأساسي لتحركات الهجرة في المنطقة المغاربية يعكس مجموعة من التغيرات الجذرية المتنامية ، فتشير التقديرات المتاحة إلى أن عدد الأفارقة الذين وصلوا المغرب العربي منذ 2011م أكثر عدد من الذين إتجهو إلى أوروبا و أكثر عددا من المغاربة المهاجرين ، تختلف نسبهم داخل هذه الدول إذ هم أكثر عددا في المغرب و الجزائر من تونس و ليبيا رغم أن هذه الأخيرة تعاني من غياب في الدولة ، و ذلك يرج لأن تونس أقل عمقا إفريقي من الجزائر و المغرب أما بالنسبة لقلة عددهم في ليبيا فإن هذا يشير لتغير تدفقات المهاجرين و خطوط سيرهم في مناطق المنشأ بما يجعل الطريق التقليدي في سواحل الجزائر و المغرب و مضيق جبل طارق لصالح منافذ أخرى تتمحور في الطريق الليبي و محور تونس – مالطا بأقل تأثير.

ثانيا.المعطى الجديد للظاهرة ، تحديات اللأمن بين الواقع و المأمول

كان للتحولات السياسية في المنطقة العربية تبعات سلبية على ليبيا خاصة فقد تبعه خروج جماعي من القارة الإفريقية أثناء النزاع في ليبيا ، فالشعور بانعدام الأمن والثقة أمران دفعا المهاجرين إلى الفرار الجماعي من ليبيا من جهة و فرصة للمهاجرين الأجانب للعبور في ظل غياب قيود الدولة ، وتسجل المنظمة الدولية للهجرة 778981 مهاجرا غير ليبي فرارهم أثناء فترة العنف ما بين 2011 م و 2014

م ، حيث استطاعت نسبة ما يقارب بـ 96% منهم عبروا حدود ليبيا البرية واغلبهم إلى مصر وتونس قبل أن يرجعوا إلى دولهم الأصلية.

و تظهر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن منظمة FIDH سنة 2012 م أن نسبة صغيرة من المهاجرين وصلوا بالقوارب إلى شواطئ أوروبا، فطبقا للمنظمة الدولية للهجرة فإن 25935 شخصا وصلوا إلى لامبدوسا، و153 إلى مالطة، ويعتبر أحد أسباب ارتفاع حصيلة المهاجرين وازدياد أعدادهم الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم إلى طول الحدود البحرية التي تبلغ حوالي 1800كم والبرية والتي تقدر بـ6000 كم، ما يصعب مهمة حرسة الحدود في ظل غياب ونقص في الامكانيات التكنولوجية التي تسهل معها المهام المنوطة بهم، كما أن الطائرات وأجهزة الرادارات ومناظير الرؤية الليلية.[27]

و قد تنوعت الطرق و المنافذ التي يسلكها المهاجرون من ثلاثة مناطق أساسية التي تشمل كل من منطقة القرن الإفريقي و الشرق الأوسط و المغرب العربي ، و هي هجرة تتكون من مسارات ثلاث ترتبط الأولى بالوصول إلى ليبيا و الثانية العبور نحو مناطق الساحل للتجميع ، أما الثانية فتتمثل في معضلة العبور نحو الضفة الأوروبية ، و على هذا تم تحديد هذا المسارات كالتالي :

أ. المسار الأول : ينطلق من السودان عبر الحدود المصرية و منها لمنطقة الواحات في ليبيا وصولا لأجدابيا و البريقة .

ب. المسار الثاني : من السوادن إلى منطقة جنوب غرب ليبيا و منه لمنطقة أجدابيا و البريقة وصولا لأوروبا.

ج. المسار الثالث : ينطلق من التشاد و النيجر وصولا لمنفذ السارة البري و يسلك المهاجرون المناطق الصحاري الحارة نحو المدن الساحلية.[28]

ثالثا.أزمة اللجوء و الهجرة في أوروبا بين الإختلاف و الخلاف :

أدى الوصول الهائل للمهاجرين و اللاجئين في ما بعد أحداث 2011 م لأوروبا و الجزيرة الأيطالية لامبيدوزا ، في بروز خلاف هائل مستمر بين إيطاليا و فرنسا في مسألة معالجة الظاهرة ، إذ أن إيطاليا قررت منح بطاقات إقامة مؤقتة للقادمين ، و قد أعلنت فرنسا على إثرها رفض الإلتزام بهذه الإجراءات و عدم السماح لهؤولاء بالعبور لأراضيها لإعتبارات الأمن القومي ، و هو ما يعارض إتفاقية التجوال الأوروبي " شنغن " ، و قد إنقسم الأوروبيون حولها إذ أن هناك من إشترط ضرورة إدخال

تعديلات جوهرية عليها و على رأسهم فرنسا ، أما الأطراف الأخرى و على رأسهم ألمانيا لاترى ضرورة التعديلات الجوهرية ، و لعل مسائل الهجرة غير الشرعية و المهاجرين تخضع للسياسات البرغماتية الذاتية لكل دولة فتعد ألمانيا أكبر مستقبل للاجئين في أوروبا لإحتياجها لليد العاملة ، و هذا على خلاف فرنسا و إيطاليا التي تستقبل منذ ثمانينيات القرن الماضي اليد العاملة مما جعلها في غنى عن الكم الهائل للمهاجرين و إتجهت لرفع سلم الإنتقائية .

و عموما فإن الإتجاه الأوروبي نحو مسألة المهاجرين و اللاجئين ينطلق من عدة أساسيات تتمثل في:

- ضرورة تركيز الإتحاد الأوروبية على إنتقاء المهاجرين من جنوب المتوسط طبقا لوثيقة متفق عليها.
- الإتفاق مع دول شمال إفريقيا على إستعادة مهاجريها غير الشرعيين .
- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوروبية المتضررة من تدفق اللاجئين .
- إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية فرونتكس بشكل متساو ، و دعم نشاطها القاضي بمحاربة الظاهرة من خلال مراقبة الحدود .
- إعتماد معايير لجوء موحدة بين الدول الأوروبية .[29]

الخاتمة

على الرغم من أن الهجرة كموضوع في المنطقة المتوسطية ليس بجديد ، غير أن عملية اللاتوازن بين ضفتي المتوسط صنعت نوع جديد من الهجرة أشبه بالنزوح ، فالضفة الجنوبية للمتوسط تعكس كل الظروف الطاردة للسكان ، في مقابل تواجد عناصر الجذب جنوبا و مع تنامي مهددات الإستقرار فإن الظاهرة تزداد لتأخذ منحنيات جديدة أكثر خطورة ، و تختلف المنظورات لمدى تهديد الظاهرة للأمن إلا أنها تتفق في العناصر التالية :

- تعتبر الهجرة غير الشرعية المنظمة أحد محركات الجرائم العالمية العابرة للحدود ، بالأخص إذا ما إرتبطت بالأنشطة الربحية .
- إن مسألة سلبية نتائج الهجرة غير الشرعية ترتبط بواقع خسارة الطرف المصدر للقوة البشرية ، و مدى قدرة الدول المستقبلة على تحمل الكم الهائل من المهاجرين و إدماجهم في المجتمع .
- غالبا ما ترتبط الهجرة عموما بمسألة الحماية الهوياتية إذ تخشى الدول تغير في تركيبتها الاجتماعية في حالة تزايد عدد المهاجرين فيها .

- غياب إرادة سياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية يرتبط بمدى بتعارض الحلول بين دول شمال المتوسط و جنوبه ، فيتوجب على دول الجنوب بناء تنمية حقيقية بالتزامن مع الحلول الأمنية ، و هذا بمساهمة حقيقية مع دول الشمال .

و بالحديث عن الأزمات السياسية في المنطقة المغاربية فقد أعطت دفعا جديدا للظاهرة ، و هذا بالأخص غياب سلطة سياسية و أمنية في عدة مناطق من الإقليم و الحدود المتاخمة لها أعطى الضوء الأخضر لنشاط ميليشيات لتهريب البشر ، و هو ما صنع تحدى ضعبا للدول المجاورة الأوروبية لمواجهة الظاهرة خارج الحدود ، و قد تبدو الحلول الأمنية أقل فعالية و هو ما ظهر في الخلاف الأوروبي بين إيطاليا و فرنسا ، و حتى الدول المجاورة مثل تونس و مصر و الجزائر التي إكتفت بسياسة غلق الحدود مع بؤر التوتر ، و هو ما يبقى محور تعارض بين أطراف المتوسط المتناقض على أغلب المستويات بالأساس .

التوصيات و الإقتراحات :

– ضرورة إنشاء تنسيقيات أمنية عابرة للحدود تسعى لرصد الظاهرة في المنطقة ككل ، و تقدم بدورها حلول أمنية لمواجهة حركياتها .

– مساعدة الدول العاجزة عن إدارة أقاليمها في ظبط حدودها سواء بالتنسيق الأمني لدول الجوار أو التدريب العملي الخارجي خصوصا بما تعلق بملف الهجرة و ما إرتبط بها من جماعات نفعية .

– دعم جهود الحوار في حل المسائل السياسية و الدفع بسياسة الحياد الإيجالبي و رفض كل أشكال التدخل الأجنبي لمنع تفاقم الأزمات الأمنية و الإنسانية ما من شأنه معالجة الظاهرة من المصدر.

الهوامش:

1. مصطفى صايج ، " التحديات الأمنية و الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط " ، **مجلة القانون ، المجتمع و السلطة** ، العدد 06 ، مخبر القانون و المجتمع و السلطة ، جامعة وهران ، 2017 ، ص 12 .2. رهان الدن ابراهيم البقاعي،**الاسلام سن الهجرة الى الشام** ،(لبنان : دار ابن الحزم،ط1، 1997) ، ص7.

3. عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة** ، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008) ، ص 16 .

4. Definintion of Immigrant in english dictionary ", **Cambridge Dictionary**, [Cited: 12 13, 2018.] https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/illegal-immigrant

5.Rezouni, Salaheddine**, Illegal immigration : causes , consequencec & national security implications?** , USA : US Army War College , Carlisle Barracks PA, 2010. P 09

6. عز الدين مختار فكرون و علي مفتاح الجد ، " واقع الهجرة غير الشرعية " ، **مجلة دراسات الاقتصاد و الأعمال** ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة مصراته ، يونيو 2017 ، ص 132 .

7. بحري دلال ، " أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية " ، **الملتقى الوطني الرابع حول " الهجرة غير الشرعية** ، إشكالية جديدة للقانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 19-20 أفريل 2009 ، ص 15 .

8. مشري سلمى ، " الحق في الأمن السياسي " ، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 / 2010 ، ص 21

9. توازي إيلاس ، " الأمن و الهجرة : دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة " ، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر -3- ، 2012 /2013 ، ص 105

10. غربي محمد ، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر أنموذجا " ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد 08 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2012 ، ص 54

11. توازي إيلاس ، **مرجع سابق** ، ص 110 .

12 يسري الجوهيري ، **جغرافيا البحر المتوسط** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1984) ، ص 10 .

13سليمة بن حسين ، " الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار و تأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ،2013 . ص 30 .

14 .اليامين بن سعدون ، " الحورات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة حالة مجموعة 5+5 " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2012 ، ص 60 .

15.بخوش مصطفى ، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات و الأهداف** ، (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 48 ..

16. فليب فراغ ، " تقرير عن الهجرة و التعاون في المنطقة الأورومتوسطية " ، **القمة الأورومتوسطية 2011** ، مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية ، فلورنسا ، إيطاليا ، 2011 . متحصل عليه من الموقع التالي في 2019/04/02 :
https://www.eesc.europa.eu/resources/docs/f_ces9237-2011_tcd_ar.doc

17. نفس المرجع السابق

18. نجلاء سمكية و آخرون ، " دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي " ، **الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان** ،كوبنهاغن ، ديسمبر 2010 ، ص ص 14 ، 15 .

19. إيفان مارتن ، " أداء سوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: منظور أقليمي " ، تقرير **مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة** ، الجامعة الأوروبية ، فلورنسا ، 2009 ، اطلع عليه في 2019/02/05 ، المصدر :
https://www.eui.eu/Documents/RSCAS/Research/LMM/LMM-ExecutiveSummaryArabic.pdf

20. نفس المرجع السابق .

21. ضحى عوامل ، " نظرية الأمننة " ، **الموسوعة السياسية** ، متحصل عليه من موقع إلكتروني في 2019/05/01 :
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%86%D8%A9

22. يحياوي سهام ،" أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية – دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي – " ، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص 186.

23. فاطمة حموته ، " أمننة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية : المفهوم و النظرية و قضية الراهن " ، **مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية** ، العدد 22 ، مركز جيل للبحث العلمي ، بيروت ، مارس 2019 ، ص 18

24. خديجة بتقة ، " السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية " ، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 ، ص 134 .

25. الحسين الشيخ العلوي ، " الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا " ، **تقرير مركز دراسات الجزيرة** ، 11 مايو 2015 ، ص 08 . أطلع عليه في 2019/04/05 :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/14/20155145473790973 4libya-immegrations.pdf

26. " الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغير" ، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 صادر عن المنظمة الدولية للهجرة** ، منظمة الأمم المتحدة ، 2015 ، ص 36.

27. " **ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين** " ، تقرير صادر عن منظمة FIDH، نشر في 2012/10/11 ، ص 17 ، أطلع عليه في 2019/02/06 ، المصدر :
https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%8

28. محمد إمحمد محمد أبو زيد ، " الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي (2011 – 2017) " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ،كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2019 ، ص 65 .

29. خديجة بتقة ، **مرجع سابق** ، ص 128 .

الرهانات الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الروسية في ظل جائحة covid-19

The regional and international stakes in Russian foreign policy during the covid-19 pandemic

جديد خميس [1]، قلاتي نور الايمان [2]

[1] جامعة باجي مختار عنابة كلية الحقوق (الجزائر)، Djedidkhamiss@yahoo.fr

[2] جامعة باجي مختار عنابة كلية الحقوق (الجزائر) ، guellatinourelimene29@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/06 تاريخ القبول: 2020/11/24 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

عادت روسيا من حطام الحرب الباردة ومخلفات الاتحاد السوفياتي لتثبت قوتها من جديد بسياسات خارجية نشطة وهادفة على الساحة الإقليمية والدولية بحثا عن إعادة الدور والمكانة بين القوى الكبرى. ورغم تعدد الدراسات التي طرحت موضوع السياسة الخارجية الروسية ضمن تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إلا أن هذا الطرح يهدف إلى إبراز الرهانات والتداعيات الواقعة على عاتق القيادة السياسية الروسية والمنعكسة على قرارتها وعلاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يزيد على موضوعنا تحددا هي الفترة الزمنية الحديثة الممتدة من 2020/2018 وما تحمله من تحديات ووقائع حالية ومستمرة المتمثلة في جائحة Covid-19 وتداعياته الإيجابية والسلبية على روسيا الاتحادية، ذلك بالاعتماد على النظرية الواقعية والليبرالية اللذان يعكسان سعي روسيا بالحفاظ على مصالحها سواء بالقوة الصلبة أو الناعمة ومقترب الدور الذي يُفسَّر من خلاله سلوك روسيا إقليميا ودوليا قبل وبعدCovid-19.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الروسية ; منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا; جائحة فيروس كورونا; الرهانات والتحديات ; المساعدات الروسية.

Abstract :

Russia has returned from the wreckage of the Cold War and the remnants of the Soviet Union to prove its strength once again with active and targeted foreign policies on the regional and international arena in search of restoring the role and place among the major powers. Despite the multiplicity of studies that have raised the topic of Russian foreign policy within the specialization of political science and international relations, this proposal aims to highlight the stakes and repercussions on the shoulders of the Russian political leadership that are reflected in its decisions and its relations with the countries of the Middle East and North Africa. The recent time period extending from 2018/2020 and its current and ongoing challenges and realities represented in the Covid-19 pandemic and its positive and negative repercussions on the Russian Federation, based on realistic and liberal theory that reflects Russia's endeavor to preserve its interests, whether by hard or soft power, and the approaching role that is explained by During it Russia's behavior regionally and internationally before and after Covis-19.

Key words Russian foreign policy, the Middle East and North Africa region, the Coronavirus (Covid-19) pandemic, stakes andchallenges, Russian aids.

المؤلف المرسل : **جديد خميس**

1. مقدمة:

إن المتتبع للسياسة الخارجية الروسية يرى بوضوح السعي الحثيث للرئيس فلاديمير بوتين بالعودة إلى أمجاد الاتحاد السوفياتي سابقا مستغلا بذلك جل مقومات الدولة الاقتصادية، العسكرية وكذا حنكته السياسية. فكصانع قرار عقلاني قام بإعادة صياغة توجهات روسيا الخارجية بما يتوافق مع مصالحها الإقليمية والدولية، وعلى إثر ذلك وجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المسعى لتحقيق هذه الرغبة، وانعكس بوضوح بعودتها تدريجيا للنشاط في كلا المنطقتين لإدراكها الشديد بأنهما يمثلان خزانا عالميا لموارد الطاقة وطريق سير استراتيجي للمبادلات التجارية، كما يشكلان مركزا لإعادة انبثاق دورها كفاعل وقوة كبرى تطمح بتغيير ميزان القوى وبناء نظام متعدد الأقطاب، إلا أن الفترة الحالية التي تشهد أزمة صحية عالمية المتمثلة في جائحة Covid-19 قد ألقت بضلالها على مختلف البرامج والقرارات وأفضت إلى بروز تحديات ورهانات لامست السياسة الخارجية الروسية وأثرت عليها.

من خلال هذه الدراسة سنتمكن من التعرف على محددات السياسة الخارجية الروسية وطبيعة علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (سوريا والجزائر نموذجا)، مع تسليط الضوء على جائحة فيروس كورونا والرهانات والتحديات الناتجة عنه وأثرها على توجهات ونشاطات السياسة الخارجية الروسية، من خلال طرح الإشكالية التالية:

المشكلة البحثية:

إلى أي مدى تمكنت روسيا من خلال سياستها الخارجية أن تثبت نفسها كفاعل له دور إقليمي ودولي في ظل الرهانات التي أفرزتها جائحة Covid-19؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم المحددات والأهداف التي تحكم سلوكات روسيا تجاه الدول الأخرى؟
- هل استطاعت روسيا إثبات نفسها كفاعل رئيسي وتعزيز مكانتها مع حلفائها التقليديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

- هل ثبطت جائحة فيروس كورونا السياسة الخارجية الروسية أم كانت بالنسبة لها فرصة لتقدم نفسها كبديل عن الغرب وتضطلع بالدور الحامي من التهديدات العالمية؟
- ما هي الأهداف المعلنة والضمنية للمساعدات التي قدمتها القيادة الروسية للدول المتضررة من Covid-19؟

كمحاولة للوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية والإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، وجب صياغة الفرضية واتباع الخطة التالية على التوالي:

فرضية الدراسة:

- أدت جائحة Covid-19 إلى إفراز رهانات وتحديات عالمية إلا أنها قدمت فرصة للدولة الروسية للتحرر من قيودها وترسيخ سياساتها المناهضة للغرب إقليميا ودوليا.

2. مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجية الروسية

تعد السياسة الخارجية المرآة التي تعكس تصورات الدولة وتوجهاتها نحو القضايا المختلفة على الساحة الإقليمية والدولية، معبرة بذلك عن مصالحها وأهدافها الدائمة التي تسعى لتحقيقها باستخدام مجموعة من الوسائل المرتبطة بقدراتها ومحدداتها، وبالحديث عن روسيا سنجد أنها تمتلك زخما من العوامل والمقومات التي تساهم بشكل جلي في إعطائها وزنا ومكانة مؤثرة على الصعيد الإقليمي والدولي يمكن التفصيل فيها من خلال ما يلي:

2. 1. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية:

تنبع المزايا التي تتمتع بها روسيا باعتبارها إحدى القوى المؤثرة عالميا من امتلاكها لمحددات التي قلما تتوفر لدى دول أخرى، تتمثل في:

أ_المحددات المادية:

- **المحدد الجغرافي:**

اهتم الكثير من الباحثين بدراسة علاقة التأثير والتأثر بين الجغرافي والسياسة، على رأسهم الباحث الجغرافي فريديريك راتزل (Ratzel)، الذي ترتكز نظريته على المجال الحيوي (المساحة والموقع والتوسع الجغرافي) كذلك المفكر الاستراتيجي ماكيندر (Makinder) صاحب نظرية قلب الأرض التي تحدث فيها سابقا عن المنطقة الحيوية في العالم وهي الاتحاد السوفياتي سابقا و تحيط به ثلاث قارات أوروبا، آسيا وإفريقيا إذ كان هذا الأخير يمتد من النصف الشرقي لأوروبا والثلث الشمالي لآسيا ومن بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق (توفيق، 2006، صفحة ص ص 131_132)

على الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي للدولة نتيجة التطورات الحاصلة في ميادين الأسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات، إلا أنه لا يزال يقدم امتيازات ثابتة للدول من مساحة وثروات وموارد مادية ومائية. والجدير بالذكر بأن روسيا الاتحادية تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث المساحة إذ تتربع على ما يعادل 1/8 من سطح الأرض أي بقيمة 17.075.200 كيلومترمربع (الامارة، ، 2005، صفحة 18)، إذ تقع بين دائرتي عرض 11 و 82 درجة شمالا وخطي طول 10 و160 درجة غربا، أي تمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا وصولا إلى بحر اليابان وبحر أوخستك شرقا والصين ومنغوليا وكازاخستان وجورجيا جنوبا (العوضي، 2017، صفحة 18)

- **المحدد السكاني:**

تحتل روسيا من حيث عدد السكان المرتبة الخامسة عالميا بعد الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا، حيث بلغ عدد سكانها خلال عام 2019 نحو 146 مليون و746 ألف نسمة (القليوني، https://www.alaraby.co.u ،2019)

يتركب المجتمع الروسي من 130 جماعة عرقية ويمثل الروس 10.1% من العدد الإجمالي للسكان، في حين يمثل التتار 3.8% والأكرانيين 3%إضافة إلى العديد من البيانات أبرزها دين المسيح والإسلام والأرثودوكسية (العوضي، 2017، صفحة 19).

إن هذا الزخم من التنوع الديني والعرقي قد يؤدي إلى التقليل من قوة الدولة وزعزعة استقرارها وأمنها الداخلي مما ينعكس على سياستها الخارجية، إلا أن الوحدة القرارية الروسية تدرك أهمية المتغير البشري وتأثيره على السلوك السياسي، لذا عمدت على طرح مبادئ أساسية تقوم عليها الأمة الروسية تتمثل في (مدوخ، 2015/2014): وحدة الهوية، الشعب الروسي أمة واحدة ذو ثقافة مشتركة، اللغة الرسمية هي الروسية، تعايش العرقيات، الأمة الروسية مدنية ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية مهما كان عرقه أو بلده الأم.

- **المحدد الاقتصادي:**

استطاع الاقتصاد الروسي العودة من جديد ضمن اقتصاديات العالم الأكثر نشاطا وجاذبية للاستثمارات، ذلك منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين سدة الحكم وقيامه بالعديد من الإصلاحات، كفتح اقتصاد السوق ودعم صغار رجال الأعمال و خفض الاعتماد على الواردات وزيادة دخل متوسط الفرد الروسي وتحقيق الرفاهية .

ما ساعد روسيا على الصعود من جديد بعد ويلات الحرب الباردة هي تلك الموجودات الطبيعية الأصيلة والثابتة التي أعطت الاقتصاد وزنا وثقلا كبيرا، إذ تحتوي جبال الأورال على كميات هائلة من النفط والغاز جعلت من روسيا في طليعة الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية، إذ تستحوذ 26,7 % من احتياطي الغاز في العالم،و تعتمد استراتيجيتها الاقتصادية على توزيع الطاقة في السوق الأوروبية حيث تزوده بـ 50% من النفط والغاز وتعتمده كوسيلة ضغط والتخلص من الهيمنة الأمريكية.

- **المحدد العسكري:**

تعد روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي عسكريا الذي كان يشكل القوة العالمية الثانية الموازية للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تمتلك حاليا نسبة 85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، كما ورثت 90 % من القوات النووية و 85% من القوات البرية والصواريخ العابرة للقارات، إضافة إلى عدد لا يستهان به من الغواصات والقاذفات بعيدة المدى (الامارة، ، 2005، صفحة 28)

عمل الرئيس فلاديمير بوتين على تعزيز المنظومة العسكرية بأحداث التقنيات والكفاءات القادرة على مواجهة التحديات والمخاطر لضمان أمن وبقاء الدولة، فحسب إحصائيات أوردها موقع Global fire power 2020 يعد الجيش الروسي ثاني أقوى جيش في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بقوام يبلغ مليون و13 ألف جندي، بميزانية دفاع تبلغ 48 مليار دولار، كما تمتلك عتاد عسكري ضخم يتألف من 742 طائرة هجومية وأكثر من 2000 طائرة هيليكوبتر، ونحو 13 ألف دبابة و27 ألف مدرعة و62 غواصة (https://www.globalfirepower.com/, 2020) .

ما يصبو إليه الرئيس بوتين خلال صب جل اهتمامه على القطاع الاقتصادي والعسكري المتكاملان مع بعض هو الحفاظ على مصالح روسيا ومكانتها كقوة كبرى عالمية حاملة للإرث السوفياتي ومواكبة لأحدث التطورات والتفاعلات الواقعة على الساحة الدولية.

في أواخر 2019 وبداية 2020 يمكن القول أن روسيا تقدمت خطوة عن الدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية في 27 ديسمبر 2019 خبرا غيَّر قواعد اللعبة وهو نجاح تجربة الصواريخ فائقة السرعة من فئة الصواريخ التي تعرف بـ Hypersonic (fraioli, stratigic comments-Hypersonic Weapons and strategic stability, 2020, p. 01) ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن بعد عن انتهاء مشروع هذه الصواريخ التي تتراوح سرعتها ما بين 500 و 25000 كيلومتر في الساعة، أي ما بين ميل و 5 أميال في الثانية، إضافة إلى قدرتها على المناورة وتغيير مسارها مقارنة مع صواريخ كروز التي تسلك مسارا واحدا من النقطة "أ" نحو النقطة "ب" وبالتالي يسهل على الأقمار الصناعية تحديد مكان ووقت وقوعها (speir, ritchard; nacouzi,

(george; A.Lee, carrie, 2018, p. 12). ويكمن سر خطورة هذه الصواريخ في عدم وجود رادع لها أي لا توجد لها منظومة دفاع جوي قادرة على مجابهتها، إضافة إلى صعوبة رصدها وتتبعها منذ انطلاقها إلى ارتفاعها الذي يتراوح بين 40 و 100 كيلومتر من على سطح الأرض وصولا إلى هدفها الذي ستصيبه لا محال وبدقة شديدة (speir, ritchard; nacouzi, george; A.Lee, carrie, 2018, p. 17)، وهذا ما يجعل روسيا تشكل تهديدا فعليا للقوى الكبرى المعادية لها، وما قد يؤدي إلى إحداث خلل في توازن القوى على الصعيد العالمي إن لم يكن هناك رادع لها.

ب_المحددات غير المادية:

- **المحدد السياسي:**

وفقا للدستور الروسي الصادر سنة 1993، تعتبر روسيا فيدرالية ذات نظام سياسي ديمقراطي ونظام حكم شبه رئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء والحكومة، تتكون روسيا الاتحادية من 83 وحدة إدارية فدرالية، تنقسم إلى 21 جمهورية، 46 إقليما و 9 مقاطعات و 4 مناطق ذات استقلال ذاتي ومدينتين فديراليتين ذات قيادة سيادية هي موسكو وسان بطرسبورغ (الامارة، ، 2005، صفحة 16)

إن المهمة الرئيسية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين هي استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى من خلال الثبات على مواقف مستقلة، دون الرفض أو التأثير على الماضي السوفياتي كونه جزء من الذاكرة الروسية (سعدون، 2009، صفحة ص ص 01_02). غير أنه كغيره من الدول الأخرى هناك أنصار لتياره وطريقة تحقيقه للأهداف ومصالح الدولة وهناك نخب سياسية وجماعات مصالح تنظر للرئيس على أنه ذو فكر متطرف ويجب تغييره والانفتاح على الغرب والسوق الاقتصادي العالمي. (كابلي، 2013). http://www.alarabiya.net

إن طبيعة النظام السياسي الروسي لا يفوض لجهة واحدة أو سلطة واحدة أن تكون مركزا للقرار أو صاحبة القوة الشرعية التي تمكنها من فرض سياساتها وتصوراتها، إنما هناك العديد من الأحزاب على غرار السلطات الثلاث على التوالي التشريعية، التنفيذية، القضائية مفصول بينهم دستوريا، إضافة إلى النخب

السياسية المتمثلة في الليبراليون، القوميون المحافظون ورجال الأعمال التي تساهم بشكل أو بآخر إما في دفع ودعم سياسات الرئيس أو في ضحد قراراته وتثبيطها.

- **المحدد المجتمعي والأيديولوجي:**

إن آليات ترسيخ الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروسيين، إذ أن مصطلح القومية الذي يعد الأساس في بناء وتشكيل الدول الحديثة لم يكن له أي دور أو دافع في عودة وتطور روسيا من جديد (tishkov, 2008, p. 172) و سياسة بوتين الجديدة لا تقوم على أيديولوجية عالمية تحت لواء معسكر يدعو للقومية المتطرفة، بل تقوم على وطنية ترتكز على رأسمالية دولة تخاطب المشاعر الوطنية وترفض استغلال الغرب لها (بشارة، 2015، صفحة 07)،و تنطلق من مصلحة الدولة وأمن حدودها وشعبها قامعة بذلك شتى أنواع الحركات الانفصالية وداعية للوحدة والأمة الواحدة ذات ثقافة مشتركة.

2.2. المحددات الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأية دولة بالعوامل الخارجية التي تفرزها البيئة الإقليمية والدولية والتي تلعب دور المحدد لأنماطها وسلوكها، يمكن تحديدها بالاسقاط على الدولة الروسية من خلال :

أ_المحددات الإقليمية:

تعد روسيا دولة قارية كبرى لها مصالح وأهداف إقليمية تتصدر قائمة أولويات سياستها الخارجية، إذ تسعى إلى إعادة التقارب مع دول الجوار خاصة منها دول شرق أوروبا وجنوب آسيا لتعود بذلك فاعلا إقليميا مهيمنا، إلا أنه لا يمكن الاستغفال عما تحمله البيئة الإقليمية المجاورة من عقبات عديدة تتمثل في وجود قواعد عسكرية لحلف الناتو في أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى (المعيني، 2009، صفحة 44).

إن الموقع الجيوبوليتيكي الروسي يلقي بثقله الكبير على تناسبات علاقاتها الدولية مع الجوار، فتارة نجدها تتجه نحو الغرب الآسيوي وتطالب بالمحادثات الإصلاحية مع الدول الأوروبية ودول منطقة الشرق الأوسط وتدعوهم لإقامة علاقات اقتصادية وتعاون ثنائي هدفه إحداث تقارب روسي أوروبي والتقليص من حدة التواجد والتهديد المتعلق بنشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبا الشرقية (حسين، 2015،

صفحة 319)، ما يؤدي إلى احتمال تلامس القوى الغربية مع الحدود الروسية ومن ثم تطويقها وحصرها في جغرافيتها الصعبة وعزلها عن الساحة العالمية كونهم يدركون أن بسط نفوذها الإقليمي يتعارض مع مصالحهم واستراتيجياتهم (سبيتان، 2011، صفحة 302).

أما من توجه آخر نجدها تصوغ سياساتها نحو الجنوب الآسيوي الذي يضمن لها دورا اقتصاديا وسياسيا فعالا ومؤثرا، فالسياسة الخارجية الروسية تجاه كل من الصين، اليابان الهند قد اتسمت بالتعاون والتنسيق الشامل في مختلف المجالات انتهت بإقامة تحالفات عديدة منها: تحالف الكومنولث، منظمة شنغهاي، منظمة تعاون آسيا الوسطى لتحقيق الأمن والاستقرار (الدسوقي، 2007، صفحة 76).

ب_المحددات الدولية:

تتسم البيئة الدولية بالعديد من التناقضات والعلاقات التعاوينة والصراعية وأخرى تنافسية تؤثر وتتأثر بها جميع الدول والقوى، ما انعكس ذلك على سياسة روسيا كغيرها من الدول، إذ أن سعيها ورغبتها الصاعدة لتبوأ مكانة عالمية فاعلة تتصادم بالتأكيد مع رغبات ومصالح دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تطويقها بحزام ناري وتكبيلها بالعقوبات الاقتصادية ومنعها من المشاركة في الأحداث الدولية أو التغيير فيها، لذا نجد أن روسيا تلجأ في الكثير من الأحيان لبناء تحالفات تعاونية اقتصادية وعسكرية تزيد بها نفوذها ودعمها وتضفي عليها فرصا وخيارات عديدة لتعظيم قدراتها ودورها العالمي (الراوي، د.س.ن، صفحة 171).

2. 3. أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية:

تتعدد أهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية وفقا لإمكانيات الدولة التي تتيح لها القدرة على تحقيقها بأقل قدر من الخسائر، لهذا من الواضح أن الرئيس الروسي قد كرس قدرا ملحوظا من الاهتمام لتسطير الأهداف واختيار الوسائل المثلى القادرة على تحقيقها وحمل ثقلها الدولي على المدى القريب والبعيد (الاصفهاني، 2001، صفحة 164)، يمكن أن تتعرف عليها من خلال ما يلي:

أ_ أهداف السياسية الخارجية الروسية:

- تقوية القدرات الروسية والحفاظ على الأمن القومي الروسي، فالتخوف من قيام النزاعات الحدودية فرض عليها تعزيز قدراتها العسكرية والمشاركة في إنشاء منظمات التعاون وإقامة قواعد عسكرية في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ السوفياتي سابقا (العوضي، 2017، صفحة 01)
- تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي من خلال فتح أبواب الاستثمار وتنشيط تجارة الأسلحة وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول الناشطة مثل: مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى – منتدى آسيا-الباسيفيك للتعاون الاقتصادي (شلبي، بوتين سياسة روسيا الخارجية، 2009، صفحة 258)
- إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب ورفض قواعد المباراة الصفرية، من خلال الإصرار على تخفيض حدة التوتر العالمي ورفض هيمنة قوة واحدة وتعزيز الاهتمام بمصالح الدول المهمشة عسكريا واقتصاديا.
- إقرار السلام العالمي ومكافحة الإرهاب من خلال تجنب النزاعات العسكرية والتأكيد على مبدأ التعاون والصداقة والحصول على أكبر قدر من الصفقات الاقتصادية التي من شأنها أن تزيد من مستوى الاقتصاد الروسي (الطحلاوي، 2014، صفحة 47)، إضافة إلى اعتبار مكافحة الإرهاب أحد أهم أهدافها الإقليمية والدولية وتندد بشدة الأطراف الأخرى الداعمة له كونه يحمل شعورا بتنامي الفوضى وانتهاك حقوق الإنسان (العوضي، 2017، صفحة 03).

ب _وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية:

الوساطة في حل الأزمات: عن طريق التوسط ما بين الدول المتصارعة وحل القضايا بطرق سلمية والحيلولة دون نشوب حرب أو تفاقم أزمة.

اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية: إذ لا تزال روسيا تسعى إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في حل الأزمات والمطالبة بتدخلها والتنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الأداة الدبلوماسية: التي تعد من أكثر الأدوات التي تعتمد عليها روسيا في الكثير من الأحيان من أجل إنهاء التوترات بخسائر أقل معلنة بذلك سياستها المسالمة وغير العدائية كما صور للبعض عنها ووظفتها

بشكل مكثف في إدارة علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وأرست من خلالها قواعد الثقة مع قادتها وشعوبها (غريب، 2017)/https://democraticac.de

الوسيلة الاقتصادية: في الكثير من الأحيان نجد أن روسيا تستخدم الاقتصاد كوسيلة ضغط على الدول الأخرى خاصة منها التي تفتقر للثروات والمواد الأولية وتعمل روسيا على تزويدها بها، مثل إمداد الاتحاد الأوروبي بـ 40% من الغاز الطبيعي، لتمرر مصالحها الاقتصادية والأمنية إضافة إلى زيادة الاستثمار وفتح أسواق عالمية جديدة تدفع بعجلة التطور الاقتصادي (غريب، 2017). https://democraticac.de/

الوسيلة العسكرية: تتجنب روسيا استخدامها وتتركها آخر اختياراتها لأبعد الحدود الا إذا كان الوضع يمس أمنها وحدودها القومية وإذا حدث وحصل ذلك سوف لن تتردد في تحريك أساطيلها وطائراتها حماية لهدفها الأسمى وهو الحفاظ على أمن واستقرار شعبها وحدودها.

3. توجهات السياسة الخارجية الروسية خلال فترة 2018/2020:

للجغرافيا معالم وأحكام تفرضها على السياسة الخارجية، تصدق هذه المقولة على دولة روسيا الاتحادية، إذ فرضت عليها جغرافيتها أن ترتبط بمناطق أخرى من العالم لفك قيودها وعزلتها ورسم حدود جديدة تضمن أمنها ومصالحها.

3. 1 . السياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: سوريا نموذجا:

إن اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط يأتي من منطق الاستجابة لموقعها الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ومصادر التهديد ومجال الحركة والنفوذ وإقامة العلاقات الاقتصادية ذات قيمة ومصلحة، وهذا ما وجدته في منطقة الشرق الأوسط تحديدا كون هذه الأخيرة تعبرعن همزة وصل بين القارات الثلاث ونقطة ارتكاز لسياسات القوى الكبرى، والعديد من التبادلات والتفاعلات الدولية إن لم نقل جميعها تمر من خلالها وتحدث فيها، و روسيا تراها مجالا حيويا ومفتاحا رئيسيا لسياساتها و وصولها للمياه الدافئة.

تمتاز طبيعة العلاقات الروسية بمنطقة الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد، فكما هو المعروف أن العلاقات الروسية–التركية قد شهدت زخما تاريخيا من النزاعات والتوترات، إلا أن الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في مطلع القرن 21، كانت فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقاتها فالدوافع والمصالح السياسية والاقتصادية ورفضهم الهيمنة الأمريكية على المنطقة كانت الحافز الكبير في تلاحم صناع القرار والاستفادة من امتيازات بعضهم البعض كالثروات والمعابر والممرات التجارية والنفوذ، إذ أن نحو 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية (حكيم، 2017، صفحة 183)، في مقابل ذلك تستفيد تركيا من النفط والغاز الروسي وتعزز مكانتها بين دول آسيا الوسطى والقوقاز. كما تعد إيران بالنسبة لروسيا امتدادا جغرافيا لها، يشكل أحد المعابر البرية تجاه المياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي، لهذا تحاول موسكو الاستفادة من التقارب منها في لعبة شد الحبل مع الغرب المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية كون إيران في عداء قديم مع هذه الأخيرة (زيدان، 2013، صفحة 251) .

و ليس من المبالغة لو قلنا أن الروس تعد سوريا مفتاح الشرق الأوسط والمنطقة التي تتيح لها فرصة تغيير النظام الدولي (بهلول و غريب، استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011-2018)، 2019، صفحة 178)، إذ تعد هذه الأخيرة المنفذ البري الرئيسي لروسيا نحو شواطئ البحر الأبيض المتوسط وتفتح لها أبواب الجبهة الأخرى من العالم.ترتبط روسيا وسوريا بعلاقات اقتصادية، عسكرية وسياسية على غرار اعتبارها امتدادعرقي وثقافي لها، إذ يعتبر الاتحاد السوفياتي أول من اعترف باستقلال سوريا وأقام معها علاقات دبلوماسية سنة 1994، وتعززت علاقاتهما بعد تولي الرئيس بوتين الحكم لتبدأ شراكة استراتيجية مبنية على أساس التعاون الاقتصادي والعسكري متضمنة مصالح روسيا بالدرجة الأولى باعتبار سوريا تمثل ميناءا لقواعدها العسكرية على رأسها قاعدة طرطوس، وعلى هدا الأساس يأتي التدخل الروسي في سوريا للحفاظ على تواجدها العسكري في الشواطئ الشرقية للبحر الابيض المتوسط والإبقاء على الاتفاقية المبرمة بين البلدين 1971 بإنشاء قاعدة بحرية في ميناء طرطوس (التدخل العسكري الروسي في سوريا، 2016) http://www.barq.com، أي دفاعا على مكانتها ومصالحها الذاتية والتنازلات التي قدمها لها نظام بشار الأسد من جهة وخوفا على مصالحها الجيواستراتيجية وانتقال العدوى لدوائر الأمن القومي الروسي

المباشرة من جهة اخرى. (بهلول و غريب، استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011-2018)، 2019، صفحة 179).

مثل التدخل الروسي في سوريا منذ سبتمبر 2015 تصاعدا للانخراط الروسي في منطقة الشرق الأوسط مما دفع العديد من الخبراء لتسليط الضوء على السياسة الروسية، وبرزت العديد من المؤشرات حول ذلك تتمثل في العلاقات السياسية الروسية-السورية، إذ تعتبرالقضية السورية أحد أهم المحاور الاستراتيجية في السياسة الروسية، وفي هذا الإطار كثفت روسيا انخراطها في دبلوماسية الأزمات سواء مفاوضات أستانا أو مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت في اسطنبول في أفريل 2018، بمشاركة روسيا، تركيا وإيران وفي طهران سبتمبر 2018 (عبد الوهاب، 2019/2018، صفحة 06) ،و في الآونة الأخيرة طفت على سطح العلاقات بين النظام السوري وروسيا توترات غير مسبوقة انحدرت عاى اثرها علاقات هاتين الدولتين إلى أدنى مستوى عرفته منذ بداية الأزمة 2011 والتدخل الروسي 2015 مما قد يؤدي إلى احتمال انسحاب روسيا كمدافع على بقاء نظام بشارالأسد بل من الممكن أن تصوت ضد بقائه مقابل تشكيل حكومة انتقالية تشمل المعارضة والنظام وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" (خطة روسية لسوريا: تنحية الاسد و حكومة انتقالية، 2020) http://bit.ly/2b09nir ،لكن الزيارة غير المعلنة لمبعوث روسي عسكري إلى دمشق قد وضعت حدا لكل هذه الاحتمالات والشائعات التي سادت بقوة ليُطَمئن بعدها "ألكسندر يفيموف" السفير الروسي في سوريا بشار الأسد و يفند وجود خلافات بين الطرفين، كما يؤكد استمرار روسيا بالعمل بجانب النظام وفق الاتفاقيات المبرمة والمعمول بها ولا تسعى أبدا نحو التخلي عنه مقابل حكومة أخرى.

لا تزال العلاقات العسكرية بين الطرفين محكمة حيث بقيت روسيا مستمرة لحد الآن في تقديم الدعم اللوجيستيكي وحماية النظام أمام ضغوطات الغرب المستمرة ودعوتهم للانتقال إلى مرحلة جديدة يُستثنى منها بشار الأسد، ومن الدعائم والصادرات العسكرية لسوريا خلال هذه الفترة تتمثل في 400-5 منظومة صواريخ "اسكندر-إم" -المركبات المدرعة من نوع "تايفون-ك- دبابات جديدة من نوع تي-90

وتي A-90 (اسلحة روسيا ابهرت العالم، 2020) http://sputnikNews.com والتي اختبرت بشكل جدي في المعارك العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية المتواجدة على الأراضي السورية.

كما تخطط روسيا لدعم الجيش السوري ليصبح شريكا موثوقا به في الحفاظ على استقرار المنطقة ومنع أية توترات مستقبلية، فموسكو ترغب أن يكون الجيش السوري الجديد مؤسسيا بالدرجة الأولى غير مسيس أو أيديولوجي تتحكم فيه الطائفية، والمتتبع للأحداث في سوريا يدرك أن بين عامي 2016 و2018 استطاعت روسيا أن تنشئ الفيلق الخامس والسادس من جماعات مسلحة موالية للحكومة ومتمردين تم العفو عنهم ثم أدمجتهم في بنية تحتية عسكرية قوية تحت سيطرة صارمة من الحكومة المركزية، ساعية بذلك إلى تعزيز فعالية وقاعدة الجيش السوري لتكون دمشق أكثر قوة واستقلالية قادرة على مجابهة المخاطر وتخفيف الحمل على روسيا وتضمن أمن قواعدها ومصالحها والخطوط العريضة لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط ككل (khlebnikov, 2020, p. 02)

3. 2 .السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا:

شهدت العلاقات الروسية مع دول شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة تطورا مهما اتضحت معالمه منذ تولي بوتين السلطة، حيث استطاع من خلال حلفائه التقليديين في مقدمتهم الجزائر وشركائه الجدد مثل المغرب، ليبيا والصومال أن يرسي قواعد الدولة في المنطقة ويسعى للحفاظ عليها وتثمينها من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والجيوسياسية، ورسم إمدادات عسكرية وابرام صفقات التسليح وتعزيز التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب وتكثيف المبادلات التجارية (الحادك، 2015، صفحة 31)، وعلى هذا الأساس برزت ملامح السياسة البوتينية الجديدة في شمال إفريقيا تخلت فيها عن الأسس الأيديولوجية وفضلت التركيز على تطوير المصالح الاقتصادية وضمان ولاء حلفائها وتثبيت مكانتها في المنطقة، ولو أردنا الغوص في حيثيات السياسة الخارجية الروسية في منطقة شمال إفريقيا ستبرز لنا الجزائر كمثال أعلى في التعاملات وحليف استراتيجي لها تربط بينهما علاقات متنوعة ووطيدة لعل أبرزها:

- **العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين روسيا والجزائر:**

إن زيارة وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" للجزائر في أواخر جانفي 2019 كان بمثابة المؤشر على اهتمام روسيا بالتقارب معها، فقد أكد خلال هذه الزيارة على ضرورة استمرار المساعدات و التموين العسكري والاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين، إذ زودت موسكو الجيش الجزائري بين عام 2014-2018 نسبة 66% من الأسلحة (2020، صفحة 08)، و كانت ولازالت الجزائر المستورد الأول من روسيا في مجال التسلح من أبرز الأسلحة التي استوردتها هي دبابات T-90، أنظمة الدفاع الجوي S-300 إ طائرات سوخوي الشهيرة ونظام S-400 الصاروخي إضافة صفقات أخرى تتعلق بالغواصات (العلاقات الجزائرية الروسية العسكرية ، 2018) http//:defeuse-arabic.com. كما تعتزم على اقتناء طائرات من نوع سوخوي 57 وسوخوي 34 خلال السنوات القادمة ليحتل بذلك الجيش الجزائري المركز الثاني إفريقيا والثالث عربيا و 28 عالميا من حيث القوة و الكفاءة و العدد وفق آخر تصنيف عسكري الصادر من موقع Global Fire Power .

لا يسود العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا سوى الطابع الطاقوي فعلى غرار التصديق على مذكرة الشراكة بين شركة الغاز الروسية "غاز بروم" وشركة الغاز الجزائرية "سونطراك"، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مشترك لاستكشاف النفط، فقد وقعت الجزائر وروسيا مذكرة تفاهم بين الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية (COMENA) ومؤسسة الطاقة الذرية الروسية ROSATOM عام 2018، وأعلنت الجزائر أنها تخطط لبناء محطة للطاقة النووية بمفاعل مائي مضغوط لعام 2025 (لكريني، سياسة روسيا و التغيرات في شمال افريقيا ، 2020، صفحة 08) ،بمساعدة روسية والتي تستطيع من خلالها هذه الأخيرة أن تبرز قدراتها العلمية وتعزز بصمتها في المنطقة على المدى الطويل.

ان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل الأولوية في أجندات الاستراتيجية الروسية الجديدة التي من الممكن أن نحدد ثلاث ركائز تقوم عليها وهي:

- **جيوسياسية:** تركز روسيا على بناء علاقات اقتصادية واستراتيجية مع كل من إيران، سوريا، ليبيا والجزائر وتحسين علاقتها مع تركيا والسعودية والكيان الصهيوني ذلك لزعزعة المكانة الأمريكية وتقليص

نفوذها وفرض نفسها كبديل سلمي مناهض للنزاعات في المنطقة (بهلول، استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا بعد 2010، 2018، صفحة 377).

- **اقتصاديا:** تزخر المنطقتين بالموارد الطاقوية، كما يحتويان على مسار بحري رئيسي للتجارة الدولية، ويعتبران مركز ثقل العالم ونقطة ارتكاز لسياسات وتفاعلات القوى الكبرى، كما من شأنهما أن يثبتا وزن ومكانة الدولة ما إذا أحبكت السيطرة على ممراتهما وبؤراتهما الاستراتيجية.
- **أمنيا:** تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا امتدادا لدوائر الأمن القومي الروسي، وبناء علاقات وطيدة مع دول كلا المنطقتين من شأنه أن يشكل حزاما أمنيا للحدود الروسية المترامية الأطراف تستطيع أن تواجه من خلالهما كحلفاء منافسيها الذين يرغبون في تطويقها وحصرها في جغرافيتها بعيدة كل البعد عن حيثيات الساحة الدولية.

4 .الرهانات الروسية الإقليمية والدولية، والبحث عن الفرص في ظل جائحة Covis-19:

مما لا ريب فيه أن جائحة كورونا هي ظاهرة عالمية بكل معنى الكلمة، فجميع البلدان تأثرت بها وبعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ لم يعد الأمن يرتبط بحماية الحدود وضمان الاستقرار الداخلي والخارجي إنما تعدى ذلك نحو توفير الأمن الصحي وضمان سلامة وعلاج الأفراد والمواطنين، إلا أن فيروس كورونا المستجد وضع الدول أمام واقع مستعصي الحل.

4. 1 تداعيات فيروس كورونا على مستقبل ومكانة روسيا إقليميا ودوليا:

تزامنت بداية انتشار فيروس كورونا في روسيا مع اليوم الذي يفترض أن يصوت فيه الناخبون الروس على تغيير الدستور بما يسمح للرئيس فلاديمير بوتين بالبقاء في الحكم حتى عام 2036 (مشاكل بوتين تتصاعد مع اتضاح تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الروسي، 2020) http://alquds.co.ok، مما أدى إلى تأجيل هذا الأمر إلى أجل غير مسمى ووضع الرئيس تحت الأنظار والمراقبة لاخراج روسيا من هذه الأزمة مجددا كما سبق أن أخرجها من أزمات عديدة.

على غرار الجانب السياسي فإن عواقب Covis-19 كانت وخيمة على الاقتصاد الروسي، فقد تم غلق الحدود البرية والبحرية والجوية وتعليق إنشاء المشاريع وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة. كما حدث تراجعا كبيرا

في الميزان التجاري الروسي نتيجة توقف الدول عن استيراد النفط على رأسهم الصين، وما زاد العواقب حدة هو سقوط أسعار النفط جراء النقاشات والتوترات التي حصلت بين موسكو والسعودية بما سميت "حرب الأسعار"، حين رفضت روسيا قرارات اجتماع منظمة الأوبك في مارس 2020 بخفض الإنتاج والسيطرة على تهاوي الأسعار مصرة بذلك على استمرار إنتاجها كما هو لتنخفض بعدها قيمة النفط بأكثر من 65% منذ ماي 2019 (بانك، 2020، صفحة 02).

إن تداعيات فيروس كورونا كان لها دورا كبيرا في تعميق الأزمة الاقتصادية، ففي حين وصلت معدلات الإصابة بالفيروس في روسيا في 22 مارس 2020 نحو 600 ألف حالة إصابة وسجلت 8190 حالة وفاة، وجدت روسيا نفسها مضطرة الى رصد 1.4 تريليون روبل أي ما يقابل (17.76 مليار دولار) للتصدي لتداعيات Covid-19 واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للمواطنين ودعم الاقتصاد (تاثير تداعيات كورونا على الاقتصاد الروسي، 2020) http://alain.com.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي ففي حين أفضت الجائحة إلى توقف مؤقت للقتال في محافظة أدلب في سوريا، جراء التفشي السريع للفيروس زرع هلعا في أوساط القوى المتواجدة في المنطقة لا سيما حين شهدت إيران تزايدا مستمرا في عدد الإصابات والتي تعتبر لاعبا مهما على غرار تركيا وروسيا، فان روسيا أعلنت عدم توقفها على دعم النظام واستمرت في ترسيخ مكانتها ودورها في منطقة الشرق الأوسط تحت عنوان أن السياسات الروسية في الشرق الأوسط لا تتطلب إنفاق مبالغ طائلة ولا تؤثر كثيرا على الاقتصاد الروسي المهتز حاليا (روسيا و الحسابات الفيروسية، 2020) http://imperia.com ، ولم تطرأ أية تغييرات على الاستراتيجية التي اتبعتها موسكو منذ تدخلها في الأزمة، وحافظت على وقف إطلاق النار مع تركيا مقابل التخلي عن السيطرة على إدلب، كما انخرطت في الشمال الشرقي لسوريا واكتسبت المزيد من السيطرة على موارد النفط السوري.

الجدير بالذكر أنه رغم سياستها الداخلية غير المستقرة وتراجع شعبية الرئيس بوتين بنسبة 63% منذ 2013 وفقا لاستطلاعات مؤسسة "ليفادا"، وتكبيل اقتصادها بخفض أسعار النفط وتراجع عائداتها بنحو 165 مليار دولار وبلوغ الإنتاج القومي نسبة 10% إضافة إلى بلوغ عدد الإصابات في 26 ماي

2020 قرابة 326342 حالة (عطية، 2020)http://Sni.doudflaressl.com، مع ذلك لا تزال روسيا مستمرة في نشاطها على الصعيد الإقليمي والدولي ومستمرة في توجيه سياسة خارجية قوية قائمة على التواصل مع الدول حول الأوضاع الداخلية والخارجية الراهنة، لا سيما منهم حلفاؤها الذين تختصهم بمشاركة رسمية وأخرى فعلية تعاونية لمجابهة التداعيات المستمرة طوال عام 2020. في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يركزان على نحو أكبر على شؤونهما الداخلية وتعميق مشاعر القومية والحيلولة دون حدوث انفلات للأمور السياسية والاجتماعية.

4. 2 . روسيا في ظل جائحة كورونا: مساعدات متواضعة وأهداف ضمنية:

يمكن القول أن انتشار فيروس كورنا جاء ليؤكد عبارة "الأزمات تظهر حجم القوة الحقيقي للدول والمؤسسات"، ففي خضم الاضطرابات التي يعيشها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كانت روسيا تستغل هذه الفرص السانحة لتثبت نفسها على الساحة من خلال دعم فنزويلا (FACON, 2020, p. 08)، أو تقديم مساعدات طبية ينقلها الجيش الروسي لصربيا والصين، فضلا عن المساعدات المقدمة إلى البلدان الشريكة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (أرمينيا، بلاروسيا، كيرغيستان)، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرئيس قد وقع مرسوما يحظر طرد الأجانب ويطالب بالتمديد التلقائي لفترة صلاحية تأشيراتهم (FACON, 2020, p. 08)

إن المساعدات الدولية التي قدمتها روسيا تحت غطاء الإنسانية ما هي إلا رسالة مشفرة وموجهة للدول الغربية على أنه لا مفر من التواجد الروسي والإعلان على أن نموذج أحادي القطبية لم يعد صالحا ومواكبا للتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، فكل ما يحدث اليوم لم يعد من شأن مركز سلطة واحدة ومركز قوة واحدة وسيدا واحدا، إنما من شأن جميع الدول والقوى الكبرى التي بإمكانها إثراء المساعدة والتغيير نحو الأفضل. و رغم القول أن القيادة الروسية تصطاد في المياه العكرة لكن لا بد من الاعتراف بأنها دائما ما تصيب الهدف ولو بشكل نسبي، فحين وجدت روسيا ثغرة لإحداث الهلع واهتزاز الثقة في البيت الأوروبي من خلال إيطاليا لم تتردد في إرسال المساعدات لها تحت شعار: "أن إيطاليا ليست وحدها" (الديب، 2020) http://Sni.doud، في الوقت الذي تم عزلها من قبل دول الاتحاد الأوروبي ولم تقدم لها أية

اعتبارات أو مساعدات كما تنص عليه الاتفاقيات المبرمة بينهم، إذ أنه وفقا لمعلومات رسمية من وزارة الدفاع الإيطالية وصل حوالي 120 متخصصا، بما في ذلك أخصائيو الأوبئة وعلماء الفيروسات وشاحنات KDA.Or Lang Kamaz.TMS.65O، للتطهير (قادرة على رش ما يصل إلى 5 كيلوميترات مربع كل ساعة)، و100 جهاز تنفسي و500 ألف قناع (الديب، 2020) http://Sni.doud، إضافة إلى مختصين في مكافحة إنفلونزا الخنازير والجمرة الخبيثة وخبراء شاركوا في برامج مكافحة الإيبولا والطاعون. كل هذه المساعدات كان الهدف المعلن عنه إنسانيا، الا أنه يعكس خطوة جيوسياسية هدفها تعزيز أصوات معارضي العقوبات الاقتصادية و تسويق روسيا كدولة مسالمة وتفضل الديبلوماسية الناعمة ومستعدة للمساعدة، وهي أيضا قوة لا تقهر ولا تعتبر أوروبا كتهديد لها، حيث تم نقل المساعدات عن طريق الجيش والطائرات الحربية لتبرهن أنه يمكن استخدام القوة العسكرية لأغراض غير قسرية (FACON، 2020، صفحة 09)، بالإضافة إلى إظهار كفاءة جنودها وفعالية طائراتها وسرعتها في التعبئة، أمام فشل النظام الأمريكي (حلف الناتو) على تقديم الحماية والمعدات الوقائية بالرغم من تواجده على أراضي القارة الأوروبية.

كما ناشدت موسكو برفع العقوبات الاقتصادية خلال السياق الصحي الحالي والدعوة إلى التخلي عن الطبيعة اللاإنسانية في إشارة منها إلى القرارات الأمريكية بشأن إيران، ونددت أيضا بأنانية الولايات المتحدة الأمريكية حين أعلنت تعليق مساهماتها المالية في منظمة الصحة العالمية (fandiari, 2020). www.rferl.org

لم تستثني روسيا دولا على حساب أخرى، إنما نسقت المساعدات مع أغلب الدول المتضررة في الشرق الأوسط، الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا في مقدمتهم دولة الجزائر، حيث حطت الطائرات الروسية في 29 أفريل 2020 بالقاعدة الجوية بوفاريك وهي محملة بالمعدات الطبية والأقنعة والأجهزة التنفسية كمساعدات إنسانية مجانية بصفتها أحد الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة (وصول مساعدات طبية روسية إلى الجزائر لمواجهة كورونا، 2020) www.fadaamedia.com .

ربما عام 2020 قد ثبط سياسات جميع دول العالم في مكانها سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والجيوسياسية، إلا أن الدولة الروسية وما تشهده من اضطرابات وتوترات داخلية في ذروة القوة، وتأثرها بهبوط أسعار النفط، قد كافحت من أجل الاستجابة للفرصة التي أتيحت لها وأبقت سياستها الخارجية في ديناميكية مستمرة، بل وتجرأت بخوض قرارات تخص الشؤون الداخلية للدول على الصعيد الإقليمي والدولي وأظهرت نفسها كقوة عظمى موازية للقوى الغربية وبذلك لم تعد هذه الأخيرة قوة واحدة في العالم، بل وعليها أن تدرك قيمة ومكانة الأقطاب المتعددة والقوى الصاعدة، فمن منطق روسي فإن مفاهيم وممارسات الهيمنة والسيطرة غير مناسبة تماما في القرن الحادي والعشرين وقد جاء Covid-19 بشكل أساسي ليثبت بأن الأيديولوجية الليبرالية قد فقدت مصداقيتها ولا يمكن الادعاء بفرض نفسها في كل مكان من العالم .

الخاتمة

باتت روسيا الاتحادية إحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي لا سيما بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم وتجسيده لمنظومة الإصلاحات الاقتصادية داخل روسيا، ليشهد بذلك نشاطا مقارنة مع الفترات السابقة، ذلك لإدراك صانع القرار بأن الاقتصاد هو الصعب الذي تقوم عليه قوة الدولة السياسية والعسكرية. ومن هنا نستنتج أن كل من المحددات الداخلية والخارجية قد ساهمت في رسم أدوار وأهداف السياسية الخارجية الروسية وانعكست على اهتمام القيادة السياسية بتطوير العلاقات مع الدول المجاورة والتركيز على إقامة شراكات اقتصادية وعسكرية.

لم تستثني روسيا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجنداتها وأولويات سياستها الخارجية، إذ وجدت من خلالها مفتاحا أساسيا لتحقيق رغبتها الرامية بإعادة إحياء دورها العالمي وسارعت بإقامة علاقات شراكة مع دول المنطقة كونها تمثل سوقا واسعا لبيع أسلحتها ومواردها الطاقوية من جهة ولكسبها كحليف استراتيجي تقوض به قوتها الاقتصادية وأمنها القومي.

اهتزت دول العالم بأسره بتداعيات الأزمة الصحية Covid-19 وتزايدت المخاوف من حدوث أزمة اقتصادية عالمية جديدة. وما زاد شرخا في الاقتصاد الروسي هو انهيار أسعار النفط لقيمة لم يشهدها من

قبل في الوقت الذي كانت تعاني الدولة من بيئة داخلية غير مستقرة وزيادة في عدد المصابين بالفيروس ويتوجب عليها أن تخصص لهم ميزانية مالية ضخمة لاحتواء الأضرار الناتجة عنه. في هذا السياق قد يرجح أغلب المحللون أن السلوك الخارجي الروسي سوف يشهد جمودا وتراجعا، إلا أن مشاهد العلاقات الدولية أثبتت أن روسيا لا تزال مستمرة في نشاطها بل وتضاعف اهتمامها بالمناطق الاستراتيجية والدول الحليفة ولو بشكل نسبي، كما شاهدنا مساهمات ومساعدات جريئة رغم كونها متواضعة لكنها موجهة نحو القوى المعادية لها و تحمل في طياتها رسائل بأن روسيا هنا والبديل قادر على المواجهة والتغيير ولو بطرق غير قسرية

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب :

أ _باللغة العربية :

الامارة ،لمى . (2005). *المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تاثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 2003/1990* ، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.

بانك، اندريه . (2020). *جائحة فيروس كورونا والصراع السوري، الآثار المترتبة على الجهات الفاعلة الدولية واستراتيجياتها*، بيروت: مؤسسة فريديريش ايبرت.

توفيق، سعد حقي . (2006). *مبادئ العلاقات الدولية*، بغداد : دار وائل للنشر و التوزيع

الحادك ، قاسم . (2015). *الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الروسية في شمال إفريقيا (حالة المغرب والجزائر)*، *تونس:* المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.

حسين،احمد سيد.(2015) .*دورالقيادة في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين*، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

زيدان ، ناصر . (2013). *دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين*، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

سبيتان ، فتحي ذياب . (2011). *قضايا عالمية معاصرة*، الاردن: الجنادرية للنشر و التوزيع.

الطحلاوي ،حميد عبد . (2014). *استعادة الدور : المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية*، القاهرة: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية.

العوضي ،حسين عماد حسني . (2017). *السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين* (المجلد 18)، المانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية.

المعيني ،خالد . (2009). *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*، دمشق: دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع.

ب _باللغة الانجليزية :

khlebnikov,valary .(2020) , *Russia and Syria Military reforme : Challenges and apportunities.* GARNEGIE: middle east center.

speir, ritchard; nacouzi, george; A.Lee, carrie. (2018) , *hypersonic missile non proliferation.hinding the spread of new class of weapons.* california: rand corporation.

الرسائل :

مدوخ ، نجاة.(2014/2015) .،السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010/2014 .(رسالة ماجستير) . بسكرة :جامعة محمد خيضر. *كلية الاقتصاد و السيير*

المجلات:

الاصفهاني ، بنية . (2001). مستقبل التعاون الروسي الايراني في ضوء التقارب الاخير. *مجلة السياسة الدولية*. المجلد 36.العدد144

بشارة ،عزمي . (2015). روسيا: الجيواستراتيجيا فوق الايديولوجيا و فوق كل شي. *سياسات عربية. العدد* (17).

بهلول ، محمد . (2018). استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا بعد 2010. *مجلو العلوم القانونية و السياسية . المجلد 10* . العدد01

بهلول ،محمد ، و غريب ،حكيم . (2019). استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011-2018). *مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية . المجلد 16 . العدد 02*

حكيم محمد، شاناز . (2017). ، تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا الاتحادية وتركيا وأثره على النمو الاقتصادي للبلدين خلال (1989-2015). العدد (2530).

الدسوقي ،ابو بكر . (2007). العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف و افاق التعاون. *دراسات دولية* .العدد170

الراوي ،عبد العزيز مهدي . (د.س.ن). توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلو ما بعد الحرب الباردة. *مجلة السياسة الدولية .العدد*(35).

سعدون ،حميد حمد . (2009). الدور الدولي الجديد لروسيا. *مجلة الدراسات الدولية* . العدد(42).

شلبي ، السيد امين . (2009). بوتين و سياسة روسيا الخارجية. *مجلة السياسة الدولية. المجلد 44 .العدد 175*

fraioli, paul. (2020). stratigic comments-Hypersonic Weapons and strategic stability. VOL *26*

isabelle, FACON .(2020) .La Russie Face à la Covid-19, Enjeux Nationaux et Internationaux .*fondation pour la recherche strategique.N°20*

tishkov, valery. (2008). the russian people and national identity. *russia in global affàirs . VOL06 ,N°03*.

التقارير و المنتديات:

خلافات روسيا والنظام السوري: دوافعها، حدودها وآفاقها.(2020). قطر: وحدة الدراسات السياسية.

سياسات روسيا والتغيرات في شمال إفريقيا. (2020). منتدى السياسات العربية.

شادي ،عبد الوهاب، و احمد ،عثمان. (2020). *حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018، 2019*.التقرير الاستراتيجي للابحاث و الدراسات المتقدمة

محمد لكريني. (2020). *سياسة روسيا و التغيرات في شمال افريقيا*. المغرب: منتدى السياسات العربية.

المواقع الالكترونية:

اسراء غريب. (2017). أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط :حالة الأزمة السورية"2011-2017". (17 06 2017)تاريخ الاسترداد 05 09, 2020، من https://democraticac.de/

اسلحة روسيا ابهرت العالم. (02 07, 2020). تاريخ الاسترداد 05 09, 2020، من http://sputnikNews.com

التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية. (2016). تاريخ الاسترداد 02 09, 2020، من barq.rs.com

العلاقات الجزائرية الروسية العسكرية . (11 10, 2018). تاريخ الاسترداد 05 09, 2020، من http//:defeuse-arabic.com

العلاقات الجزائرية الروسية العسكرية. (11 10, 2018). تاريخ الاسترداد 05 09, 2020، من http// :defeuse-arabic.com/2018

تاثير تداعيات كورونا على الاقتصاد الروسي. (4 4, 2020). تاريخ الاسترداد 06 09, 2020، من http://alain.com

خطة روسية لسوريا: تنحية الاسد و حكومة انتقالية. (29 04, 2020). تاريخ الاسترداد 02 09, 2020، من http://bit.ly/2b09nir

القليوني ،رامي . (06 جانفي, 2019). عدد سكان روسيا في تراجع. تم الاسترداد 29 08 2020 من https://www.alaraby.co.uk/

القليوني، رندة . (27 05, 2020). *النفط –كورونا –الزعامة– الثالوث الذي يضع مستقبل بوتين على المحك*. تاريخ الاسترداد 06 09, 2020، من Sni.doudflaressl.com

روسيا و الحسابات الفيروسية. (20 4, 2020). تاريخ الاسترداد 06 09, 2020، من http://imperia.com

كابلي ،سعود . (25 جوان, 2013). *نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية*. تم الاسترداد 30 08 2020 من http://www.alarabiya.net

سجال ،عبد الحفيظ . (2020). *الجزائر سادس مستورد للسلاح في العالم*. تم الاسترداد من //http :ultraalgeria.ultrasawt.com

الديب ، عمرو . (28 03, 2020). *موسكو و ازمة كورونا ...كيف سيعظم بوتين مكاسب السياسة الخارجية الروسية*. تاريخ الاسترداد 06 09, 2020، من Sni.doud flaressl.com

مشاكل بوتين تتصاعد مع اتضاح تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الروسي. (23 04, 2020). تم الاسترداد 06 09 2020 من http://alquds.co.ok

وصول مساعدات طبية روسية إلى الجزائر لمواجهة كورونا. (30 أفريل, 2020). تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من www.fadaamedia.com

golnaz fandiari » .(24 03, 2020) . *calls Grow of U.S to lift Iran Sanctions due to Corona Virus crisis* .www.rferl.org تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من

Global Fire Power .(2020). *https://www.globalfirepower.com/.*

دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز المصلحة الوطنية في إفريقيا–كينيا أنموذجا–

The Role of Sports Diplomacy in Promoting the National Interest in Africa -Kenya as a model-

حسين قــوادرة

جامعة أم البواقي (الجزائر)، hocine751@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/06 تاريخ القبول: 2020/11/24 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص:

تعد الدبلوماسية الرياضية جانبًا متزايد الأهمية في الممارسة الدبلوماسية وجزءًا متناميا في مجال الصناعة الرياضية العالمية. لذلك فالهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد دور الدبلوماسية الرياضية في السعي لتحقيق المصلحة الوطنية لإفريقيا عموما وكينيا على وجه الخصوص. من خلال دراسة وتحليل دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز المصالح الإقليمية لإفريقيا، وتحقيق المصلحة الوطنية لكينيا في علاقاتها الخارجية.

أثبتت الدراسة أنه يمكن استخدام الدبلوماسية الرياضية في السعي لتحقيق المصلحة الوطنية وأنه يمكن اعتبار الدبلوماسية الرياضية جزءًا من بناء هوية الدولة. كما توصلت الدراسة إلى أن تكوين الصورة –عن طريق الدبلوماسية الرياضية– كان بمثابة إستراتيجية فعالة تهدف إلى تغيير الصورة النمطية السلبية عن كينيا وجذب المستثمرين، وفي الوقت نفسه تضعها في موضع الرائد إقليميا.

الكلمات المفتاحية: الرياضة، الدبلوماسية الرياضية، المصلحة الوطنية، إفريقيا، كينيا

Abstract:

Sports diplomacy is an increasingly important aspect of diplomatic practice and a growing part of the global sports industry. The main objective of this research is therefore to determine the role of sports diplomacy in the pursuit of the national interest of Africa in general and Kenya in particular. By examining and analyzing the role of sports

diplomacy in promoting Africa's regional interests and achieving Kenya's national interest in its external relations.

The study proved that mathematical diplomacy can be used in pursuit of national interest and that mathematical diplomacy can be seen as part of state identity building. The study also found that image-building through sporting diplomacy was an effective strategy aimed at changing Kenya's negative stereotype and attracting investors, while at the same time placing it as a regional leader.

Keywords: sports, sports diplomacy, national interest, Africa, Kenya

المؤلف المرسل: حسين قــوادرة

مقــدمة

تتعدد الفواعل المؤثرة في الساحة الدولية في ظل عالم شديد العولمة والتعقد، ولكن الدول تواصل لعب دور رئيسي في الكفاح من أجل الحصول على القوة والهيبة. إذ لم تعد القوة الصلبة هي الطريقة الرئيسية للوصول إلى اكتساب القوة الشرعية، فالقوة الناعمة أصبحت بنفس أهمية القوة الصلبة، وتفوقها في بعض الأحيان. باعتبار القوة الناعمة هي القدرة على إقناع الآخرين بالقيام بما يريده المرء. أو كما يرى "جوزيف ناي" بأن القدرة الإقناعية مبنية على الجاذبية والمضاهاة، وترتبط بموارد القوة غير الملموسة مثل الثقافة والأيديولوجية والمؤسسات.

ونظرًا لسعي الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، فقد بحثت الدول عن طرق أخرى لإضفاء الشرعية على تفوقها السلمي واستخدام الرياضة كأداة للقوة الناعمة. ولهذا السبب، يمكن اعتبار الرياضة واحدة من أكثر الظواهر الحديثة إثارة للنقاش، لأنها في شكلها الحالي وُلدت قبل أكثر من 150 عامًا، وهي مثيرة لأنها تحظى باهتمام ملايين البشر.

يستخدم المجتمع الدولي المنظمات الدولية لإشراك الدول في العلاقات متعددة الأطراف، وتنطوي الرياضة أيضًا على منظمات رياضية دولية لمختلف الألعاب، لكن يمكن اعتبار اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) بأنها المنظمة الوحيدة التي تجمع جميع الرياضات الاحترافية والدول في مكان واحد ضمن هدف واحد. وهذا هو السبب في أن اللجنة الأولمبية الدولية هي الأكثر تنافسية على الصعيد الدولي حيث يمكن للدول اكتساب مكانتها وبناء صورتها. علاوة على ذلك، يقر الميثاق الأولمبي بأنه توجد في صميم الحركة الأولمبية الحديثة رغبة للمساهمة في بناء عالم أفضل يسوده السلام، كما أصبحت الرياضة أداة لتنمية هوية الدول.

فالرياضة كدبلوماسية يمكن استخدامها كأداة لزيادة المواجهة عندما تكون العلاقات بين البلدين سيئة، أو إذا بدأت العلاقات في التحسن، كما يمكن للرياضة أيضًا إيجاد وتسريع وتيرة الزخم الدبلوماسي. لكن منذ تنظيم دول الحلفاء لأول مقاطعة في المجال الرياضي بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالي تمت خيانة روح الرياضة منذ هذا الحدث وأصبح الرياضيون لعبًا للسياسة الدولية. فصارت حقيقة "عدم تسييس

الرياضة" محل نظر، لأنها لم تعد صحيحة. حيث باتت الرياضة أداة للدعاية ووسيلة لممارسة الضغط الدبلوماسي وتحقيق المصلحة الوطنية.

إذ تكمن أهمية موضوع البحث في أن الدبلوماسية الرياضية إذا ما استخدمت بشكل جيد، فإنها يمكن أن تسهم في دعم المكانة القومية للدول وبناء صورتها على المستوى الدولي. ولهذا السبب، تفحص هذه الدراسة وتحلل أهمية استخدام الرياضة كقوة ناعمة في إفريقيا عموما وفي كينيا على وجه الخصوص في تعزيز المصلحة الوطنية.

وبذلك تعالج الدراسة الإشكالية التالية: هل تلعب الدبلوماسية الرياضية دورا بارزا في النهوض بالمصلحة الوطنية لإفريقيا عموما وكينيا على وجه الخصوص؟. ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

– كيف يمكن استخدام الرياضة بشكل أفضل كأداة للدبلوماسية في إفريقيا؟

– كيف يمكن استخدام الدبلوماسية الرياضية لتحقيق المصلحة الوطنية لكينيا في علاقاتها الخارجية؟

على هذا الأساس تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن الرياضة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز المصلحة الوطنية في إفريقيا. ومع ذلك، تشير الأدلة المتوفرة حتى الآن إلى أن البلدان الإفريقية لم تستغل الرياضة بشكل كامل لتحقيق مصلحتها وبناء قوتها السياسية وتأثيرها على الصعيد العالمي. خصوصا مع تعقيد البيئة العالمية بظهور قضايا وفواعل جديدة على الصعيد الدولي في القرن الحادي والعشرين، هذا التعقيد يتطلب مراعاة العوامل الرياضية للنهوض بالمصلحة الوطنية.

أولا: الرياضة كأداة إستراتيجية للدبلوماسية في إفريقيا

سيتم تقديم تحليل متعمق لحالة الأدوات الدبلوماسية التي كانت لدى الدول الأفريقية في الماضي وكيفية النهوض بمصالح إفريقيا على المستوى العالمي. كما سيتم توضيح كيف أن الدبلوماسية الرياضية سلعة غير مستغلة بشكل كامل وتستخدم بشكل غير واعي في إفريقيا، وربما إذا كانت الرياضة تمارس بفعالية وبوعي يمكن أن تكون أداة قوية.

1- توظيف إفريقيا للرياضة على المستوى الدولي

منذ عصر الألعاب الأولمبية، ساعدت المنافسات الرياضية المجتمعات البشرية في التوسط في التبادلات وحل النزاعات وتسريع الحث على المنافسة، مما يوفر الفرص لبناء والحفاظ على علاقات دائمة ومستمرة وسلمية. وهذا ما يكشف الترابط والتشابك بين الرياضة والسياسة، إذ تشكل عمليات التمثيل والاتصال الثنائية والمتعددة الأطراف شكلا من أشكال الدبلوماسية التي يجري استكشافها حتى الآن.

على مدار التاريخ وجدت الدول أنه من المفيد استخدام الاتصالات الرياضية بشكل دوري لإرسال إشارات دبلوماسية إيجابية وسلبية. كما يشير "هوليهان" Houlihan إلى أن "التدويل السريع للمنافسة الرياضية والتقدم في التكنولوجيا الإعلامية قد اجتمعت وتضافرت لجعل الرياضة مورداً دبلوماسياً جذاباً بشكل متزايد. لقد أتاح تطوير الاتصال الرياضي الدولي للعديد من الحكومات من توفير مورد منخفض التكلفة، ولكنه في المقابل يوفر مستوى عالي للترويج لسياستهم بشأن القضايا الدولية أو تجاه دول محددة (Houlihan, 2000, p.p. 217-219). ومع ذلك، بينما يجادل البعض بأن الرياضة توفر مورداً فعالا ومتعدد الاستخدامات، يتفق آخرون مع منظور الباحثAaron Beacom، الذي مفاده "أن الرياضة بشكل عام والألعاب الأولمبية بشكل خاص تعتبر في أحسن الأحوال هامشية، بالنظر إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (Beacom, 2012, p. 149).

في إفريقيا، تم استخدام الرياضة بشكل متردد كأداة للدبلوماسية. وبالرغم من استخدامها في الماضي كأداة مهمة لإيصال رأي أفريقيا بشأن القضايا الدولية. ومع ذلك، هناك حالات قليلة استخدمت فيها إفريقيا الرياضة كأداة للقوة الناعمة، خاصة في ممارسة الضغط الدبلوماسي على جنوب إفريقيا لإلغاء نظام الفصل العنصري الممارس فيها. إذ قادت تنزانيا الدول الإفريقية في عملية الاحتجاج على مشاركة جنوب إفريقيا في الألعاب الرياضية الدولية لعام 1964 بطوكيو، مما أدى إلى قيام الفيفا FIFA بطرد جنوب إفريقيا من لعب كرة القدم بسبب نظام الفصل العنصري، وعدم تمثيل السكان السود في كرة القدم (Nauright, 1999, p. 197).

كان هذا هو الحال أيضًا في أولمبياد Montreal عام 1976، الذي قاطعته 26 دولة إفريقية، كرد فعل على مشاركة نيوزيلندا، لأنه في وقت سابق من ذلك العام قام فريق نيوزيلندي بجولة في

لعبة الركبي لمدة ثلاثة أشهر في جنوب إفريقيا العنصرية، لكن اللجنة الأولمبية الدولية رفضت حظرها. وعلى الرغم من احتجاجات عام 1964، لا يزال التميز سائداً في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري (Topend Sports). وفي وقت لاحق امتدت إلى الأحداث الرياضية الدولية الأخرى. لكن بعد عام 1992 تم سحب الحظر على جنوب إفريقيا، مما سمح لها بالعودة إلى الألعاب والمسابقات الدولية بعد انتهاء نظام الفصل العنصري و32 عامًا من العزلة الرياضية.

ففي القارة الإفريقية لا تُستخدم الدبلوماسية الرياضية في معاقبة الدول الأخرى فحسب، بل تُستخدم أيضًا لتعزيز صورة ومكانة إفريقيا. إذ يتم الترويج لتعزيز الإيديولوجية الإفريقية للوحدة الإفريقية التي تشجع تضامن الأفارقة حول العالم من خلال الرياضة. كما لعب إصرار إفريقيا فيما يخص قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا دوراً حاسماً في التخفيف من وطأة نظام الفصل العنصري. ومع ذلك، لا يمكن القول مطلقًا بأن الرياضة هي العامل الوحيد الحاسم في التخفيف منه، ولكن في معظم الأوقات، يمكن أن تكون فقط جزءًا من طريقة أوسع للوصول إلى حل نهائي أو تحسين موقف ما.

2– أنماط الدبلوماسية في إفريقيا

في كثير من الأحيان، يتم وصف الدبلوماسية بأنها ممارسة معقدة وصعبة لتعزيز العلاقات في جميع أنحاء العالم من أجل حل القضايا وتعزيز المصالح. وفي هذا السياق يحاجج "مورجينثاو" Morgenthau بأن الدبلوماسية لها معنى أوسع يشمل أربع مهام رئيسية متمثلة في (Morgenthau, 1948, p.p.105-106):

1- يجب أن تحدد الدبلوماسية أهداف السياسة الخارجية في ضوء القوة المتاحة للدولة.

2- يجب عليها تقييم أهداف السياسات الخارجية للدول الأخرى في ضوء قدرتها على متابعة تلك الأهداف.

3- يجب أن تحدد مدى توافق هذه الأهداف المختلفة مع بعضها البعض.

4- يجب أن تستخدم الدبلوماسية الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ظلت القارة الإفريقية هامشية في مقاربات العلاقات الدولية، التي كانت تميل إلى التركيز على ما يسمى"القوى العظمى" أو"الدول التي تُحدث أثرا بالغا" بتعبير "كينيث والتز" Kenneth Waltz،

الذي يرى أن التركيز على القوى العظمى لا يعني إغفال القوى الأقل أهمية، ولكن القلق بشأن مصير الأخيرة يتطلب إبلاء الاهتمام الأكبر للأولى (Waltz, 1979, p.73).

لقد غيّر الخطاب الحديث المنتشر حول صعود إفريقيا هذه النظرة، لكن بشكل سطحي فقط، وحتى الآن تعتبر فقط جنوب إفريقيا، وبدرجة أقل نيجيريا ومصر، هي الدول التي جذبت انتباه الدارسين والمحللين كقوى محتملة متوسطة أو ناشئة (Cilliers and others, 2015, p.1).

ومن المحتمل أن تلعب القوى الخمس الكبرى في إفريقيا (الجزائر، مصر، إثيوبيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا) دورا في تشكيل مستقبل القارة بسبب حجمها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري، فضلاً عن دورها التاريخي كقادة إقليميين. لكن التغييرات في التوزيع العالمي للقوة، ستؤثر على قدرة إفريقيا على إبراز القوة وقدرتها على بناء تحالف رسمي وغير رسمي على المستويين القاري والعالمي (Cilliers and others, 2015, p.1).

وفي هذا السياق، يسعى الإتحاد الإفريقي African Union منذ إنشائه في عام 2002 كوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية OAU، إلى تحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين البلدان الإفريقية، كما أنه يحاول أن يكون مؤسسة متمركزة حول الشعوب من خلال بناء شراكات بين الحكومات وجميع شرائح المجتمع. وهذا يفتح خيار الرياضة كأداة دبلوماسية يمكن استخدامها لتعزيز السياسات الخارجية لإفريقيا في الساحة الدولية وسياساتها داخل القارة الإفريقية.

استخدمت الدول الإفريقية بمرور الوقت نُهُجاً دبلوماسية مختلفة لتحقيق مصالحها وبناء علاقاتها الخارجية. فعلى سبيل المثال تحاول المغرب –بعد سنوات من عزلته عن بقية القارة الإفريقية– رفع مكانتها خصوصا في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل ضمن إعادة تحديد موقعها الجغرافي– السياسي في القارة الإفريقية، وتعزيز مكانتها ضمن علاقاتها بحلفائها الغربيين الذين لا يزال الاقتصاد والأمن المغربيان يعتمدان عليهم إلى حد كبير، وفي إطار هذا المسعى توظف المغرب الدبلوماسية الدينية بما في ذلك شرعية الملك كزعيم ديني في غرب إفريقيا، باعتبارها عنصراً حاسماً في نجاح هذه الإستراتيجية الإقليمية (Tadlaoui, 2015, p.5).

كما استخدمت بوتسوانا الدبلوماسية الصامتة كأساس لسياستها الخارجية الودّية والمرتكزة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك، كانت هناك حالات لممارسة السلوك غير

الودي. إذ أصبحت مشاركتها في التدخل العسكري وحفظ السلام ضرورية بالنظر إلى الترابط الجغرافي الناشئ عن الحدود المشتركة، لمنع التداعيات الناجمة عن تدفق المشاكل الأمنية إلى بوتسوانا والمنطقة دون الإقليمية (Osei-Hwedie and Mokhawa, 2014, p.7).

أما بالنسبة لكينيا، فقد تحول نهجها التقليدي منخفض المخاطر وغير التدخلي في بناء وصنع السلام، والذي يقوم على أساس حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية، بشكل كبير في أكتوبر 2011 من خلال عمليتها العسكرية غير المسبوقة في الصومال. ويعزز هذا التحول ثقتها المتنامية كقوة شرق إفريقية ناشئة إلى جانب الاهتمام المتزايد بحماية مصالحها (الاقتصادية) في الداخل. وتعد كينيا حاليا في قلب الجهود العسكرية الناجحة التي لم يسبق لها مثيل لتحقيق الاستقرار في الصومال، بالموازاة مع الجهود الإقليمية والدولية شديدة الخطورة والمتعددة الجوانب لتحقيق الاستقرار الدبلوماسي (Mc Evoy, 2013, p.1).

3– الرياضة كوسيلة لتعزيز مصالح القارة الإفريقية

تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي "لبناء إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، وإفريقيا يقودها ويديرها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية، وتحرص على ضمان تقدم وازدهار مواطنيها من خلال الاستفادة من الفرص التي يوفرها العالم المعولم، كما تشارك في تعزيز قيمها في ظل عالم مليء بالتفاوتات" (African Union, 2008, p.6). هذه الرؤية يمكن تحقيقها من خلال الاهتمام بالرياضة والتظاهرات الرياضية العالمية.

فبعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها، ناضلت من أجل إيجاد مكانة لها في الأحداث الرياضية الدولية، لكن بعض الدول فقط كانت قادرة على إرسال الرياضيين إلى الألعاب الأولمبية المختلفة بعد استقلالها. ومع بمرور الوقت، تحسنت مشاركة الدول الإفريقية إلى مستويات ثابتة وحتى مستقرة في بعض الدول حتى ولو كان الأداء غير مقنع.

وقد أشار "نيلسون مانديلا" إلى أهمية الرياضة في خطابه العلني في أول حفل توزيع جوائز لوريوس العالمية للرياضة في عام 2000، حيث نُقل عنه قوله: "الرياضة لديها القدرة على تغيير العالم. لديه القدرة على الإلهام. لديه القدرة على توحيد الناس بطريقة لا يفعلها إلا القليل. يمكن للرياضة أن تخلق الأمل حيث كان هناك يأس فقط" (Laureus History).

بالرغم من حظر جنوب إفريقيا لفترة معينة في وقت سابق من المشاركة في الأحداث الرياضية الدولية وخاصة كرة القدم لأسباب متعلقة بالتمييز العنصري. تستخدم اليوم كرة القدم وغيرها من الألعاب الرياضية لتعزيز اهتمامها بدعم الوحدة الإفريقية، وفي الوقت نفسه تصوير هيمنتها في إفريقيا. إذ تمكنت الرياضة من سد الفجوة العنصرية بشكل ملحوظ بعد انهيار نظام الفصل العنصري، من خلال دعم فريق الرجبي التابع للسكان البيض في جنوب إفريقيا، وحضور نهائي كأس العالم عام 1995 من قبل الرئيس نيلسون مانديلا وتسليمه كأس البطولة لفريق بلاده الفائز بها. وأعقب ذلك استضافتهم وفوزهم ببطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم لعام 1996 التي برع فيها السود.

أما في منطقة غرب إفريقيا، كانت ساحل العاج متورطة في الحرب الأهلية منذ عام 2002، ولما تأهل منتخبها لكرة القدم لكأس العالم 2006 في ألمانيا، انتهز الفريق الفرصة للدعوة إلى السلام، حيث ناشد قائد الفريق "ديدييه دروغبا" Didier Drogba –الذي كان لاعب كرة قدم معترف به دوليًا– الإيفواريين قائلا: "لقد أثبت اليوم رجال ونساء ساحل العاج، من الشمال والجنوب والوسط والغرب، أنه بإمكان جميع الإيفواريين التعايش واللعب معًا، بهدف مشترك هو التأهل إلى كأس العالم. لقد تعاهدنا أن الاحتفال سيوحد الناس. اليوم، نتوسل إليكم ونحن جاثون على ركابنا، مقابل السماح والعفو والصفح. إن الدولة الوحيدة في إفريقيا التي توجد بها الكثير من الثروات يجب ألا تنحدر إلى الحرب. يرجى إلقاء الأسلحة وإجراء الانتخابات وكل شيء سيكون أفضل" (Sellström, 2010, p.14, Lea, 2015).

سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن كرة القدم يمكن أن تحل التوترات الإثنية والثقافية العميقة الجذور، ومع ذلك كان لكلمات "دروغبا" تأثير كبير، حيث دفع هذا النداء العام الموجه من قبله إلى الوئام الاجتماعي في ساحل العاج، وحقق ما فشل في تحقيقه القادة الأفارقة في المنطقة والدبلوماسيون ذوو الخبرة.

علاوة على ذلك، تعتبر استضافة إفريقيا لكأس العالم 2010 بجنوب إفريقيا أكبر إنجاز للقارة على الساحة الرياضية الدولية. إذ كان رمزًا حقيقيًا لمكانة إفريقيا كقارة وجنوب إفريقيا كدولة. وفي هذا الصدد حدد "ثابو مبيكي" Thabo Mbeki كأس العالم 2010 باعتباره حدثًا "إفريقيًا" يتم مشاركته مع المنحدرين من أصل أفريقي. وشمل عرض كأس العالم في البلاد، التشاور مع الاتحاد الأفريقي

والهيئات القارية متعددة الأطراف الأخرى، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC. لقد تم تصميم هذا النهج الدبلوماسي لتعزيز الهوية الإفريقية في هذا الحدث وعرضه على بقية العالم (Nauright, 1999, p. 194).

ثانيا: دور الدبلوماسية الرياضية في العلاقات الخارجية الكينية

يتم في هذا الجزء مناقشة وتحليل كيفية استخدام الرياضيين الكينيين للدبلوماسية الرياضية في الترويج للأجندة العالمية. بينما من ناحية أخرى، لا تستغل كينيا هذه الفرص لتعزيز مصالحها على المستوى العالمي. وتحاجج بأن الدبلوماسية الرياضية يمكن استخدامها لتعزيز العلاقات الخارجية بين الدول عندما تستخدمها الحكومات بوعي في الرياضة الدولية.

1– الرياضة والمصلحة الوطنية في العلاقات الخارجية الكينية

ترجع البوادر الأولى لفكرة المصلحة الوطنية للباحث والمؤرخ الأمريكي تشارلز أ. بيرد Charles A. Beard، بتتبعه للإدعاءات الأولى المبكرة التي قُدمت نيابة عن مفهوم المصلحة الوطنية في كل من إيطاليا في القرن السادس عشر وإنجلترا في القرن السابع عشر، عندما كانت تراعى الاعتبارات المتعلقة بالمصلحة العليا لأمن الدولة، أين بدأت مصالح الأسر الحاكمة وإرادة السيادة في فقدان فعاليتها، ليتم استبدالهما بمصطلح جديد يعكس بدقة التغيرات التي كانت تحدث في أشكال الدبلوماسية السياسية المعاصرة كما أن "بيرد" وضّح كيف أن المصلحة الوطنية كفكرة وصعود الدولة القومية – كشكل حديث من أشكال الارتباط السياسي– كانا متلازمين، ودرس كذلك الدور الذي تلعبه حجج المصلحة الوطنية في الدفاع عن التوسع التجاري والإقليمي للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (Burchill, 2005, p.p. 1-2).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المصلحة الوطنية" استخدمه رجال الدولة والدارسون لوصف تطلعات وأهداف الكيانات ذات السيادة في الساحة الدولية. إذ يحدد مورجينتاو Morgenthau معنى المصلحة الوطنية على أنها القدرة على البقاء وحماية الهوية المادية والسياسية والثقافية للدولة ضد التعدي من قبل الدول القومية الأخرى (Morgenthau, 1952, p.p. p.p.972-973). من ناحية أخرى، تمثل السياسة الخارجية مجموعة أكثر أو أقل من المبادئ التي توجه سعي الدولة لتحقيق

أهدافها في البيئة الدولية ضمن حدود تفاعلاتها مع الفواعل الأخرى. والأهداف في هذه الحالة تتمثل في المصالح الوطنية.

لذلك تقوم العلاقات الخارجية على المصالح الوطنية للدولة والسياسة التي توجهها لتحقيق هذه العلاقات. زيادة على ذلك، تنطوي السياسات الخارجية للدول على معدلات تغيير متباينة ونطاقات نوايا، والتي يمكن أن تتأثر بعوامل تغير المصالح الوطنية المتصورة أو حتى تصل لحد التأثير على استقرار البلد نفسه. علاوة على تأثيرها الدائم على العديد من البلدان الأخرى وعلى مجرى العلاقات الدولية ككل.

فالمشاركة الرياضية من قبل كينيا تمثل جزءا من علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. إذ عندما ينتقل الرياضيون الكينيون والمنتخب الوطني إلى ما وراء الحدود لدعوتهم إلى مباريات ودية أو للمشاركة في الأحداث الرياضية الدولية، يشرعون في بناء علاقات لكينيا مع الدولة الداعية أو المنظمة. وفي بعض الحالات، يتم إرسال ممثلين للدولة إلى جانب الرياضيين لتعزيز العلاقة التي سيتم تشكيلها بمشاركة الرياضيين.

بالرغم من أنه في بعض الحالات، عند محاولة تعزيز العلاقات الخارجية بين الدول، يشارك قادة الدول أو المناطق المختلفة في الدبلوماسية الرياضية فيما بينهم. وكان هذا هو الحال عندما شكل السلك الدبلوماسي الإفريقي في أنقرة ناديًا لكرة القدم لإشراك الفرق التركية المحلية في مباريات ودية كوسيلة لتعزيز الصداقة وتعزيز العلاقات الإفريقية- التركية" (Kamweti, 2017, p.38).

2- الدبلوماسية الرياضية والمصلحة الوطنية الكينية

تعتبر الدبلوماسية الرياضية بمثابة قوة كبيرة للوصول إلى الأفراد في شتى أنحاء العالم. باعتبار الرياضة لها القدرة على تجاوز الحدود، وتزيد الحوار وتعرض المشاركين الأجانب على ثقافات مختلفة. كما أنه وخارج القنوات الرسمية، تساعد الدبلوماسية الرياضية في الربط بين الناس على المستوى الشخصي من خلال اهتماماتهم وقيمهم ومشاعرهم المشتركة، حيث يمكنهم بدئ المحادثات وبناء صلات دائمة تكون مصدر إلهام لحكوماتهم. ولهذا السبب عندما تتم الدبلوماسية الرياضية بشكل صحيح، يمكن أن تكون أكثر فعالية من التواصل السياسي (Stone, 2013).

منذ آلاف السنين، كانت هناك علاقة وثيقة بين السياسة والرياضة الدولية، فخلال الألعاب الأولمبية القديمة كانت الهدنة مثالية وطموحة تهدف إلى توفير الحماية للمشجعين المسافرين والمنافسين خلال الأشهر التي تجرى فيها الألعاب. وفي الآونة الأخيرة، "تم استخدام الرياضة كأداة عقابية (كما كان الحال مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا)، وكوسيلة لخلط العلاقات الدبلوماسية (مقاطعة الولايات المتحدة لأولمبياد موسكو 1980، تلاها رفض مماثل من قبل روسيا و13 دولة تدور في فلكها للمشاركة في ألعاب لوس أنجلوس 1984)، علاوة على ذلك استعملت الرياضة كوسيلة للجمع بين الأعداء القدامى (كأس العالم اليابان/كوريا الجنوبية لعام 2006) (Murray, 2013, p.p.3-4)

لطالما كانت الرياضة مصدرًا مهمًا للهوية الجماعية، وربما يمكن اعتبارها واحدة من أقوى وأبرز رموز الهوية الوطنية والنزعة القومية. علاوة على، ذلك تتيح الرياضة الدولية أيضًا مجالا رمزيا للحكومات لإظهار أنواع مختلفة للتفوق، انطلاقا من براعتهم الرياضية وصولا إلى إبراز التفوق الإيديولوجي لنظام الحكم أو لدولة معينة. وبالتالي، فإن الرياضة الدولية توفر دائمًا آلية مفيدة لتذكير الشعوب والأمم تحديدا أين تقف في علاقاتها مع بعضها (Jackson and Haigh, 2008, p.351). وبصورة أكثر شيوعًا، توفر التبادلات الرياضية قناة بديلة لدمج العلاقات الدبلوماسية وتهدئة التوترات في المواقف السياسية الحادة، أو توطيد العلاقات الإيجابية.

تستخدم الحكومات الرياضة بشكل واع ومقصود لتوضيح أنه على الرغم من أن الدول قد تتكون من أشخاص مختلفين سياسياً، إلا أنهم يشتركون في رابطة بشرية مشتركة من خلال ممارسة الرياضة. فالرياضيون يمثلون دولهم في الفعاليات الدولية، ويتم ترجمة نجاحهم إلى مجد الدولة وتفوقها الذي يؤكده عزف النشيد الوطني. وفي هذا السياق يعتبر رجال وسيدات الرياضة الكينيون بمثابة سفراء بلادهم في الخارج. حيث يمكنهم أن يلعبوا دورًا بارزا في تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية إذا كانت المنافسة تحدث في بيئة متوترة، نظرًا لأنهم يحظون بتقدير كبير من قبل الجمهور.

وفي هذا الصدد تعتبرTegla Leroupe رياضية كينية مشهورة، حيث قامت بتنفيذ الدبلوماسية الرياضية بشكل فعال في شمال كينيا. إذ تعمل مؤسسة السلام "Tegla Leroupe" التابعة لها على تنظيم "ماراثون السلام" peace marathons الذي يجمع بين الرياضيين المحترفين والمحاربين من جماعتي Turkana وPokot المتقاتلتين للحد من الصراع في المنطقة Tegla)

(Loroupe Peace Foundation. وعموما، يمكن أن تستخدم الدوائر الدبلوماسية أشخاصًا رياضيين مشهورين لتمثيل قضية سياسية معينة أو تضخيم رسالة دبلوماسية، ثم يشار إليهم كسفراء للنوايا الحسنة. فقد لعبت الرياضية Tegla Leroupe دورًا كبيرًا كمبعوثة للسلام في نزاع دارفور في السودان وكذلك النزاع بين قبائل الكاراموجونج الرعوية في أوغندا (Osborne, 2014). وقد أدى ذلك إلى تعيينها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" كسفيرة للأمم المتحدة للرياضة في 2006.

كان الاستخدام الآخر للرياضة كوسيلة للدبلوماسية في كينيا عندما استخدمت كرة القدم كأداة للدبلوماسية في جنوب السودان. حيث قدمت كينيا مساهمة هائلة من أجل استقلال جنوب السودان من خلال المفاوضات الشاقة التي جرت، إذ تمت دعوة المنتخب الكيني لكرة القدم Harambee Stars لتصبح من ضمن المشاركين في الافتتاحية الدولية في البلاد للاحتفال بالحرية في 10 يوليو 2011. لم يكن الفريق الوطني الكيني قادراً على الحضور، ولكن ذهب الفريق الكيني Tusker FC لكرة القدم الذي ينشط الدوري المحلي بدلا منه، ورغم أنه هزم المضيفين 3-1 على ملعب جوبا، إلا أنها كانت لحظة مهمة بالنسبة للبلد الجديد. حيث مهدت هذه المباراة الطريق نحو إبرام مفاوضات طويلة أدت إلى ولادة جنوب السودان وأكّدت على الدور القيادي لكينيا في المنطقة (Gachuhi, 2015).

3- الدبلوماسية الرياضية وتعزيز العلامة التجارية الوطنية الكينية

تعتبر العلامة التجارية الوطنية بمثابة خطاب ناشئ ومتنازع عليه في التقارب بين مجالات متنوعة مثل الإدارة والسياحة والعلوم الاجتماعية والسياسية. في حين تطورت نظرية العلامات التجارية كوسيلة للميزة التنافسية في سوق عالمية تزداد فيها المنافسة والفوضى، فقد تم تطبيق مفهوم العلامة التجارية في الآونة الأخيرة بعد التسويق الاستهلاكي إلى عدد من البيئات المختلفة بما في ذلك أماكن مثل المدن والوجهات والبلدان (Knott and others, 2017, p.3).

بالرغم من الاعتراف بالطبيعة متعددة الأوجه لبناء العلامة التجارية للأمة، غير أنه هناك تمييز بين صورة العلامة التجارية الوطنية وهوية العلامة التجارية الوطنية على النحو التالي: يتم تبليغ وتوصيل العناصر الرئيسية المكونة لهوية العلامة التجارية الوطنية (مثل اللغة، النظام السياسي، التاريخ، الهندسة المعمارية، الأدب، الطعام والشراب والرياضة) إلى الجمهور المطلوب من خلال وسائل مختلفة (مثل الصادرات ذات العلامات التجارية، والإنجازات الرياضية، والتحف الثقافية، وسفراء العلامات التجارية، والخبرة السياحية

والشخصيات البارزة) التي تؤدي إلى تطوير صورة ذاتية يشارك فيها المستهلكون (مثل المستهلكين المحليين أو الخارجيين، والمستثمرين من الشركات، والحكومات، ووسائل الإعلام) حول الأمة أي دعم صورة العلامة التجارية للأمة (Knott and others, 2017, p.p3-4). على هذا الأساس تم إدراج الأحداث الرياضية الضخمة كوسيلة لتعريف وتوصيل هوية العلامة التجارية الوطنية، لأنه يمتلك القدرة على المساعدة في إنشاء أو إعادة تموضع صورة العلامة التجارية الوطنية.

إن القدرة على مشاهدة الألعاب الرياضية الحية في بلدان مختلفة من أي مكان في العالم، تجعل الرياضة أداة قوية للغاية في العلاقات الدولية. ولهذا السبب فإنها تعتبر إحدى الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في محاولة لبناء هويتها وإثبات تفوقها. فقد أدركت الحكومات الأهمية السياسية للنجاح الرياضي وكذلك قيمة تعزيز صحة ورفاهية مواطنيها. لذلك تستخدم الحكومات والسياسيون أيضًا قوة الجذب على المسرح الدولي لتعزيز علاماتهم التجارية الخاصة بهم ودعم صورتهم بين المواطنين وعلى المستوى الدولي من أجل الحصول على الشرعية أو الحفاظ عليها (Nauright, 2013, p.23).

تتبع كينيا دبلوماسية براجماتية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد، وقد وضعت خططًا تهدف إلى تسريع التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى إنشاء دولة تنافسية ومزدهرة عالميًا تتمتع بمستوى معيشي عال.

عند فحص موقع وزارة الخارجية الكينية الذي تم تصميمه وتحديثه بشكل جيد. نجد له روابط لمواضيع أخرى متعلقة بالعلامات التجارية مثل "Brand Kenya Board" والتي يمكن متابعتها على twitter و"Magical Kenya" و"Tourism Board" ... إلخ. علاوة على ذلك، يتضمن الموقع رابط للإبلاغ عن الفساد. وهذا مؤشر على عزم البلاد على محاربة الفساد وإقامة الحكم الرشيد، وهو شرط أساسي لأي إستراتيجية للعلامات التجارية، وتحسين الصورة النمطية السلبية للبلد في الخارج.

أدركت وزارة الخارجية الكينية أهمية الدبلوماسية العامة والرياضية في العلامة التجارية للبلاد وتحقيق التنمية المحلية في البلاد. حيث أطلقت الدبلوماسية الرياضية، لأنها تدرك المساهمة القيمة التي يستطيع مواطنوها (الرياضيون) في جميع أنحاء العالم تقديمها في الترويج لبلدهم عن طريق مشاركاتهم في التجمعات والمنافسات الرياضية الإقليمية والعالمية. من خلال تأثير الرياضيين الكينيين على الساحة الرياضية العالمية منذ الاستقلال. إذ لم يساهم أي نشاط آخر في إبراز صورة كينيا بشكل إيجابي مثل أداء الرياضيين

الكينيين. ومع ذلك، لم تستغل كينيا هذه الميزة لتعزيز مصلحة البلاد، لأنه يمكن في هذا السياق تدريب الرياضيين والشخصيات الرياضية الأخرى للترويج لكينيا كسفراء ثقافيين (The Kenyan Ministry of Foreign Affairs).

علاوة على أداء الرياضيين في الخارج، تطمح كينيا لتنظيم واستضافة أحداث رياضية قارية وعالمية، وهذا من أجل غرس روح الوطنية في نفوسهم، والسعي إلى تعزيز التجارة والسياحة لدعم رؤية 2030 المصممة لجعل كينيا اقتصادًا متوسط الدخل بحلول عام 2030، وتعزيز التنمية والازدهار الاقتصادي عن طريق تحديد موقع البلاد على الساحة العالمية.

هناك حاجة لتسويق المنتجات الثقافية الكينية بقوة من خلال البعثات الرياضية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من وجود منتجات محلية دخلت السوق الرياضية الدولية مثل Lorna Kiplagat وShoes Enda للرياضيين الكينيين، إلا أن هذه المنتجات لم تتبناها البلاد بالكامل. ويرجع ذلك جزئيًا إلى هيمنة العلامات التجارية الدولية في السوق المحلية. إن تقديم هدايا ثقافية مثل القهوة والشاي والمجوهرات والمنسوجات في الأحداث الدولية الرياضية وألعاب القوى سيعرض المنتجات الكينية لأسواق أفضل(The Kenyan Ministry of Foreign Affairs) . ومن المتوقع أن تؤدي الدبلوماسية الرياضية النشطة إلى زيادة الزيارات والأنشطة الاقتصادية والسياحية خلال المناسبات الخاصة، والتعريف أكثر بالتراث الثقافي الكيني في الخارج.

خاتمـــــة

يمكن القول بأن الدبلوماسية الرياضية كانت وسيلة فعالة في النهوض بمصالح إفريقيا في الماضي وما زالت تلعب هذا الدور حتى اليوم. ومع ذلك، لم تُستخدم بوعي من قبل البلدان الإفريقية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، لأنها كانت تقاطع الأحداث الرياضية الدولية للضغط على المجتمع الدولي. هذا الموقف لعب هذا دورًا حاسمًا في إجبار الدول والمنظمات الأخرى في النظام الدولي على مواجهة نظام التمييز العنصري والتمييز ضد السود في جنوب إفريقيا.

علاوة عل ذلك، لعبت الدبلوماسية الرياضية دورا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، مثلما هو الحال في ساحل العاج عند تأهل فريقهم الوطني لنهائيات كأس العالم. كما أن استضافة جنوب أفريقيا لكأس العالم 2010، أبرزت إفريقيا باعتبارها أمة مرموقة ومحترمة، حيث أدت إلى تغير وجهات

نظر العديد من الفواعل الدولية إزاءها. كما أنها اجتذبت السياح الرياضيين الذين جاؤوا للمشاركة في هذا الحدث، وقاموا بجولة في بلدان إفريقية أخرى، وأفضت أيضا إلى تعزيز الثقافة الإفريقية.

وبالنسبة لكينيا، تستند مصلحتها الوطنية – باعتبارها رائدة إقليميا في شرق إفريقيا – على السياسة الخارجية لدعم التكامل الإقليمي وحل النزاعات بالوسائل السلمية. حيث عملت الدبلوماسية الرياضية على تعزيز علاقاتها الخارجية بشكل غير واعي على المستوى الإقليمي والدولي. كما عملت على تحسين الصورة النمطية السيئة لكينيا ودعم علاماتها التجارية، ونشر ثقافتها وتحقيق انفتاحها على العالم الخارجي.

ومع أن الرياضيين الفرديين الكينيين لديهم القدرة على تعزيز المصلحة الوطنية لكينيا خاصة عندما يتم اختيارهم للعمل كسفراء رياضيين لدى الأمم المتحدة، إلا أن هذا ليس هو الحال لأنه لا يوجد دليل حول كيفية تحقيق ذلك. وهذا ما يؤكد فرضية أن الدبلوماسية الرياضية يمكن أن تحقق مصلحة كينيا الوطنية في العلاقات الخارجية، إذا تم تنفيذها بطريقة إستراتيجية.

وبالرغم من أنه يمكن استخدام الرياضة لإظهار تفوق نظام (أو أشخاص) على نظام آخر، إلا أنه قد يكون أيضًا وسيلة لإظهار أوجه التشابه وتقريب المجتمعات (والأشخاص) معًا، مما يمهد الطريق لتغييرات على مستوى السياسة العامة في نهاية المطاف.

قائمة المراجع

باللغة الإنجليزية

1– الكتب

- Beacom, A. (2012).International Diplomacy and the Olympic Movement: The New Mediators. Hampshire and New York: Palgrave Macmillan.

- Burchill, S. (2005). The National Interest in International Relations Theory. Hampshire and New York: Palgrave Macmillan.

- Houlihan, B. (2000). Politics And Sport. In : Coakley, J. And Dunning, E (Edits). Handbook of Sports Studies, London: SAGE Publications.

- Morgenthau, H.(1948). Politics among nations: the struggle for power and peace. New York: Alfred Knopf.

- Nauright, J.(1999). Bhola Lethu: Football in Urban South Africa. in: Gary Armstrong and Richard Giulianotti (Edits). Football Cultures and Identities, London: Macmillan Press Ltd.

- Waltz, K. (1979). theory of international politics. Reading, MA : Addison publishing company.

2– المقالات في مجلات محكّمة

- Jackson, S. J. and Haigh, S. (July 2008). Between and beyond politics: Sport and foreign policy in a globalizing world. Sport in Society 11(4), 349-358.

- Knott, B. K and others. (2017). Sport mega-events and nation branding :Unique characteristics of the 2010 FIFA World Cup, South Africa. International Journal of Contemporary Hospitality Management 29 (3), 1-24.

- Morgenthau, H. J.(December 1952). Another Great Debate: The National Interest of the United States. The American Political Science Review 46 (4), 961-988.

- Murray, S. (2013). Sports Diplomacy In The Australian Context: A Case Study Of The Department Of Foreign Affairs And Trade. Sports Law eJournal, Art.18, 1-15.

- Nauright, J. (2013). Selling Nations to the World through sports: Mega-Events and Nation Branding as Global Diplomacy. *Public Diplomacy Magazine*, 22-27.

- Osei-Hwedie, B. Z and Mokhawa, G.(2014). Continuity And Change: The Influence Of The Presidents On Botswana's Foreign Policy. Afro Asian Journal of Social Sciences 5 (5.1), 1-22.

- Sellström, T. (June 2010). Football for Liberation and Peace in Africa: South Africa Algeria and Ivory Coast. Playing for Peace, Special Issue, 6-15.

- Tadlaoui, G. (February 2015). Morocco's religious diplomacy in Africa. Policy Brief 196, 1-5.

3– المذكرات والرسائل

- Kamweti, S. (Nobember 2017). The Application Of Cultural Diplomacy In Enhancing Kenya's International Image. Master Thesis of Arts in

International Studies, University Of Nairobi Institute Of Diplomacy And International Studies.

4– التقارير والمؤتمرات

- African Union. (27-31 October 2008). Social Policy Framework For Africa. First Session Of The Au Conference of Ministers In Charge of Social Development. Windhoek : Namibia, CAMSD/EXP/4(I).

- Cilliers, J and others. (March 2015). Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa. African Futures paper 14. Pretoria: Institute for Security Studies.

- Mc Evoy, C. (2013). shifting Priorities Kenya's changing approach to peace building and Peace making. NOREF Report.

5– روابط الأنترنت

- Gachuhi, R.(23/10/2015). Despite shadow of war, hope springs eternal for sport in South Sudan. Daily Nation. Retrieved 29/07/2019, from: https://mobile.nation.co.ke/sports/Hope-springs-eternal-for-sport-in-South-Sudan/1951244-2927524-format-xhtml-8347eiz/index.html

- Laureus History. The speech of Nelson Mandela the at first Laureus World Sports Awards Ceremony in 2000. Retrieved 25/07/2019, from: https://www.laureus.com/about/our-history

- Lea, G . (17/03/2015). Didier Drogba: A Man Of Peace. Football Times. Retrieved 26/07/2019, from: HTTPS://THESEFOOTBALLTIMES.CO/2015/03/17/DIDIER-DROGBA-A-MAN-OF-PEACE/

- Osborne, P. (9 November 2014). From running star to champion for peace, the story of Tegla Loroupe. Retrieved 29/07/2019, from: https://www.insidethegames.biz/articles/1023703/from-running-star-to-champion-for-peace-the-story-of-tegla-loroupe

- Stone, D. (September 11. 2013). Does Sport Diplomacy Work?. National Geographic. Retrieved 28/07/2019, from: https://news.nationalgeographic.com/news/2013/09/130912-north-korea-diplomacy-kim-jong-un-basketball-rodman/

- The Kenyan Ministry of Foreign Affairs. Cultural Diplomacy Strategy 2018 – 2022. Kenya Missions Strategic Plan Guidelines. Retrieved

30/07/2019, from: http://www.mfa.go.ke/wp-content/uploads/2017/10/Cultural-Diplomacy-Strategy-2-FINAL-2.pdf

-Tegla Loroupe Peace Foundation. The Tegla Loroupe Peace Race. Retrieved 29/07/2019, from: http://teglapeacefoundation.org/peace-races/

-Topend Sports. Olympic Games Boycotts and Political Events. *Topend Sports*. Retrieved 24/07/2019, from: https://www.topendsports.com/events/summer/boycotts.htm